



النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

SAICM/PREPCOM.2/4
16 November 2004

Distr.
General

Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة
الدولية للمواد الكيميائية
الدورة الثانية
نيروبي، ٤ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

تقرير الدورة الثانية للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

مقدمة

١ - اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة المعقودة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ المقرر د.٣/٧ الذي قرر فيه وجود حاجة إلى مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأقر إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، كأساس لهذا النهج. وطلب ذلك المقرر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل بالتشاور والتعاون مع الحكومات، والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢ - وقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبرج) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مبادرة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وجاء ذلك في سياق خطة التنفيذ الخاصة بالقمة التي حددت هدفاً بأن تستخدم وتنتج المواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ بطرق تفضي إلى تلبية الآثار الهامة الضارة بصحة البشر والبيئة. كما حددت خطة جوهانسبرج لتنفيذ عام ٢٠٠٥ كموعده مستهدف لاستكمال النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٣ - واستجابة لتقرير مرحلي، اتخذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقررًا آخر، هو المقرر ٤/٢٢ (رابعاً)، بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، في دورته العادية الثانية والعشرين في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣. الذي أقر مفهوم العملية التشاورية مفتوحة العضوية التي تتخذ

180405

K0473332

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

شكل اجتماعات تحضيرية تفضي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إدارة المواد الكيميائية. وأعيد التأكيد على الدعوة إلى قيام تعاون إيجابي فيما بين جميع أصحاب المصلحة. واعترف المقرر بالحاجة إلى عملية مفتوحة وشفافة وجامعة من أجل وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. كما طلب المقرر ٤/٢٢ (رابعاً) من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يجمع مشروع عناصر محتملة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ودعا الحكومات والمنظمات الدولية الوثيقة الصلة وغيرها من الجهات الناشطة إلى المساهمة في هذا التجميع.

٤ - وأعرب كل من جمعية الصحة العالمية التي عقدت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، ومؤتمر العمل الدولي الذي عقد في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، رسمياً عن دعمهما لعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وناشدا منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، على التوالي، المساهمة في هذا الصدد.

٥ - وقد نوقش النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (المنتدى الرابع) الذي عقد في بانكوك في الفترة من ١ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ووضع المنتدى، كجزء من مساهمته في عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وثيقة "بدء الحوار الفكري" تتضمن النظر في الثغرات الموجودة في إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠، وتنفيذها. وقد أرسلت هذه الوثيقة (SAICM/PREPCOM.1/INF/3) إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٦ - عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية في بانكوك في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وعلى نحو ما هو مشروع بالكامل في تقرير هذه الدورة (SAICM/PREPCOM.1/7)، ناقش المشاركون في الدورة باستفاضة العناصر المحتملة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وهيكل ذلك النهج. ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في الدورة، ولكن تم إرساء معظم أسس العمل في المستقبل وتوفير المعلومات للكثير من المساهمات التي قدمها فيما بعد ذلك المشاركون في الدورة الراهنة في شكل وثائق ومعلومات وورقات قاعة المؤتمر.

٧ - ومن بين الاقتراحات التي قدمت في الدورة الأولى اقتراح يدعو إلى عقد اجتماعات إقليمية فيما بين الدورات تهدف إلى تقديم مدخلات إقليمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ووفقاً لهذا الاقتراح، عقد اجتماعان إقليميان لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ وفي نيروبي في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على التوالي. وقد قدم تقريراً هذين الاجتماعين كوثقتين إعلاميتين لتزويد مناقشات الدورة الراهنة بالمعلومات.

أولاً - افتتاح الدورة

٨ - عقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

- ٩ - افتتح الاجتماع السيد جيم ويليس، مدير شعبة المواد الكيميائية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الساعة ١٠،٢٥ من صباح ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.
- ١٠ - ألقى السيدة كارولين نديريتو أثناء مراسم الافتتاح قصيدة بعنوان "الن يكون ذلك جميلاً؟"، وقدم السيد ستيفن كالونزو موسيوكا وزير البيئة والموارد الطبيعية في كينيا شهادات تقدير إلى ثلاثة علماء كينيين اختارهم أكاديمية العلوم الوطنية الكينية هم: السيد شيم وانديغا والأنسة هلين نجينغا والسيد كونتشورا غواراتشا، لما أبدوه من تفانٍ في مجال المواد الكيميائية.
- ١١ - وألقى بيانات افتتاحية كل من السيد موسيوكا، والسيد شفقت كاكاخيل، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد روب فيزر لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي تحدث نيابة عن المدير الحالي للبرنامج المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، والسيد نيك فان دير غراف لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والسيد سويت ويولبولراسيرت، رئيس المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية.
- ١٢ - رحب السيد موسيوكا في بيانه الافتتاحي بوجود المشتركين في بلاده بالنيابة عن حكومة كينيا وشعبها. وأشار إلى أن الدورة الثانية للجنة ترمز إلى معلم هام آخر في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية البيئة وصحة البشر من الآثار السامة والخطرة للمواد الكيميائية، بواسطة كفاءة إدارتها الآمنة والمستدامة. وأبرز أهمية الاجتماع الحالي الذي يعقد في أفريقيا، القارة التي تحدث فيها أكثر حالات سوء الإدارة للمواد الكيميائية، وأهمية الإدارة الجيدة والاستثمار المسؤول في الصناعة الكيميائية في البلدان النامية باعتبار ذلك أحد المعابر الرئيسية إلى التنمية.
- ١٣ - وأشار إلى أنه لا يزال يتم توليد مستويات تلوث غير مقبولة في القطاع الصناعي. وشدد على الحاجة إلى رصد إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل بقدر أكبر من الاستقلالية ويقدر أقل من القواعد التنظيمية من الصناعات الكبيرة الحجم. وشدد كذلك على أهمية النهج الكلي إزاء مشكلة إدارة المواد الكيميائية، وأبرز أهمية الوضوح وذلك لكفاءة الفعالية على مستوى التنفيذ. وأشار إلى أن كينيا صدقت على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وهي ملتزمة بالكامل بعملية وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وتمنى للمشاركين إجراء مداولات مثمرة وناجحة، ووجه الشكر لهم على ما يقومون به من عمل هام.
- ١٤ - وأعرب السيد كاكاخيل في بيانه الافتتاحي عن ابتهاجه بحضور عدد كبير من المشاركين من قطاعات مختلفة، في الدورة الثانية للجنة التحضيرية، حيث أن ذلك يعكس وجود مستوى عالٍ من الالتزام بعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. واستطرد متوجهاً بالشكر إلى الدول والمنظمات المشتركة الجديدة القليلة، وكذلك إلى الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. ورحب ببدء نفاذ اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية في الآونة الأخيرة. وأشار إلى البرنامج التكميلي لبناء القدرات والمساعدة التقنية التابع لشعبة المواد الكيميائية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، علاوة على أنشطة إدارة المواد الكيميائية في إطار وحدات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخرى. وشدد على أن

اعتماد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجالس الإدارة الأخرى للنهج الاستراتيجي من شأنه أن يوفر أساساً متيناً لبذل الجهود لتحقيق هدف قمة جوهانسبرج بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠. وأشار إلى الأهمية المتنامية التي تولي لإدارة المواد الكيميائية في جداول الأعمال البيئية للكثير من الجماعات الإقليمية، بما فيها تلك الموجودة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كعلامة على نجاح العملية حتى هذا الحين والحاجة إلى المضي قدماً. واحتتم بيانه بتذكير المشتركين بالمهمة الطموحة التي تواجههم وأعرب عن تلهفه إلى رؤية استكمال العملية في عام ٢٠٠٦.

١٥ - قدم السيد فيزر شرحاً لتكوين البرنامج المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات ودوره، وضرب بعض الأمثلة على الأنشطة المشتركة الناجحة التي تتم تحت مظلة البرنامج، والتي قال إنها تبرز التزامه ومشاركته النشطة في الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية. ورغم أن البرنامج يضم تسع منظمات، فإنه أشار إلى أنه منخرط في عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ككيان واحد لتجنب ازدواجية الجهود وكفالة الخضوع للمساءلة. وأبرز قضيتين رئيسيتين يأمل البرنامج أن يعالجهما النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، واللتين يمكن للبرنامج أن يقدم بشأنهما مدخلاً قيماً ألا وهما: مواصلة قيام القطاعات الحكومية وجميع أصحاب المصلحة بإدماج اعتبارات السلامة الكيميائية، وتنمية بناء القدرات والمساعدة التقنية. كما ذكر الوفود بأن مساهلة المنظمات الأعضاء في البرنامج المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات مضمونة من خلال مختلف هيئاتها القيادية، ودعا البلدان إلى العمل بطريقة متسقة عن طريق الهيئات القيادية تلك في تعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مستقبلاً.

١٦ - قام السيد ويولبولبراسيرت بتذكير المشتركين بمدى الصعوبة التي تواجه تمويل دورات اللجنة التحضيرية وتنظيمها وجمع مدخلات لها، ووجه الشكر إلى المشتركين وإلى أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على نجاح العملية حتى تاريخه. وأشار بوجه خاص إلى انفتاح العملية وشفافيتها وشموليتها، واستحث الجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الوطنية على تحسين الشمولية في العملية. وشرح ما اعتبره بمثابة اتجاه تنازلي في الشمولية وذلك من الدورة الأولى وحتى الدورة الثانية للجنة التحضيرية. وشدد على أن السلامة الكيميائية مسؤولية متعددة القطاعات يتعين أن تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة علاوة على الحكومات. واستذكر العمل البناء الذي تم في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي في بانكوك في الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، والدورة الأولى للجنة التحضيرية، لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كدليل على المساهمة القيمة التي قدمها المنتدى لعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والتزامه بها. وأبرز استعداد المنتدى للنظر في القيام بأي دور رئيسي في تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتنفيذه قد ترغب اللجنة التحضيرية في اقتراحه. وفي الختام، أعرب عن اعتقاده بأنه على الرغم من أن المشتركين مجموعة صغيرة، فإنهم يستطيعون تغيير العالم بما أضفوه على المهمة من حكمة وروح والتزام على أساس جماعي.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٧ - انتخبت اللجنة، برعاية السيد ويليس كرئيس مؤقت، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: الأنة فيفكا بون (السويد)

نواب الرئيس: السيد أديسك تونغكاميوك (تايلند)

الأنة إيفانا هالى (كرواتيا)، الأنة أيبولا أولانبيكون (نيجيريا) والسيد فيديريكو بيرازا (أوروغواي) الذي كان قد انتخب نائباً لرئيس اللجنة في دورتها الأولى واستمر في منصبه في الدورة الراهنة. وكانت الأنة أولانبيكون قد وافقت على العمل كمقررة في الدورة الأولى واستمرت في القيام بهذا الدور في هذه الدورة.

باء - الحضور

١٨ - مثلت في الدورة الحكومات المشاركة التالية: الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كيموديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، كيريباتي، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيريا، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، بيرو، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية ملدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تازانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا وزمبابوي.

١٩ - مثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية المشاركة التالية: المفوضية الأوروبية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مرفق البيئة العالمية، المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٠ - مثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية المشاركة التالية: Climate Network Africa, Cohort for Research on Environment, Urban Management and Human Settlements, Croplife International,

Day Hospital Institute for Development and Rehabilitation, Ecological Society "Ruzgar", Greenpeace International, Ground Work, International Council of Chemical Associations, International Council of Free Trade Unions, International Council on Mining and Metals, International POPs Elimination Network, International Union of Food, Agriculture and Allied Workers Associations, Norwegian Confederation of Trade Unions, Pesticide Action Network, Russian Academy of Medical Sciences, South African Chemical Workers Union, World Wildlife Fund, United Kingdom, Worldwide Fund for Nature International

جيم - اعتماد جدول الأعمال

٢١ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي للاجتماع على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة SAICM/PREPCOM.2/1/Rev.1:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - المسائل التنظيمية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ج) تنظيم العمل؛
 - (د) تقرير الأمانة الذي طلبته اللجنة عن العمل المضطلع به بين الدورتين.
- ٣ - مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.
- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - اعتماد التقرير.
- ٦ - اختتام الدورة.

دال - تنظيم العمل

٢٢ - اتفقت اللجنة على الاجتماع في جلسة عامة كل يوم من الساعة العاشرة صباحاً إلى الواحدة ظهراً ومن الساعة الثالثة بعد الظهر إلى السادسة مساءً، وعلى إنشاء أفرقة اتصال حسب الاقتضاء.

هاء - تقرير من الأمانة عن الأعمال التي طلبت اللجنة القيام بها بين الدورتين

٢٣ - قدمت الأمانة الوثائق التالية التي أعدها بناء على طلب اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى: تجميعات لعناصر محددة وعناصر استراتيجية، وعناوين رئيسية وعناوين فرعية التي تحددت أثناء الدورة الأولى للجنة (SAICM/PREPCOM/2/2)؛ هيكل مصفوفي محتمل لتنظيم العلاقات المتبادلة بين أعمال النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM/PREPCOM.2/2/Add.1)؛ تعليقات على تجميع العناصر المحددة والعناصر الاستراتيجية والعناوين الرئيسية والعناوين الفرعية التي تم تحديدها أثناء الدورة الأولى للجنة (SAICM/PREPCOM.2/3)؛ وتعليقات إضافية على تجميع العناصر المحددة والعناصر الاستراتيجية والعناوين الرئيسية والعناوين الفرعية التي حددت أثناء الدورة الأولى للجنة (SAICM/PREPCOM.2/3/Add.1 and 2).

ثالثاً -

مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢٤ - قدمت الأمانة هذا البند، مسترعية الانتباه إلى وثيقة معلومات بعنوان: النهج والأهداف للدورة الثانية للجنة التحضيرية (SAICM/PREPCOM.2/INF/1). وأشارت إلى أن تقارير اجتماعات المجموعة الإقليمية الأفريقية ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستكون متاحة أيضاً لنظر المشتركين فيها أثناء الدورة الحالية.

٢٥ - أدلى المشتركون، في أعقاب تقديم الأمانة للبند، ببيانات عامة بشأن مواقفهم حيال وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢٦ - أكد الكثير من المشتركين أن ثمة حاجة شديدة للانتقال من الأفكار والرؤى التي تمت صياغتها في الدورة الأولى للجنة إلى خطة عمل أكثر تحديداً.

٢٧ - حث الكثير من المشتركين على ضرورة تجنب الدخول في مداولات مطولة وعلى ضرورة معالجة القضايا الجوهرية، بالاستفادة من الأعمال التي اضطلعت بها فيما بين الدورتين المجموعة الإقليمية الأفريقية، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالأخص بشأن الهيكل الثلاثي المستويات للنهج الاستراتيجي، الذي اكتسب تأييداً واسع النطاق، والذي يشمل خطة عمل عالمية، وإطاراً استراتيجياً، وإعلاناً وزارياً. وأعرب ممثلان عن الانشغال بشأن النهج الثلاثي المستويات. وارتأى أحدهما أنه قد لا تكون هناك حاجة إلى إعلان سياسي رفيع المستوى، حيث أن الحكومات التزمت بالفعل بهدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالتعهد باعتماد جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرج. وارتأى الآخر أن المستويات الثلاثة تبدو مكررة لبعضها فيما يتعلق بمحتوياتها. ورد الرئيس قائلاً إن المشتركين سيواصلون مناقشة محتوى كل مستوى وتوضيحه أثناء هذه الدورة.

٢٨ - أوجز ممثل عن المجموعة الأفريقية العمل الذي قامت به المجموعة فيما بين الدورتين، واستحث اللجنة على الاستفادة من هذا العمل لتحقيق الوضوح في خطة العمل، وتحسين إدماج القضايا الكيميائية في جدول أعمال التنمية المستدامة الأوسع في التخطيط الوطني، والمشاركة الأعمق لأصحاب المصلحة. وارتأت اللجنة أنه قد يكون من المفيد أن يقوم البيان المقترح بشأن الرؤية الاستراتيجية السياسية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، من جملة أمور، على بيان أوجها ومقرر المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، واللذين كانا من نتائج الاجتماع الإقليمي للبلدان الأفريقية الذي عقد في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ SAICM/PREPCOM.2/INF/8، علاوة على الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرج للتنفيذ والهدف المنصوص عليه فيها بشأن إدارة المواد الكيميائية بأمان بحلول عام ٢٠٢٠. وفضلاً عن ذلك، ينبغي الأخذ في الاعتبار أيضاً بالعناصر المحددة أثناء اجتماع بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (SAICM/PREPCOM.2/INF/25*) عند وضع استراتيجية جامعة للسياسات، إلى جانب العناصر المحددة في ورقة أعدتها اللجنة الدائمة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (SAICM/PREPCOM.2/INF/16). وتم التشديد على أنه ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة والقطاعات في تحديد الرؤية الاستراتيجية.

٢٩ - ارتأى عدد من المشتركين أنه لا توجد حاجة إلى إطار مؤسسي جديد أو هيئات إدارية جديدة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وأشاروا إلى أن الآليات المالية القائمة تعتبر أداة ملائمة، ما أن يتم تمويلها بشكل مناسب، لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل التنمية المستدامة.

٣٠ - شدد أحد المشتركين على أن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يعتبر فرصة سانحة للاستفادة من الإدارة العالمية للمواد الكيميائية ولتوفير إطار لصناع السياسات الدولية على الصعيد العالمي، وهو ما لا يحتاج إلى صك شامل ملزم قانوناً، رغم أنه قد يكون من الملائم وضع صكوك دولية معينة ملزمة قانوناً لبعض المواد أو المجالات.

٣١ - تطرق العديد من المشتركين إلى الحاجة إلى دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، بما فيها اتفاقية استكهولم واتفاقية روتردام واتفاقية بازل، والاستفادة من التضافر والصلات بين هذه الاتفاقات إلى أقصى حد.

٣٢ - قال العديد من المشتركين إنه ينبغي تحديد بناء القدرات والموارد للتنمية من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتمكينها من إدماج قضايا السلامة الكيميائية في الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأكد الكثيرون على الحاجة إلى سد الفجوة الآخذة في الاتساع في القدرة على إدارة المواد الكيميائية بين البلدان النامية والمتقدمة. وأشار أحد المشتركين إلى أن هناك أيضاً فجوة كبيرة بين ما وصلت إليه حتى أكثر البلدان المتقدمة مقدرة بالمقارنة مع هدف تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٣ - ذكر مشتركان مسؤولية الجهات المصنعة للمواد الكيميائية التي تصدر منتجاتها إلى البلدان النامية عن توفير معلومات وافية ودقيقة عن الاستخدام الصحيح لتلك المواد الكيميائية، والمخاطر المتصلة بذلك. وأعربت إحدى المشتركات عن رغبتها في القضاء على الحوادث الكيميائية الناتجة عن الجهل على مستوى القاعدة الشعبية في بلادها، والتي قالت إنها تنتج عن عجز مستخدمي المنتجات الكيميائية عن فهم محتوى البطاقات التعريفية الملصقة عليها. وقد أشير كذلك إلى أنه كثيراً ما لا يكون لدى مستخدمي المواد الكيميائية في البلدان النامية بدائل قابلة للاستخدام للمواد الكيميائية مما قد يخلق مخاطر لصحة البشر والبيئة، وأن البعض منهم يلجأ إلى استخدام مخزونات من المواد الكيميائية محظورة في معظم البلدان المتقدمة.

٣٤ - ألمح أحد المشتركين إلى أنه طالما أن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية قد جمع بالفعل بين نطاق واسع من المنظمات الحكومية الدولية، فإنه يوفر فرصة ممتازة لمعالجة قضايا الإدارة السليمة.

٣٥ - وأشار مشترك آخر إلى قيام الاتحاد الأوروبي بوضع تشريع جديد بشأن تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والترخيص بها، قد يكون مفيداً للبلدان التي لا يوجد فيها مخطط تنظيمي خاص بها.

٣٦ - عبر عدد من المشاركين عن الشكر للأمانة لما قامت به من عمل شاق في جمع ذلك الكم الهائل من الآراء والأفكار المتباينة التي تم الإعراب عنها في الدورة الأولى للجنة وطرحها في وثائق من أجل الاجتماع الراهن.

٣٧ - ألمح أحد المشاركين إلى أنه ينبغي اتباع نهج واحد بطريقة مرنة يمكن تعديلها ومواءمتها في المستقبل بدلاً من الدخول في مناقشة لمزايا النهج المختلفة.

٣٨ - أشار العديد من المشاركين إلى أهمية الأقاليم والمناطق دون الإقليمية في العملية.

٣٩ - توجه العديد من المشاركين بالشكر إلى حكومة سويسرا لدعمها المالي للاجتماع الإقليمي الأفريقي الذي عقد في أبوجا واجتماع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيروبي.

ألف - الهيكل المقترح لاستراتيجية جامعة للسياسات مقدم من الرئيسة

٤٠ - عقب إبداء الآراء في اليوم الأول، اقترحت رئيسة اللجنة هيكلاً لاستراتيجية جامعة للسياسات الخاصة بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ولاحظت أن الهيكل قد استفاد من العديد من ورقات قاعة المؤتمر، ومن ورقات المعلومات التي تتحدث عن الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لأفريقيا (CAICM/PREPCOM.2/INF/8) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (CAICM/PREPCOM.2/INF/25*) وورقة معلومات عن تنفيذ سياسات السلامة الكيميائية، وعلاج الفجوة الآخذة في الاتساع قدمتها اللجنة الدائمة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (CAICM/PREPCOM.2/INF/6).

٤١ - وعلى سبيل الإيضاح، أوضحت الرئيسة أن يمكن وضع عنوان فرعي تحت العنوان الرئيسي "بيان الاحتياجات" يشير إلى سد الفجوة الآخذة في الاتساع في القدرات على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولاحظت كذلك أن البنود المدرجة تحت عنوان الأهداف قد أخذت من تلك التي تمت مناقشتها أثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية.

٤٢ - أعرب كثير من المشاركين عن رأي مفاده أن الموجز الوارد في تقارير اجتماعات مجموعة أفريقيا ومجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كان بمثابة نقطة بداية طيبة لما يمكن أن يشتمل عليه الموجز النهائي. وأشار البعض إلى خطة تنفيذ جوهانسبرج، وإلى إعلان ريو اللذين بحث التعاون التقني والتمويل فيهما، تحت عنوان واحد خاص بالأهداف.

٤٣ - وتعلقت إحدى القضايا بأفضل مكان يمكن أن يوضع فيه العنوان الخاص "التمويل" في موجز لتطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. واعترف جميع المشاركين بالارتباط المهم بين بناء القدرات والتمويل. وقد برز انقسامان واضحا في المناقشات. فأعرب العديد من المشاركين عن اعتقادهم بأن التمويل يمكن أن يكون في غاية الفعالية وذلك كعنوان منفصل عن بناء القدرات، وذلك لبيان دوره كهدف مهم من أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في حد ذاته. ومضى فريق كبير من المشاركين إلى أبعد من ذلك بالقول بأنه نظراً إلى أن التمويل ينطوي على مثل

تلك الأهمية في الحقيقة في الإدارة الفعالة وفي تنفيذ أهداف إدارة المواد الكيميائية، فينبغي النظر فيه بحث تحت عنوان مستقل خارج فئة "الأهداف".

٤٤ - وتلا ذلك بعض المناقشات حول مقترح بأن "الاعتبارات المالية" يجب أن تتغير إلى "الآليات المالية". وأبدت بلدان قليلة عدم موافقتها على هذا المقترح قائلة بأن العنوان الأول أكثر ملائمة لأنه ينطوي على نطاق أوسع.

٤٥ - علق العديد من المشاركين على أهمية علاج الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الكيميائية. ورأى بعض المشاركين أن الاتجار الدولي غير المشروع ينبغي أن يتم تناوله تحت فرع خاص بالمخاطر، ورأى آخرون أن هذا الموضوع يمت إلى فرع يتعلق بأسلوب الإدارة. وذكر مشاركان أن هذه المسألة على جانب كبير من الأهمية، ومن ثم ينبغي إدراجها بذاتها كهدف فرعي. وقد ذكر أنه في بعض البلدان، يستأثر الاتجار الدولي غير المشروع بـ ٨٠ في المائة من حركة انتقال المواد الكيميائية عبر الحدود.

٤٦ - وبعد المزيد من المداولات، قدمت الرئيسة الهيكل المعدل التالي للاستراتيجية الجامعة للسياسات:

١ - النطاق.

٢ - بيان الاحتياجات.

٣ - الأهداف:

(أ) تخفيض المخاطر؛

(ب) المعارف والمعلومات؛

(ج) أسلوب الإدارة؛

(د) بناء القدرات والتعاون التقني؛

(هـ) الاتجار الدولي غير المشروع.

٤ - اعتبارات مالية.

٥ - المبادئ والنُهُج.

٦ - التنفيذ وتقييم التقدم المحرز.

٤٧ - ووافقت اللجنة على استخدام الهيكل بالصورة التي عدل بها لأغراض توجيه النقاش. وقد تم التشديد على أنه تم اعتماد الموجز في هذه المرحلة فقط لهذا الغرض. وبعد ذلك واصلت اللجنة بحث الجوانب المختلفة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

باء - النظر في الاستراتيجية الجامعة للسياسات

١ - النطاق

٤٨ - انتقلت اللجنة إلى مناقشة النطاق المحتمل لنهج استراتيجي وللإستراتيجية الجامعة للسياسات مع تركيز المناقشة بشأن النقطة الأخرى حول العناصر التي تم تحديدها في الوثيقة المعدة لهذه الدورة حول النهج والأهداف (CAICM/PREPCOM.2/INF/1, Para 3).

٤٩ - أعرب العديد من المشتركين عن اعتقادهم بأنه ينبغي للجنة أن تحدد أولاً نطاق عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لأن النطاق سيحدد محتوى المكونات الأخرى للعملية. وقال مشاركون آخرون إنه ينبغي أن يكون النطاق عريضاً بقدر الإمكان لتوفير المرونة اللازمة لمعالجة القضايا عند نشوئها في السنوات المقبلة حتى عام ٢٠٢٠، وإن النطاق العريض ضروري لإيجاد سياسة متلاحمة وشاملة للمواد الكيميائية والنفائيات. واقترح أحد المشتركين بأنه لا ينبغي منح الأولوية للمواد الكيميائية وفتات المواد الكيميائية كأمر واقع بواسطة الحد من نطاق عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في مستهلها. وقال مشترك آخر إنه حالما يتم تحديد النطاق فلن تكون هناك حاجة إلى حصول المواد الكيميائية وفتات المواد الكيميائية بأجمعها على أولوية متساوية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار أحد المشتركين إلى أنه لا يتعين معالجة جميع قضايا إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الإقليمي أو العالمي، وأنه يمكن معالجتها في بعض الحالات داخل بلد واحد.

٥٠ - كما لوحظ أن اللغة المستخدمة في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ جوهانسبرج فضفاضة إلى حد كبير وأنه ينبغي لنطاق عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن يكون متسقاً مع هذه اللغة. وألح أحد المشتركين إلى أنه ينبغي لعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن تستفيد من التضافر بين الصكوك القائمة، وأن هذا التضافر لن يتحقق بالكامل إلا إذا كانت العملية شاملة تماماً لجميع المواد الكيميائية بدون استثناء. وقال مشترك آخر إنه ينبغي أن يتمثل أحد أهداف عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في القضاء على الجهود المجزأة إزاء إدارة المواد الكيميائية، وأنه إذا ما شجعت عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية التجزئة على الصعيد الدولي بواسطة استبعاد مواد كيميائية وفتات كيميائية معينة، فإن من المؤكد أن هذه التجزئة ستعكس على الصعيد الوطني.

٥١ - بيد أن آخرين أعربوا عن الانشغال لأنه لا ينبغي للنطاق أن يكون عريضاً جداً وأنه لا ينبغي له أن يمس قضايا من قبيل المواد المضافة للأغذية، والمستحضرات الصيدلانية، والأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية المشعة التي تغطيها باستفاضة بالفعل عمليات أو هيئات أخرى. وألح كذلك إلى أنه ينبغي قصر التركيز على المواد الكيميائية الصناعية، وعلى وجه الخصوص الفلزات الثقيلة، والعوامل المسببة للاحتلال في وظائف الغدد الصماء، والمواد الكيميائية المسرطنة أو المطفرة أو السامة للتكاثر، والأحلاط الكيميائية والنفائيات الصلبة. واعتبر العديد من الممثلين، في الوقت الذي يوافقون فيه على أنه ينبغي أن تظل المواد الكيميائية الإشعاعية والأسلحة الكيميائية خارج نطاق الاستراتيجية. أن الإبقاء على نطاق عريض سيتيح مرونة من أجل إدراج مواد جديدة أو بازغة مثل المستحضرات الصيدلانية

المتبقية في النفايات، وأن المواد الكيميائية الموجودة التي تم تنظيمها بالفعل قد تحتاج إلى معالجة من منظور مختلف. ويمكن التوصل إلى تضييق للنطاق رغباً عن ذلك بواسطة تحديد أولوية المواد الكيميائية أو الإجراءات التي يتعين اتخاذها بحسب توافر الأموال. وتم التشديد على أنه ينبغي أن يسمح النطاق بإدارة المواد الكيميائية المشمولة طوال دورة حياتها.

٥٢ - وعقب المناقشة التي جرت بشأن النطاق أنشأت اللجنة في اليوم الثاني من الدورة فريق صياغة مصغر يرأسه السيد جان لويس ولاس (كندا)، لإعداد مشروع تعريف للنطاق يستند إلى المناقشات التي تمت أثناء الجلسة العامة. ورجع الفريق مرة أخرى بتقرير إلى اللجنة في اليوم الثالث من الدورة، حيث قدم بياناً مقترحاً لنطاق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أعربت مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين عن تحفظات بشأن المقترح. وتم الاتفاق على أن تعمل مجموعة الـ ٧٧ والصين معاً مع رئيس فريق الصياغة لمحاولة تسوية خلافاتهم. وفي اليوم التالي، قدم رئيس فريق الصياغة نصاً معدلاً للبيان المعني بالنطاق. واعتمدت اللجنة هذا البيان بصورة مؤقتة لغرض مساندة العمل بشأن تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية، ووافقت على تناوله في دورتها الثالثة بعد أن تم بحثه في الاجتماعات الإقليمية بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية. ويرد البيان الخاص بنطاق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على النحو الذي اعتمد به، في المرفق الأول لهذا التقرير.

بيان الاحتياجات

- ٢

٥٣ - وأشير إلى أنه ينبغي أن يغطي بيان الحاجات تنفيذ الاتفاقات الدولية بشكل أكثر فعالية وكفاءة، ونهجاً متكاملًا إزاء بناء القدرات المستدامة وتبادل أكثر فعالية للمعلومات. وفضلاً عن ذلك، قيل بأنه لا ينبغي إضافة التزامات قانونية أخرى إلى الأعباء التي تتحملها البلدان النامية، وإنما ينبغي أن ينصب التركيز على المساعدة على الوفاء بالالتزامات الراهنة. وتم التأكيد على إنجاز الأهداف في الإطار القائم ومشاريع الوكالات الدولية وعلى تجنب تكرار هذا العمل أو استنساخه.

٥٤ - شدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى إدراج تبادل المعلومات وبناء القدرات في الاستراتيجية. وقالوا إنه لا يمكن سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والنامية إلا بهذه الطريقة.

٥٥ - كرر بعض المشاركين الإعراب عن أنه ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للاستراتيجية مساعدة البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في برامجها الوطنية لإدارة المواد الكيميائية، وأن من المهم لذلك، ألا تغيب مستويات الاقتصاد والتنمية المتفاوتة عن الأذهان. وألح إلى أنه ينبغي إدماج إدارة المواد الكيميائية في السياسات العامة، بما في ذلك القضاء على الفقر واستراتيجيات التنمية.

٥٦ - اقترح مشاركون قليلون بأن يعمل بيان الحاجات على تبيان ما هو متوقع من الاستراتيجية أن تحققه، وكيف يمكن إنجاز أهدافها بشكل أفضل مما يمكن تحقيقه بواسطة الاتفاقات أو البرامج القائمة. وأشار أحد الممثلين إلى أنه ينبغي أن تكون الأهداف واضحة ومحددة، ويمكن قياسها بمحدود زمنية بحيث تستطيع البلدان أن تحدد متى تكون قد وصلت إلى مستويات مختلفة من النجاح. وقال أحد الممثلين،

متكلماً بالنيابة عن منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي، إنه ينبغي أن يكون هناك خريطة طريق واضحة للأهداف المنصوص عليها في قمة جوهانسبرج، مع أطر زمنية لاستخدامات ومواد معينة، والتي ينبغي أن تعالجها جميع القطاعات. واقترح بأنه لا ينبغي قصر الاستراتيجية على قائمة مخصصة من المواد، وإنما ينبغي أن تهدف إلى سد فجوات محددة في الاتفاقات الدولية ومواد لم تتم تغطيتها بعد. وشدد العديد من الممثلين على الحاجة إلى نهج متكامل للتنسيق على الصعيدين الوطني والدولي معاً.

٥٧ - ومن بين المبادئ والأفكار الأخرى التي ذكر بأنها تستحق الإدراج في الاستراتيجية: مبدأ تغريم الملوث، الحذر، ومنع التلوث، وزيادة المعلومات المأخوذة من المنتجين، ووضع البطاقات التعريفية المفهومة والموحدة، ووسائل تناول البيانات على الوجه الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين معالجة قضايا التثقيف واستشارة الوعي وشواغل الفئات الضعيفة والمعرضة من السكان.

٥٨ - أشار عدد قليل من المشتركين إلى الحاجة إلى آلية مالية لتنسيق التمويل على الصعيد الدولي وتطويعه ليتناسب مع الحاجات الوطنية. وأضافوا أن الافتقار إلى التمويل يمكن أن يكون عقبة أمام الاستراتيجية الناجحة. وأشار أحد المشتركين إلى أنه توجد فجوات في إدارة المواد الكيميائية في البلدان المتقدمة، ليس فقط من وجهة النظر المالية، وإنما فيما يتعلق أيضاً بطريقة الاضطلاع بالعمل. واقترح بأنه ينبغي أن تكون الحاجات والأهداف بسيطة إذا ما جُمعت في مكون واحد، وأنه ينبغي اشتقاق المبادئ والنهج من أعمال سابقة مثل النهج التحوطني ومنع التلوث، وينبغي أن يشمل ذلك عملية صنع القرارات على أساس علمي.

٥٩ - واقترح أحد المشاركين وأيده آخرون أن البيان يجب أن يقدم إجابة عن وجه الاحتياج إلى نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويمكن للبيان أن يعترف بالإنجازات التي تحققت بالفعل في إدارة المواد الكيميائية كوضع اتفاقات دولية مثل اتفاقات بازل وروتتردام واستكهولم، وإنشاء المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والعمل الذي تم في النظام العالمي الموحد. وعندئذ يمكن لبيان الاحتياجات أن يحدد القضايا التي لم يتم تغطيتها بصورة كافية وأن يشير بالتدابير الضرورية لمعالجة هذه القضايا. وقال مشارك آخر وهو يتحدث نيابة عن منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي بأن المكونين الأساسيين ينبغي التأكيد عليهما في بيان الاحتياجات وهما: أولاً، سد الثغرة في إدارة المواد الكيميائية، والتنفيذ وتقديم التقييم السليم والتماسك، والثاني، أسلوب الإدارة في إدماج التشريعات والتنفيذ. وأضاف بأن هناك حاجة إلى زيادة أوجه التوافق النشاطي وتحديد الأولويات في إطار الثغرات القائمة وكذلك منع التداخل من أجل ضمان الاستخدام الأفضل للموارد البشرية والمالية والتقنية والاعتراف بالأهداف الجديدة والقضايا البازغة. ووافق مشارك آخر على ما تقدم وقال إن الفهم والمعارف عنصران يمكن إدراجهما.

٦٠ - ذكر أحد المشاركين بأن بيان الاحتياجات ينبغي أن يحدد هدف جوهانسبرج بتحقيق الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية في موعد غايته ٢٠٢٠ وهدف تحقيق مثل هذه الإدارة الكيميائية خلال دورة حياة المواد الكيميائية. وذكر أن الاستخدام المفيد للمواد الكيميائية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان إلى جانب احتمالات الخطر، مع ذكر الإنجازات في إدارة المواد الكيميائية التي توضع جنباً إلى

جنب مع المشاكل التي تمت مواجهتها. وذكر بأن أوجه التوافق ينبغي أن تُقَابَل بالتشجيع وأنه ينبغي الإحاطة بالفجوات في التنفيذ داخل النظم الحالية لإدارة المواد الكيميائية وفي التناسق والتماسك.

٦١ - قُدم العديد من الاقتراحات بشأن المكونات التي ينبغي تسليط الضوء عليها في بيان الاحتياجات كإجراءات يجب اتخاذها لتحقيق الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية. وقد اشتملت هذه المكونات على عناصر مدرجة في ورقة الموقف الأفريقي (SAICM/PREPCOM.2/INF/8) المرفق الثالث، (صفحة ١٣) وعناصر أخرى ورد ذكرها أثناء المناقشة في الجلسة العامة مثل تشجيع التعاون والتنسيق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية في جميع القطاعات، والاستخدام الآمن للمواد الكيميائية في جميع مجالات الاستخدام، وغياب بيانات المخاطر، والحاجة إلى نظم تنظيمية لحماية السكان والنظم الإيكولوجية المعرضة، والحاجة إلى التقييم السليم، والحاجة إلى زيادة الوعي والمعارف، والاستعداد للطوارئ، وإدراج إدارة المواد الكيميائية في استراتيجيات التنمية الوطنية والقضاء على الفقر، وتحقيق أوجه التوافق النشاطي باستخدام القدرات المتوافرة حالياً، وسد احتياجات القدرات حيثما نقصت هذه القدرات.

٦٢ - وعقب المناقشة أوكل للأمانة مهمة توحيد المقترحات التي طُرحت أثناء المناقشة وقُدمت تحريرياً في مشروع وثيقة ببيان الاحتياجات لكي تنظر فيها اللجنة.

٦٣ - أشاد معظم المشاركين بعمل الأمانة في إعداد وثيقة التجميع هذه، ملاحظين أنها أساس طيب لمواصلة المفاوضات. ووافق كثيرون على أن بعض أجزاء الوثيقة هي سياقية من حيث الأساس، وأن هناك أجزاء أخرى أكثر تحديداً وتركيزاً. ومن ثم نشأ الحاجة إلى تعديل الوثيقة لتتوافق بين مكونات النهج الاستراتيجي.

٦٤ - اقترح العديد من المشاركين بأن من الضروري ذكر الحاجة إلى آلية مالية، وكذلك القضايا الأخرى الواردة في تقرير الاجتماع الإقليمي لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (SAICM/PREPCOM.2/INF/25*).

٦٥ - اقترح أحد المشاركين استخدام كلمات "ثغرات في أسلوب الإدارة" في القضايا ذات الصلة بالأداء المتناسق والترتيبات المؤسسية للسلامة الكيميائية.

٦٦ - واقترح العديد من المشاركين إدراج نقطة بشأن تغطية المنع حيث ذُكرت الوقاية ولم يذكر المنع، واقترح مشارك آخر إدخال نقطة محددة تسمى معالجة "استراتيجيات المنع".

٦٧ - إن القليل من البلدان التي كان عليها مؤخراً أن تتعامل مع الآثار البعيدة للحرب والتلوث الكيميائي قد حثت بقوة على إدراج فرع عن تشجيع التعاون الدولي في مجال توفير المساعدة التقنية والمالية لمعالجة تأثيرات المواد الكيميائية في الحرب.

٦٨ - ولاحظ بعض المشاركين أن الوثيقة لم تراعى بالقدر الكافي دور الدول المتقدمة، التي تنتج معظم النفايات الصناعية والنواتج الملوثة. واقترحوا أن تساق الإشارة إلى ضرورة التمسك مثلاً بمدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع واستخدام مبيدات الآفات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وأراد بعض المشاركين كذلك الإشارة إلى ضرورة تصحيح أوجه عدم التوازن بين مسؤولية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ومسؤولية البلدان المتقدمة.

٦٩ - أشار أحد المشاركين إلى أنه يجب على البلدان المتقدمة والجهات المصنعة والأوساط الصناعية أن تقدم معلومات عن المنتجات إلى المستخدمين بشأن كيفية التعامل مع المواد الكيميائية بطريقة مأمونة.

٧٠ - وفي مراحل مختلفة من المناقشات لاحظ بعض المشاركين أن وثيقة التجميع على النحو الذي عرضت به أظهرت في بعض الحالات الخلط بين الاحتياجات والحلول وأنها تتداخل مع بعض العناصر في الاستراتيجية الجامعة للسياسات والإعلان رفيع المستوى. وأشار الرئيس والأمانة إلى أنه في مثل هذا النوع من العمليات لا بد من وجود بعض التداخل.

٧١ - وطلب العديد من المشاركين إجراء تعديل على نقطة تتعلق بقواعد البيانات للألوف من المواد الكيميائية المستخدمة حالياً، مشيرين إلى أنها قد تنطوي بشكل خاطئ على أن قواعد البيانات هذه تتوافر حالياً علماً بأن الافتقار لها هو الذي حال دون الحصول على معلومات كاملة عن إدارة المواد الكيميائية بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة.

٧٢ - وتضمنت المدخلات الأخرى التي طلبها المشاركون وضع صيغ لغوية بشأن المشاركة الكاملة والمجدية من جانب أصحاب المصلحة؛ والشراكات العامة/الخاصة في مجال إدارة المواد الكيميائية؛ والحاجة إلى تطبيق البدائل الموجودة بالفعل لاستخدامات المواد الكيميائية؛ والتخلص من المواد الكيميائية المهلكة والنفايات المتولدة عن طريق الإنتاج والاستخدام الكيميائيين؛ والتخلص من جميع المواد الكيميائية الخطرة؛ وسلامة استخدام المواد الكيميائية وإعادة استخدامها وتدويرها؛ والحاجة إلى الاستكمال بصورة ثابتة للمعلومات لإدراج القضايا البازغة والجديدة في إنتاج المواد الكيميائية وإدارتها.

٧٣ - وإتفق على شطب نقاط عديدة تغطي بناء القدرات وتضمينها تحت هدف بناء القدرات.

٧٤ - وكما يرد تفصيلاً في الفصل الثالث هاء من هذا التقرير، وافقت اللجنة على أن يتم تنقيح مشروع بيان الاحتياجات بحيث يتضمن آراء المشاركين المرفقة بهذا التقرير، وأن يتاح للتعليق عليه، ثم ينقح بعد ذلك استعداداً للدورة الثالثة للجنة.

٣ - الأهداف

(أ) الحد من المخاطر

٧٥ - جرت مناقشات مستفيضة بشأن ما إذا كان يجب أن يشير الفرع المتعلق بالمخاطر إلى القضية الوثيقة الصلة مثل الحد من المخاطر وتدنيها والقضاء عليها ومنع حدوث المخاطر وإدارتها أو إلى مزيج من قضيتين أو أكثر مما ورد أعلاه.

٧٦ - وتساءل مشاركان عما إذا كان يجب اعتبار الأشخاص الذين يعملون في مجال المواد الكيميائية يشكلون مجموعة معرضة للتضرر بوجه خاص فضلاً عن الأطفال والأشخاص في سن الإنتاج والمتقدمين

في السن. وتمثل أحد الاقتراحات التي طرحت لحل هذه القضية في النظر في وضع العمال بوصفهم أشخاص يتعرضون بوجه خاص للمواد الكيميائية.

٧٧ - وقال أحد المشاركين أن المخاطر المرتبطة بالصناعات المستوردة إلى البلدان النامية يجب دراستها وتوفير المعلومات ذات الصلة إلى البلدان المستوردة. ورأى أن العديد من البلدان النامية غير مهيأة للتعامل مع الانبعاثات العرضية أو التخلص من المواد الكيميائية الواردة من الصناعات المستوردة. وأدى آخر بتعليق مفاده أن الأخصائيين في المجال الطبي في البلدان النامية يتلقون التدريب في مجال تشخيص الأمراض البيولوجية ومعالجتها مثل الأمراض المعدية وليس في تحديد الأمراض والوفيات التي يسببها التعرض للمواد الكيميائية واقترح ضرورة تقويم هذا الوضع.

٧٨ - طلبت اللجنة من الأمانة تجميع وجهات النظر التي أعرب عنها أثناء النقاش والتي قدمها المشاركون، في مشروع نص يتعلق بالحد من المخاطر. وفي الجدل الذي دار حول التجميع الذي قامت به الأمانة، تساءل المشاركون ما إذا كان على الوثيقة أن تحتوي على قائمة بفئات المواد الكيميائية التي يجب التخلص من إنتاجها بحلول عام ٢٠٢٠ وقال أحد المشاركين إنه لا يوجد ما يكفي من المعلومات عن هذه المواد الكيميائية لتحديد تلك التي يجب التوقف عن استخدامها وساق مثلاً على المواد المسببة لاختلال وظائف الغدد الصماء التي يتواصل البحث بشأنها لتحديد هويتها بدقة وتحديد المواد الكيميائية التي تدرج في هذه الفئة. وقال مشاركون إنه يجب أن تظل قائمة فئات المواد الكيميائية في الوثيقة، فيما قال أحدهما إن الأخطار المرتبطة بالمواد المسببة لاختلال في وظائف الغدد الصماء قد تم الاعتراف بها دولياً منذ الستينات وأنه بناء على ذلك ينبغي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الاعتراف بها أيضاً. وأشار مشاركون آخر إلى هذا الهاجس وقال إن عمل قائمة بالمواد الكيميائية عمل غير مناسب.

٧٩ - قال أحد المشاركين إن اللغة المستخدمة في الوثيقة تنطوي ضمناً على وجود حد أدنى للضرر الملحوظ الذي يجب عنده البدء بعمليات التخلص. وأشار إلى أن هذا يتناقض مع الغاية المسلم بها لإدارة المواد الكيميائية والتي يجب أن تتمثل في الحد من المخاطر وأن مواد كيميائية معينة لها خصائص خطيرة تتطلب إدارة أكثر صرامة من غيرها. واقترح مشاركون آخر أن الورقة يجب أن تتصدى للمواد الكيميائية التي تسبب أي ضرر من الأضرار، وليس الأضرار الملحوظة فقط.

٨٠ - ومن بين القضايا التي أثرت بشأن هذا الموضوع، الحاجة إلى اتباع نهج دورة الحياة الكاملة حيال إدارة المواد الكيميائية وضرورة التصدي لإدارة المواد الكيميائية على مستوى المجتمع المحلي والحاجة إلى وجود صيغة لغوية بشأن الحوادث الكيميائية تقضي بطلب العلاج عند الموقع وتقديم تعويض للأطراف المصابة.

٨١ - وعلى النحو الوارد تفصيلاً في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير وافقت اللجنة على مواصلة تنقيح مشروع التجميع بشأن تقليل المخاطر بحيث يشمل آراء المشاركين المرفقة بهذا التقرير، وسوف يتاح للتعليق عليه، ثم ينقح مرة أخرى توطئة للدورة الثالثة للجنة.

(ب) المعارف والمعلومات

٨٢ - اقترح أحد المشاركين بأن يستهل الفرع المتعلق بالمعارف والمعلومات بمناقشة أهمية المعلومات في تحديد المخاطر وتقييمها والتي رأى أنها تقوم بدور الجسر الذي يصل بين هذا الفرع والفرع المتعلق بالمخاطر.

٨٣ - وقال مشارك آخر إن المعلومات التي تقدم إلى العمال الذين يتعرضون بشكل روتيني للمواد الكيميائية يجب أن تكون أكثر استفادة من المعلومات المقدمة إلى الجمهور عامة. وقال إن البطاقة التعريفية أو النشرة المرفقة لا تكون من السعة بمكان لتقدم جميع المعلومات عن خصائص المواد الكيميائية والاستخدام السليم اللازم لتمكين العمال من تأدية عملهم في سلامة وحماية البيئة.

٨٤ - وصرح الكثير من المشاركين بأنه يجب التأكيد على الحصول مجاناً على المعارف والمعلومات وعلى زيادة سبل الحصول على المعلومات بصورة كبيرة جداً على امتداد المعمورة وأنه يجب أن تتوفر المعلومات بأكثر عدد ممكن من اللغات.

٨٥ - وفيما يتعلق بتقاسم المعلومات، أعرب العديد من المشاركين عن الرأي أنه من الضروري إنشاء مراكز لجمع المعلومات عن قضايا إدارة المواد الكيميائية على جميع المستويات وذلك بغية تحقيق أمور من بينها، توحيد المعلومات التي جمعت. وألح أحد المشاركين إلى أنه يعتقد بأن النظام الموحد عالمياً بشأن تقاسم المعلومات هو بمثابة غاية نهائية جيدة لعام ٢٠٢٠. وشدد أحد المشاركين على نقطة مفادها أنه في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عادة ما تكون آليات جمع المعلومات ونشرها غير كافية، وأن مستويات المواد الكيميائية المستخدمة في المجتمع والمواد الكيميائية المهلكة غير معروفة ببساطة. وأكد آخر على ضرورة تحسين عملية جمع المعلومات وتبادل المعلومات والمعارف بشأن إدارة المواد الكيميائية فيما بين الجهات المنظمة والجهات الموردة والمستعملة.

٨٦ - وفيما يتعلق بموضوع المعارف، اتفق على أن التدريب يشكل عنصراً أساسياً في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبالتالي في الحد من المخاطر. فينبغي للحكومات الوطنية بما في ذلك وزارات التربية والتعليم أن تعمل على تعزيز تقاسم المعلومات بشأن مخاطر المواد الكيميائية وفوائدها وإدارتها المأمونة وذلك على مدى النظام التعليمي، بدءاً بالمدارس الابتدائية وحتى هيئات الدراسات العليا. أما التوعية العامة من خلال وسائل الإعلام والترويج فيجب أن تشكل أيضاً مهمة من مهام الوكالات الحكومية كما ينبغي توعية الوزارات ذاتها لقضايا الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنتائج التي تنجم عن سوء إدارة المواد الكيميائية.

٨٧ - واقترح أحد الممثلين أنه تحقيقاً لغاية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ٢٠٢٠ المتمثلة في قاعدة "عدم وجود بيانات يعني ضمناً عدم وجود أسواق" يجب أن تنفذ على مستوى عالمي. وقال آخر إن ثمة حاجة ماسة لتوفير سبل الحصول على معلومات عن البدائل للمواد الكيميائية والمنتجات والعمليات التي تلحق الضرر بالناس والبيئة. وشدد العديد من المشاركين على أهمية الرصد بما في ذلك الإفراج عن الملوثات وسجلات النقل وأعربوا عن تأييدهم له.

٨٨ - ولاحظ أحد المشاركين أن البلدان المصنّعة بوصفها أعظم الجهات المستعملة للمنتجات الكيميائية ولأنها تملك أكبر كمية من المعلومات عن إدارة المواد الكيميائية، يجب أن تقوم بدور رئيسي في توسيع نطاق نشر المعارف والمعلومات وتوافرها كما أن المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت أو عن طريق وسائل الإعلام الأخرى يجب أن تكون سهلة المنال.

٨٩ - وقدم أحد المشاركين إيضاحاً لنظام التدقيق في إدارة المواد الكيميائية واستخدامها وطرح جدلاً فكرة أنه على البلدان النامية أن تعمل على إنشاء لجان وطنية وإقليمية تتألف من جميع أولئك المعنيين بالمنتجات الكيميائية وعلى هذه اللجان أن تقوم بجمع ونشر المعلومات وتنفيذ خطط إصدار الشهادات المتعلقة برصد منشأ المنتجات واستعمالها ومخاطرها قبل طرحها في أسواق تلك البلدان.

٩٠ - وشدد أحد المشاركين على أهمية تعزيز إلتزام الفنيين في المستقبل والنهوض بمستوى الاتصال فيما بين الوسط الأكاديمي وقطاع الصناعة والقطاع الحكومي بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وشدد أحد المشاركين من بلد نام على أن الكثير من مستخدمي المواد الكيميائية في البلدان النامية هم من الأميين ولذا فمن الضروري العثور على طرق توصيل المعلومات عن المواد الكيميائية إليهم.

٩١ - طلبت اللجنة من الأمانة عن طريق التشاور مع الرئيسة تجميع وجهات نظر اللجنة في مشروع بيان عن المعرفة والمعلومات، ولاحظ العديد من المشاركين وجود الكثير من الإسهاب والتكرار في الوثيقة ورأوا أنه يمكن تبسيطها وتركيزها بصورة أكبر. وإقترح بأن يتم دمج العديد من البنود وصهرها في نقطة واحدة وأن بعض البنود يمكن وضعها بصورة أنسب تحت مسألة بناء القدرات. وقال أحد المشاركين إن الفرع يجب أن يتناول مسألة إدارة المعارف بدلاً من المعارف والمعلومات، فيما أشار آخر إلى أن الكثير من البنود المدرجة تناولت قضية نشر البيانات وتقاسمها والتي بالرغم من أهميتها، لم تعكس بصورة كافية الحاجة إلى زيادة المعرفة وتحسينها ولا سيما بشأن البدائل والاستعاضات ليس للمواد الكيميائية فحسب بل للتكنولوجيات الخالية من المواد الكيميائية. وقال آخر إنه من الضروري التحديد بوضوح للجهات التي تقوم بتوفير المعلومات وتحديد السبل لذلك. وقال أحد المشاركين الصناعيين إن البنود المتعلقة بالحصول على المعلومات ونشرها يجب أن تقوم على أساس النظام المنسق عالمياً. واقترحت اللجنة إجراء العديد من التعديلات والإضافات وذلك بغية زيادة تحسين الوثيقة.

٩٢ - وعلى النحو الوارد تفصيلاً في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير، وافقت اللجنة على أن يتم تنقيح مشروع البيان عن المعارف والمعلومات بحيث يضم آراء المشاركين المرفقة بهذا التقرير، وأن يتاح للتعليق عليه ثم يعاد تنقيحه توطئة لانعقاد الدورة الثالثة للجنة.

(ج) أسلوب الإدارة

٩٣ - أبرز العديد من المشتركين وجود حاجة إلى كفاءة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية قيام نظام مقتدر ومتلاحم وكفاء للنهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورات حياتها، مع القيام برصد وتقييم منتظمين لعلاج الفجوات الجديدة والقائمة. وارتوي بأن التنظيم والإدارة هو مجال استراتيجية السياسة الجامعة الذي ينبغي أن يعالج تكامل السياسات وتلاحمها على

الصعيدين الوطني والدولي، وإدماج السلامة الكيميائية في نطاق واسع من عمل الحكومة، والمشاركة الجماهيرية وإشراك المجتمع المحلي.

٩٤ - وأبرز عدد من المشتركين أهمية أن تكون الاستراتيجية عالمية، واقترح العديد منهم لغة إضافية للتأكيد على أنه ينبغي التصديق على الاتفاقات والاتفاقيات القائمة المتصلة بالمواد الكيميائية وتنفيذها ومواصلة تطويرها.

٩٥ - أشار أحد المشتركين إلى أن أسلوب الإدارة يشمل تعظيم المدخلات الفعالة من جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص والعام ومنظمات القطاع الطوعي، وأنه ينبغي أن يستند إلى حلول عملية مثل اتخاذ موقع مشترك لأمانات الاتفاقيات، وهو ما قد يفرض على التضافر. وشدد العديدون على الحاجة إلى مشاركة جماهيرية مجدية في العمليات التنظيمية، بما في ذلك إشراك النساء.

٩٦ - وأبرز أحد المشتركين، في معرض الإشارة إلى أن عمليات التعرض للمواد الكيميائية كثيرا ما تؤثر على الفقراء الذين يعملون في إعادة تدوير الحاويات والمرافق الملوثة أو يستخدمونها، الحاجة إلى طرق فعالة من أجل إشراك الفقراء، واقترح بأنه يمكن لهم أن يتعاونوا مع لجان الصحة والسلامة في فحص وتدقيق حالات التعرض للمواد الكيميائية أثناء العمل. وشدد مشترك آخر التأكيد على أهمية نظم التفتيش المستقلة بالنسبة للعمال والمنشآت، بما يعود بالنفع على صحة الجمهور والعمال.

٩٧ - ألمح العديد من المشتركين إلى أهمية إدماج السلامة الكيميائية في السياسات والبرامج الوطنية والدولية، مثل سياسة الحد من الفقر.

٩٨ - أعرب أحد المشتركين عن رأي مفاده أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أفضل من يستطيع العمل كهيئة توجيهية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم تقارير منتظمة، وإجراء مناقشات في مجلس الإدارة حول التقدم المحقق، مع قيام الهيئات والمنظمات الأخرى الوثيقة الصلة بتقديم مدخلات ملائمة. وأشار مشترك آخر إلى أنه رغم أن الاقتراح قد يكون له مزاياه، فإن من السابق لأوانه أن نخلص إلى أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون هيئة توجيهية، ومهما كانت الترتيبات التي توضع على الصعيد العالمي، فينبغي لها أن تيسر إشراك جميع الوزارات والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات الدولية.

٩٩ - ووافق العديد من المشتركين، تسليما منهم بالتحديات الموجودة فيما يتعلق بموارد بعض البلدان ومهاراتها وقدراتها، على الاقتراح الذي يفيد بأنه ينبغي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن يهدف إلى أن يمتلك كل بلد نظاما معقولا وقادرا على إدارة المواد الكيميائية قبل عام ٢٠٢٠، وإلى إيجاد مستويات عالية من الامتثال لكل من النظم الدولية والوطنية لإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الاتجار الدولي غير القانوني في المواد الكيميائية.

١٠٠ - أبرز مشترك من بلد أفريقي ما يتوافر في بعض البلدان من السلطة والقوة الاقتصادية لبعض الشركات التي لا تتواصل أو تتعاون مع المؤسسات الوطنية، والحاجة إلى مساعدة تلك البلدان على تنفيذ سياسات أسلوب الإدارة الجيد.

١٠١ - اقترح أحد المشتركين ضرورة أن تتمثل الوسيلة الرئيسية لتحقيق هدف التنظيم والإدارة في الشفافية والخضوع للمساءلة والشمول.

١٠٢- طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعد تجميعاً للآراء عن هذا البند بالتشاور مع الرئيسة. وفي الحوار الذي دار بشأن التجميع الذي قدم إلى الاجتماع في اليوم الرابع للدورة، كرر عدد من المشاركين الإعراب عن الحاجة إلى أهداف بسيطة، وارتأوا أنه قد يكون من الأفضل أن توضع بعض البنود المقترحة تحت تدابير محددة. وقال أحد المشاركين إنه يمكن أن تستفيد الوثيقة من إضفاء شيء من التجانس عليها، حيث أن هناك أهدافاً عمومية جداً ومخصصة جداً. واقترحت اللجنة العديد من التعديلات والإضافات لزيادة هيكلية الوثيقة.

١٠٣- وعلى النحو الوارد تفصيلاً في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير، وافقت اللجنة على أن يتم تنقيح مشروع تجميع الآراء حول أسلوب الإدارة بحيث يضم آراء المشاركين المرفقة بهذا التقرير، ثم يتاح للتعليق عليه، ثم يعاد تنقيحه توطئة لانعقاد الدورة الثالثة للجنة.

(د) بناء القدرات والتعاون التقني

١٠٤- ارتأى معظم المشاركين أن بناء القدرات قضية أساسية وشاملة، وحاسمة بالنسبة لنجاح النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٠٥- أبرز العديد من المشاركين الحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات المخصصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ودعا أحد المشاركين إلى اعتراف واضح من المجتمع الدولي بالحاجة إلى بناء القدرات والتعاون التقني لتمكين تلك البلدان من وضع إدارة مستدامة وسليمة للمواد الكيميائية. وتم التشديد على نقل التكنولوجيا بشكل ملائم وميسور باعتبارها مسألة هامة، بنفس أهمية استخدام الهياكل القائمة. وأشار على البلدان النامية بالتدريب على كيفية تعظيم فائدة برامج المساعدة التقنية.

١٠٦- أيد العديد من المشاركين الاقتراح الذي يفيد بأنه ينبغي أن يهدف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلى تضييق أو إزالة الفجوة المتسعة التي كثيراً ما يشار إلى وجودها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى توفير الوسيلة لكفالة توافر المهارات اللازمة والوثيقة الصلة لدى جميع المنخرطين في السلامة الكيميائية.

١٠٧- شدد عدد من المشاركين على أنه ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ومسؤوليات محددة. وأبرز العديدون منهم الحاجة إلى التزام البلدان المتلقية بإدراج إدارة المواد الكيميائية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وارتؤي أن الصناعة لها دور هام تقوم به في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

١٠٨- قال أحد المشاركين إنه ينبغي تدريب العمال على مستوى المصانع أو المحلات أو في مراكز تدريب رئيسية تديرها الحكومة أو الصناعة أو نقابات العمال. بمساندة من نظام وطني للشؤون التنظيمية يتولى توجيه الاستخدام الملائم للموارد من أجل التدريب الوافي، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وأشار العديد من المشاركين إلى أن معظم بناء القدرات موجه في الوقت الراهن إلى المستخدمين في مجالات الإدارة ويهمل العمال المعرضين للمواد الكيميائية الخطرة يومياً.

١٠٩- استحث أحد المشاركين زيادة التجانس بين الجهات المانحة وعلى الاستخدام الأكثر فعالية للموارد، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الخارجية، بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر

اقتصاداتها. بمرحلة انتقال على تنمية الخبرات والبنية التحتية وغير ذلك من وسائل تحديد وتطبيق أفضل الممارسات والاستخدام الأوسع نطاقاً للأدوات المستحدثة بالفعل من أجل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والنهوض بها.

١١٠- شدد العديد من المشتركين على أهمية وضع إطار قانوني وطني فعال، مع إيجاد التشريعات الملائمة والقدرة لدعم هذا الإطار.

١١١- تكلم عدد من المشتركين عن الحاجة إلى تجنب الازدواجية وإلى تعزيز التضافر، مع إمكانية قيام الحكومات بالتنسيق الوطني. وأكد أحد المشتركين على أنه ينبغي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن يجد آليات للتعاون التقني الأفقي فيما بين البلدان. وقال العديد من المشتركين إن أدوات لتبادل المعلومات مثل شبكة تبادل المعلومات الخاصة ببناء القدرات من أجل الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية (INFOCAP) تعتبر مفيدة.

١١٢- حث أحد المشتركين على استهلال العمل، في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بشأن مؤشرات توفر معلومات عن المواد الكيميائية والرصد الفعال، علاوة على تتبع التقدم المحقق في بناء القدرات والوفاء بأهداف التنمية المستدامة وتقديم تقارير عن ذلك.

١١٣- أشار عدد من المشتركين إلى أهمية الربط بين إدارة المواد الكيميائية في جداول الأعمال الإنمائية، واسترعى البعض منهم الانتباه إلى تقرير رئيس الفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى مفتوح العضوية المعني بخطة استراتيجية حكومية دولية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات (SAICM/PREPCOM.2/INF/21). وأكد أحد المشتركين على بناء القدرات على النحو المحدد في اجتماع المجموعة الإقليمية الأفريقية في أبوجا، في حين دعا مشترك آخر المندوبين إلى النظر في التوجيه الوارد في ورقة المواقف المقدمة من مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي تتضمنها الوثيقة SAICM/PREPCOM.2/INF/25.

١١٤- أكد الكثير من المشتركين على أنه ينبغي أن يشمل بناء القدرات والتعاون التكنولوجي مواداً باللغات المحلية وأن توجه وسائط الإعلام نحو السكان الأميين.

١١٥- شجع العديد من المشتركين على استخدام الآليات القائمة بما في ذلك المراكز الإقليمية ودون الإقليمية لاتفاقية بازل والتي يمكن أن تيسر التعاون التقني.

١١٦- صرح عدد من المشتركين بأن المنظمات الإقليمية يمكن أن تقدم مساهمة قيمة من أجل بناء القدرات.

١١٧- اقترح أحد المشتركين بأنه ينبغي للبلدان الراغبة في سد الفجوة المتسعة بشأن السلامة الكيميائية أن تحدد ذلك كأولوية عند شرح حاجات بلدها للجهات المانحة.

١١٨- واشتملت المقترحات الأخرى بشأن بناء القدرات على تدريب المعلمين؛ وتدعيم مختبرات التحليل؛ واتباع البلدان النامية لطرائق بسيطة ورخيصة لتقييم السلامة الكيميائية؛ ومراكز وطنية للتسمم الكيميائي؛ وتدريب القطاع غير النظامي؛ وبناء القدرات بشأن الأطر التنظيمية لجميع البلدان

المشاركة في تقييم المخاطر وإدارتها؛ وتبادل المعلومات بين البلدان؛ ودعم التصديق على الصكوك والآليات القائمة وتنفيذها بفعالية.

١١٩- وعقب المناقشة السابقة، اتفقت اللجنة على أن تقوم الأمانة، بالتشاور مع الرئيسة، بإعداد تجميع للآراء بشأن بناء القدرات لكي تنظر فيه اللجنة أثناء هذه الدورة. وقدمت الأمانة التجميع في اليوم الرابع للدورة وأبدى المشتركون في ذلك الوقت مقترحات مختلفة لتحسين هذه التقرير التجميعي.

١٢٠- ذكر أحد المشتركين، متكلماً بالنيابة عن مجموعة إقليمية، بأن الورقة يجب أن تضع إشارات مرجعية إلى الرابطة بين الفريق العامل رفيع المستوى مفتوح العضوية بشأن خطة استراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التابع لليونيب، والنهج الدولي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لأن عمل الفريق من شأنه أن يساهم في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وردت الرئيسة بأن الارتباط بين العمليتين لن ينعكس في ورقة بناء القدرات وإنما سينعكس في تقرير الاجتماع. وذكرت أيضاً اللجنة بأن الخطة الاستراتيجية سوف تعتمد أثناء الاجتماع التالي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن التغييرات التي أدخلت على الخطة قبل الاجتماع يمكن أن تنبر الطريق أمام عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كذلك.

١٢١- أشار مشارك آخر إلى إدراج فكرة بناء أوجه التآزر بين المؤسسات العاملة في إدارة المواد الكيميائية. وشدد آخر على ضرورة النهوض بالتعاون الأفقي بدلا من مجرد المساعدات من البلدان المتقدمة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وعلى وجه الخصوص إدراج توصية للتعاون بين الجنوب والجنوب في الورقة. ودعا أحد المشتركين إلى إدراج إشارة إلى الفجوة المتسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى فيما يتعلق بقدراتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأكدت مقترحات أخرى على الحاجة إلى زيادة الشفافية والشمول وإلى تعزيز الشراكات التقنية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. واقترح أحد المشاركين أنه ينبغي مناقشة الإطار القانوني للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية في هذه الورقة، بالإضافة إلى الإطار المؤسسي. وأوصى أحد المشتركين بإدراج أهداف بشأن تنمية القدرات الضرورية للتخطيط السليم للمشاريع، وتدعيم البنية التحتية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتدعيم قدرات تلك البلدان على تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية. ورداً على ملاحظة مفادها أن الاستراتيجية العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنتين تشمل مكوناً عن بناء القدرات، أشارت الرئيسة إلى الحاجة إلى التآزر بين هذه الإستراتيجيات.

١٢٢- وأشار مشترك آخر إلى الفجوة الكبيرة في وثائق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بين الطبيعة العامة جدا للأهداف والطبيعة المحددة جدا للتدابير المحددة وأقترح أن يتم سد هذه الثغرة بوثيقة ذات عمومية متوسطة لإعطاء القراء فهما أساسيا لما ترمي إليه عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وما ترمي إلى تحقيقه.

١٢٣- اقترح أن يقوم البرنامج المشترك بين الوكالات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بإجراء دراسة فيما بين الدورات بشأن آليات تقاسم المعلومات، ورد البرنامج المشترك بأنه يسعد أن يفحص مقترحا محمداً، وأن يجدد ما إذا كانت لديه الموارد الضرورية للقيام بهذا العمل. وعرض المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية تقديم المساعدة إلى البرنامج المشترك بين الوكالات لإنجاز هذه الدراسة ولأن أعضاء لجنته التوجيهية التابعة لـ INFOCAP التابعة له لديهم خبرات كبيرة في مجال بناء القدرات.

١٢٤- وعلى النحو الوارد تفصيلاً في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير، وافقت اللجنة على تنقيح الورقة الخاصة ببناء القدرات بحيث تشتمل على آراء المشاركين المرفقة بهذا التقرير، وتوفيرها لإبداء التعليقات عليها ثم تنقيحها مرة أخرى توطئة لعقد الدورة الثالثة للجنة.

(هـ) الاتجار الدولي غير القانوني

١٢٥- شدد أحد المشتركين، متكلماً بالنيابة عن مجموعة إقليمية، على أهمية الاتجار غير القانوني في العقاقير، واقترح إيجاد آلية داعمة لتعزيز قدرة الاتفاقيات القائمة على منع الاتجار غير القانوني في العقاقير والمواد المخدرة؛ وأن ينشأ فريق مخصص في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لدراسة هذه القضية؛ وأن يقوم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بوضع تصور لعمل يتم الاضطلاع به مع المنظمة العالمية للحمارك لدراسة ملامح المخاطر التي يحتمل أن تفضي إلى الاتجار غير القانوني؛ وأن ينهض النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية باستحداث شبكة تحذير دولية بشأن الاتجار غير القانوني في المواد الكيميائية، وبخاصة على الصعيد الإقليمي. وأيد مشترك آخر المبادرات المقترحة وأوصى بأن تدرس اللجنة نتائج المنتدى الرابع للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية الذي عقد في بانكوك في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، والذي حدد المشتركون فيه بإيجاز الأهداف المتصلة بالاتجار غير القانوني التي يمكن دراستها من أجل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٢٦- قال أحد المشتركين إن البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، تواجه تحديات كبيرة في معالجة الاتجار غير القانوني، رغم وجود صكوك قانونية معمول بها بالفعل. فثمة صعوبات ووجهت في تمييز المواد والمنتجات والنفايات الكيميائية، ولا يوجد سوى القليل جداً من مراقبة الحدود لرصد الاتجار غير القانوني، والذي يتخفى في بعض الأحيان كتجارة قانونية. وقال إنه يتعين إقامة آليات قوية لمراقبة الاتجار غير القانوني وأن تقدم البلدان المتقدمة لمساعدة لرقابة المنتجات التي تصدر تعتبر مثالية الأثر. وحث على ضرورة دراسة القضية بجدية في سياق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، حيث أنه لا يوجد بعد شيء محدد في هذا الصدد.

١٢٧- أيد مشترك آخر المفهوم الذي يفيد بأن الاتجار غير القانوني ليس وحده الذي يثير الانشغال وإنما أيضاً التجارة القانونية في المواد والمنتجات الكيميائية الخطرة. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تبحث عن معايير لتدعيم الرقابة على الصادرات وأنه ترأب أيضاً التكنولوجيات والمصانع التي يجري

تصديرها. وأيد أحد الممثلين، متكلماً بالنيابة عن مجموعة إقليمية، مبادرة عن الاتجار غير القانوني، مقترحا ألا يجري دراسة العقاقير فقط، وإنما السلائف والاستخدام المزدوج للمواد الكيميائية أيضا.

١٢٨- كان من رأي عدد من المشتركين أنه ينبغي أن يحظر على البلدان المتقدمة أن تصدر المواد الكيميائية التي تمنعها داخل حدودها إلى أي بلد آخر، سواء كان ناميا أم لا. وصرح آخرون بأنه لا يسعهم أن يوافقوا على هذا الاقتراح، ولاحظ أحد المشاركين أ، ذلك سوف لا يتوافق مع أحكام اتفاق بيئي متعدد الأطراف معين. وأشار مشارك آخر أن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى اشترطت الموافقة. ولاحظ ثالث بأن مقررا بشأن التجارة في النفايات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لم يدخل بعد حيز التطبيق. ولاحظ آخر أن حظراً على انتقال النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان غير الأعضاء فيها دخل مرحلة التصديق وأنه يطبق الآن بالفعل بصورة من الناحية العملية.

١٢٩- طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تجمع آراء اللجنة في مشروع بيان بشأن الاتجار غير القانوني. وفي المناقشة حول التجميع الذي تقوم به الأمانة الذي عرض على الاجتماع في اليوم الرابع من الدورة، تقدم المشاركون بعدة اقتراحات لتحسينه.

١٣٠- وعلى النحو الوارد تفصيلاً في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير، وافقت اللجنة على توفير التقرير التجميعي الذي وضعته الأمانة بشأن الاتجار الدولي غير المشروع لإبداء التعليقات عليه ثم تنقيحه توطئة لعقد الدورة الثالثة للجنة.

٤ - الاعتبارات المالية

١٣١- قال أحد المشاركين، بتأييد من آخرين، إن الاعتبارات المالية عنصر هام في النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقال إن عدم وجود تمويل يعني عدم القيام بعمل. واقترح أنه تقوم الفعاليات العامة والخاصة والمحلية والدولية بأدوار تكميلية في توفير إدارة مستدامة ومسؤولة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. كما ينبغي أن تحاول تلك الفعاليات مجتمعة أن تكفل توافر الموارد المالية التي قد تكون ضرورية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقال إن ينبغي أن تقوم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بإدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة في استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر والتنمية المستدامة. وقال ممثل آخر إنه ينبغي استخدام الآليات المالية العالمية القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية، أو مواصلة تنميتها، من أجل كفالة أن تتوافر للأعمال الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة إمكانية التمويل من خلال الآليات القائمة.

١٣٢- أشار أحد المشاركين، متكلماً بالنيابة عن مجموعة إقليمية، إلى أنه بالنظر إلى الفجوة القائمة في الموارد بين البلدان المتقدمة والنامية، فمن المهم للغاية أن يكون تحديد الأهداف الطموحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مقترنا بموارد مالية جديدة. وينبغي أن تكون هناك آليات مالية محددة بوضوح لدعم الأهداف المتفق عليها. ويمكن توجيه الموارد من خلال المصادر والوكالات القائمة طالما أن هناك أموالاً جديدة ولا تلحق الضرر ببرامج أخرى. وقال إن البيان الرفيع المستوى

للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ثلاثي الأبعاد يمكن أن يوفر هذه الولاية، ويمكن للبلدان المانحة أن تدعمها.

١٣٣- قال ممثل لمنظمة غير حكومية، إذ يشير إلى مبدأ تغريم الملوث الوارد في إعلان ريو، إن عشر واحد في المائة من المبيعات السنوية من المواد الكيميائية التي تقدر بمبلغ ١,٥ ترليون دولار، يمكن أن يوفر ميزانية تبلغ ١,٥ مليار دولار. وأشار إلى أن الحكومات قد لا تكون المصدر الصحيح أو الوحيد للأموال. وردا على ذلك أشار ممثل للصناعة إلى أن الرقم لا يشير إلى الملاءة المالية، وأن الصناعة لديها برامج رعاية كبيرة في حوافزها. وقال ممثل آخر للصناعة إن الصناعة الكيميائية كرسست موارد مالية لبناء قدرات البلدان النامية ولشمايرع وطنية تحت مظلة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث. وقال إن الصناعة الكيميائية ليست في وضع يسمح لها الآن بتقديم مزيد من الأموال لعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٣٤- قال أحد المشاركين إنه يمكن النظر في نماذج عديدة للآلية المالية، إلا أنه ينبغي لأي نموذج أن يستجيب إلى ٤ مؤشرات: الكفاية لدعم عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ "الإضافة" بحيث لا تحول الأموال من نشاط إثمائي هام آخر؛ والاستدامة بحيث يكون هناك تدفق مستمر من الأموال؛ والقدرة المبدعة على الإدارة التي تتصف بروح النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من الانفتاح والشفافية والشمول. وضرب أمثلة على الكيفية التي عملت فيها هذه المؤشرات بنجاح من أجل التمويل العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا، وفي مبادرات ضريبية مخصصة.

١٣٥- اقترح بعض المشاركين تمحيص مسؤولية المنتج الممتدة، ومبدأ تغريم الملوث، وإمكانية فرض ضرائب على الجهات المنتجة للمواد الكيميائية. بيد أن مشتركا آخر قال إن مبدأ تغريم الملوث معقد جدا ويستحق المزيد من الدراسة. وأضاف بأن هدف قمة جوهانسبرج تحدد بعام ٢٠٢٠، وأنه يتعين توفير الموارد على مدار فترة زمنية طويلة تمتد حتى هذا التاريخ. وربما يمكن تطبيق خيارات أخرى في ذلك الحين.

١٣٦- قال أحد الممثلين إنه ينبغي أخذ الآلية المالية في الاعتبار وأن تقام صلة بينها وبين تدابير محددة يجري وضعها. وذكر اللجنة بأنه ينبغي أن تلتزم جميع الفعاليات في عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بنجاح العملية. وقال ممثل آخر، إذ يتكلم بالنيابة عن منظمة تكامل اقتصادي إقليمية، إن من الضروري، من أجل الحصول على تبصر أفضل عن الموارد المالية المطلوبة، معرفة ما هو المفروض أن يحققه النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وعندئذ يمكن تعبئة الموارد عن طريق استخدام الصناديق المتعددة الأطراف القائمة بشكل أفضل، ومن خلال الصناديق الثنائية والبلدان المانحة. ومن المتوقع أن تضطلع أمانة اتفاقية روتردام بدراسة عن استخدام آلية مالية لتنفيذ الاتفاقية، وقد توفر هذه الدراسة معلومات مفيدة لعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. واقترح كذلك أن يشرع الرئيس في إجراء اتصال فيما بين الدورات مع لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمناقشة تضمين السلامة الكيميائية في صلب أنشطة التعاون

الإئمائي واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية ودعوة اللجنة إلى المشاركة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للنهج الاستراتيجي. وأوصى كذلك بأن تقوم البلدان التي تحصل على مساعدات إئمائية بالاتصال بسلطاتها الإئمائية الوطنية لمناقشة إدراج المواد الكيميائية في الاستراتيجيات الإئمائية.

١٣٧- اتفقت اللجنة على إنشاء فريق صياغة يرأسه السيد ماركو توليو كابرانك (البرازيل)، للنهوض بمواصلة العمل بشأن الاعتبارات المالية أثناء هذه الدورة. وفي صبيحة اليوم الأخير من الدورة، قام السيد ويلم جيرتس (هولندا)، الذي كان قد عمل كمقرر لفريق الصياغة، بتقديم تقرير بشأن مداولات الفريق ملاحظاً أنه لم يقصد به أن يكون نتاجاً نهائياً وإنما مساهمة للمزيد من المناقشات. ويرد هذا التقرير في المرفق الثاني لهذا التقرير.

١٣٨- ورداً على تقرير فريق الصياغة، أكد العديد من المشاركين على ضرورة استكشاف الإمكانات الحالية لإقامة آلية مالية بدون تجاهل احتمال قيام آلية مالية جديدة. جادل أحد المشاركين بأن أعمال تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لا يجب أن ينتظر إلى أن يتم تطوير آلية مالية ملاحظاً بأن الحكومات كانت قد أسهمت بالتمويل في منظمة الصحة العالمية لتنفيذ هذه الجوانب من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ذات الصلة بقطاع الصحة.

١٣٩- واقترح أحد المشاركين بأن تقوم الأمانة، بمساعدة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بمواصلة العمل قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة. واقترح تحديداً أن تقوم الأمانة بوضع تقدير بالمبلغ المالي الذي سيكون ضرورياً لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وأنه بعد الانتهاء من تقدير تكاليف التنفيذ تنظر الأمانة في خيارات التمويل. ولهذا الغرض قال إنه ينبغي للأمانة أن تبحث جميع الآليات المالية العالمية من أجل السلع العامة وليس فقط من أجل تلك المتعلقة بالمواد الكيميائية أو البيئة. ووافق غالبية المشتركين على أن الأعمال التي ستتم فيما بين الدورات بشأن الاعتبارات المالية ضرورية.

١٤٠- وعقب هذه المناقشة، دعت اللجنة السيد ماركو توليو كابرانك (البرازيل) رئيس فريق صياغة الاعتبارات المالية، إلى قيادة نفس المشتركين في فريق اتصال لصياغة مقترح بشأن العمل الذي يتم أثناء الدورات والمتعلق بالاعتبارات المالية. وأثناء جلسة بعد الظهر، قدم رئيس فريق الاتصال ورقة توضح توصيات فريق الاتصال.

١٤١- ورداً على طلب باستيضاح تكاليف إجراء تقييم للتكاليف التي حرت مناقشتها أثناء الجلسة الصباحية والواردة بين توصيات فريق الاتصال بشأن العمل فيما بين الدورات، أعرب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإئمائي نيابة عن الأمانة عن رأي مفاده أن إجراء دراسة واسعة للاعتبارات المالية يمكن أن يكلف ما لا يقل عن مليون دولار ويستغرق وقتاً كبيراً لاستكماله. ومع ذلك، فإن إجراء دراسة أكثر محدودة يضطلع بها كتكملة للدراسة الجارية حالياً لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام بشأن قيام آلية مالية مستدامة وباقية لذلك الصك يمكن أن تتكلف نحو ٧٥ ٠٠٠ دولار.

١٤٢- وفي ضوء هذه الملاحظات بشأن تكلفة إجراء دراسة واسعة للاعتبارات المالية وافقت اللجنة على حذف النص الموضوع داخل أقواس في توصيات فريق الاتصال فيما يتعلق بتقدير التكاليف الكلية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على جميع المستويات.

١٤٣- وقد اقترح أن الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي يمكن أن تمثل فرصة ممتازة لإبراز الحاجة إلى تمويل دراسة واسعة بشأن الاعتبارات المالية واقترح أحد المشاركين بأن بندا في جدول أعمال ذلك الاجتماع ينبغي تكريسه للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. واقترح كذلك، إنه ينبغي للجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تطور موقفا مشتركا في ذلك الصدد.

١٤٤- وبعد إجراء المزيد من المناقشات التي قدم فيها المشاركون عددا من الاقتراحات الأخرى بإدخال تغييرات على توصيات فريق الاتصال الخاصة بالعمل أثناء الدورة فيما بين الدورات، اعتمدت اللجنة تلك التوصيات بعد تعديلها. وترد التوصيات بالصورة التي اعتمدت بها في المرفق الثاني لهذا التقرير.

١٤٥- تم الاتفاق على أن يقدم الفريق الإقليمي الذي يعمل مع المنظمات غير الحكومية ورقة معلومات إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية بشأن تدخيل التكاليف المرتبطة بإنتاج المواد الكيميائية واستخدامها.

مبادئ ونهج

- ٥

١٤٦- بدأت الرئيسة المناقشة بالتذكير بأن المبادئ والنهج التي سبق ذكرها على أنها ملائمة للإدراج في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تشمل التحوط، والتناسب، والإحلال، والمنع، وتغريم الملوث، والحق في المعرفة، ونهج دورة الحياة، ونهج الشراكة، والتبعية والخضوع للمساءلة.

١٤٧- اقترح العديد من المشتركين أن تشكل قوائم المبادئ والنهج المقترحة في ورقات مواقف من قبل مجموعات إقليمية أو مواضيعية شاركوا فيها، أساسا لمبادئ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وطرح ممثلون لفرادى الحكومات مقترحات أخرى بشأن مبادئ يمكن إضافتها إلى القائمة.

١٤٨- اقترح أحد المشتركين أنه بدلا من إيجاد قائمة جديدة بمبادئ من أجل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ينبغي للجنة أن تستخدم وتطبق مبادئ ونهج راسخة مستخدمة في المجالات القانونية ومجالات السياسات، ويمكن أن تضاف إليها مبادئ إضافية. وتلت ذلك مناقشة حول ما الذي يشكل مبادئ راسخة. وأشار أحد المشتركين إلى أنه لا ينبغي أن تعتبر كمبادئ عالمية سوى تلك المبادئ المدرجة في وثائق دولية تمت مواءمتها بالفعل عالميا في صكوك مثل إعلان ريو، حيث أن الكثير من البلدان ليست أطرافا في اتفاقات إقليمية ومن ثم لم تقبل بالمبادئ الواردة فيها. وأشارت مشتركة أخرى إلى أن البلدان تتفاوت فيما تعتبر أنه يشكل مبادئ، وضربت كمثال "النهج التحوطي"، الذي تعترف به بعض الوفود كمبدأ ولكن بلدها تعتبره نهجا فحسب.

١٤٩- أشار مشترك آخر إلى أن مبادئ معينة قيد المناقشة متصلة بلغات مستخدمة في صكوك دولية مثل إعلان ريو ومن ثم لها معان مفهومة على نطاق عريض، في حين أن مبادئ أخرى محددة بشكل مبهم لا غير. ومن أمثلة المبادئ الأولى مبدأ "تغريم الملوث" ومن أمثلة الأخيرة مبدأ الإحلال. وطُرح اقتراح مفاده أن تعتبر المبادئ الواردة في إعلان ريو وحدها مبادئ راسخة، وأن تحدد المبادئ الأخرى المقترحة كتابة من قبل من يطرحونها للنظر فيها.

١٥٠- وافق جميع المشاركين الذين تكلموا عن هذه القضية على أنه ينبغي أن تكون المبادئ محددة ودقيقة، ولا ينبغي النص عليها في بيانات عامة فحسب.

١٥١- وعقب المناقشة، وعلى النحو الوارد تفصيلاً في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير، وافقت اللجة على أن تقوم الأمانة بإعداد قائمة بالمبادئ والنهج التي ينبغي إدراجها في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٦ - التنفيذ والاستفادة من التقدم المحقق

١٥٢- افتتحت الرئيسة مناقشة هذا الموضوع باقتراح بضرورة أن تكون الجوانب المتعلقة بالرصد في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية آخر ما يطرح للمناقشة، بعد أن يكون قد تم تحديد جميع العناصر الأخرى. وبعد ذلك اقترحت أن تدخل اللجنة في مناقشة أولية فقط للقضية.

١٥٣- قدمت المجموعتان الإقليميتان لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مقترحات كل منها كنموذج لهذا العنصر من الاستراتيجية.

١٥٤- أوصت المجموعة الأفريقية بتشكيل منطلق يتميز بالشفافية وتعدد أصحاب المصلحة لرصد التقدم المحقق، مثل المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية. وتكلم مشتركون عديدون يمثلون حكومات أفريقية تأييداً للاقتراح؛ فأعربوا عن رأي مفاده أن المؤسسات الدولية القائمة لإدارة المواد الكيميائية ليس لها ولاية رصد التقدم في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأن ولاية النهج أوسع من ولاية المنظمات القائمة.

١٥٥- أشار مشتركون عديدون آخرون إلى رغبتهم في تجنب خلق منظمة جديدة لها ولايات قد تتداخل مع ولاية منظمات قائمة وتخلق ارتباكاً وازدواجية للجهود.

١٥٦- لاحظ مشترك آخر أن رصد التقدم سيعالجه فريق الاتصال المعني بتدابير محددة والذي يقوم بتحديد الأطراف المسؤولة ومؤشرات النجاح بالنسبة للإجراءات التي سيتم الاضطلاع بها في إطار عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٥٧- أشار أحد المشاركين أن هناك تحديات ينطوي عليها إناطة الإشراف على تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بالمنظمات القائمة الأعضاء في البرنامج المشترك بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويتمثل أحد التحديات في الاستقلال الذاتي للمنظمات الدولية الرئيسية المنخرطة في السلامة الكيميائية، وكل هذه المنظمات لها هيئاتها القيادية التي قد تمنعها من أخذ توجيهات من منظمة حكومية دولية أخرى أو من المجتمع الدولي. وأشار البرنامج المشترك بين

الوكالات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيماوية إلى أنه حيث أن منظماته سوف تكون ضالعة إلى حد كبير في تنفيذ النهج الاستراتيجي، فإنه سوف يُعد مقترحاً بشأن طرق رصد التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية. وأما بالنسبة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيماوية، فإنه ليس مناسباً تماماً لمهمة الرصد لأنه ليس هيئة تنفيذ وإنما هيئة يقصد بها أن تعقد مؤتمرات وتحدد التوجيهات. ورغم ذلك، فإنه اقترح أن من الأجدى التغلب على التحديات التي تطرحها الهياكل القائمة بدلا من خلق هيكل جديد، إلا أنه قد يتعين استعراض اختصاصات المنظمات القائمة للسماح لها بالتنسيق بشكل أفضل وتولي دور الإشراف على التنفيذ. لقد أعرب المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيماوية عن استعداده لإعادة دراسة اختصاصه إذا ما طلب منه ذلك أثناء المؤتمر الدولي الأخير المعني بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية المزمع عقده في ٢٠٠٦.

١٥٨- اقترح العديد من المشتركين أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رائد في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية ورصد تقدمه. بيد أن مشتركا آخر أفاد بأن من بين مواطن قوة عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية ذلك العدد الكبير من المنظمات الحكومية الدولية المشاركة في العملية. وقال إنه ليس على استعداد لإعطاء منظمة حكومية دولية واحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا قياديا.

١٥٩- قال أحد المشتركين إنه بالنظر إلى أن جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية سيكونوا مسؤولين عن تنفيذ أجزاء من الاستراتيجية، فإنه ينبغي أن يكون كل منهم مسؤولاً عن الإبلاغ عما يحققه تقدم ونتائج؛ واقترح إنشاء نوع ما من الجهة الوديعية أو غرفة المقاصة لإضفاء الطابع المركزي على المعلومات الخاصة بالتقدم المحقق في التنفيذ.

١٦٠- أعرب أحد المشتركين عن قلقه إزاء التطورات المتعلقة بتنفيذ خطة عمل اللجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيماوية واقترح أن تصدر اللجنة "صندوق أدوات" من البدائل للإدارة الكيماوية بدلاً من مجموعة من الأنشطة الإرشادية. ورد أحد المشتركين الآخرين على هذا القلق حيث ذكر أنه لو أن التدابير المحددة المقترحة من جانب مجموعة الاتصال جاءت عامة وليست إرشادية في طبيعتها فإن النتيجة ستكون صندوق أدوات أكثر منه مجموعة من الالتزامات المحددة.

١٦١- أعربت غالبية المشتركين عن وجهة نظر مفادها أن مهمة اختيار منظمة تتولى مسؤولية متابعة التقدم المحرز هي مهمة معقدة للغاية يصعب التغلب عليها أثناء الدورة الحالية للجنة، واقترح الاضطلاع بعمل فيما بين الدورات لبحث الخيارات المختلفة على النحو الوارد تفصيلاً في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير. كما أتفق على أن يقوم المنتدى الحكومي الدولي بشأن الأمان الكيماوي بإعداد ورقة قبل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية. وتمثل أحد الاقتراحات المتعلقة بالورقة بأن تحاول تحديد الدوافع لتحقيق الأهداف، وتقتراح حوافز لأصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف في وقت مبكر وتحدد التحديات التي قد تحول دون تحقيق الغايات.

جيم - تدابير محددة

١٦٢- عرضت رئيسة اللجنة الوثائق التي ستعتمد عليها المناقشات بخصوص التدابير محددة، وهي تشمل مذكرات من الأمانة تتعلق بتجميع عناصر محددة وعناصر استراتيجية (SAICM/PRECOM.2/2) وهيكل يشرح العلاقات المتبادلة فيما يتعلق بأنشطة اللجنة التحضيرية (SAICM/PREPCOM.2/2/Add.1) وتعقيبات عن تجميع العناصر المحددة والعناصر الاستراتيجية (SAICM/PREPCOM.2/3Add.1 and Add.2) وتقرير عن الاجتماع الإقليمي الأفريقي (SAICM/PREPCOM.2/INF/8)؛ ورقة مقدمة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة (IPEN) بشأن المبادئ التي ينبغي تفعيلها داخل خطة العمل وكذلك التدابير المحددة، وورقة قاعة اجتماع بشأن الخطوات التالية المتعلقة بوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وورقة قاعة اجتماع بشأن الخيارات المحتملة لتحديد أولويات التدابير المحددة، وورقة قاعة اجتماع بشأن السلامة الكيميائية مقدمة من المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، وورقة قاعة اجتماع بشأن تبادل المعلومات الدولية المقدمة من شبكة تبادل المعلومات الخاصة ببناء القدرات من أجل الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيماوية (INFOCAP)؛ وورقة قاعة اجتماع بشأن الخيارات المحتملة لتحديد أولويات التدابير المحددة مقدمة من الاتحاد الأوروبي، وورقة قاعة اجتماع بشأن الخطوات التالية في تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مقدمة من كرواتيا، جمهورية إيران الإسلامية، نيجيريا، النرويج، السنغال وسويسرا، وتقرير الاجتماع الإقليمي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (SAICM/PREPCO.2/INF/25*).

١٦٣- وافقت اللجنة على اقتراح مقدم من الرئيسة بأن تبدأ المناقشات باستخدام المصنوفة الواردة في مرفقات تقرير الاجتماع الإقليمي الأفريقي.

١٦٤- أيد معظم المشتركين فكرة أن ترتبط العناوين الواردة بالمصنوفة بعناوين الاستراتيجية الجامعة للسياسات بينما اقترح أحد المشتركين بأن تدرج في المصنوفة المجالات الإضافية التي لم ترد في الاستراتيجية.

١٦٥- اقترح أحد المشتركين أن يضاف إلى المصنوفة عمود جديد عن جوانب التنفيذ وإدماج العمودين بعنوان "تدابير محددة" ونشاط علمي" في عمود واحد تحت عنوان "تدابير محددة". وردا على استفسار بطلب الحصول على إيضاحات عن الإضافة المقترحة لعمود يتناول جوانب التنفيذ، أوضح أن الغرض من العمود هو سرد الجوانب المختلفة للتدابير اللازمة من أجل إنجاز الأعمال.

١٦٦- بناء على اقتراح من أحد المشتركين اتفق على تغيير عنوان العمود "السلطة المسؤولة" ليكون "الفعاليات الرئيسية" وذكر أن الفعاليات الرئيسية لا تشمل الحكومات فقط ولكن أيضا الشراكات العامة/الخاصة، وذلك اعترافاً بأدوار المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وطلب أحد المشتركين أن يرد ذكر التجارة ودوائر الأعمال ونقابات العمال في العمود.

١٦٧- أبرز أحد المشتركين أهمية الربط بين ورقة قاعة المؤتمر المتعلقة بالخيارات الممكنة بخصوص ترتيب أولويات التدابير المحددة وبين الوثائق الأخرى مثل ورقة المعلومات المقدمة من منظمة العمل

الدولية التي تبرز، على وجه الخصوص، أهمية الصحة المهنية. وذكر أن الورقة المتعلقة بالخيارات الممكنة تستند إلى تقرير الاجتماع الإقليمي الأفريقي، بما في ذلك ترتيب الأولويات، وأوضح أن مفهوم أفضل الممارسات الوارد ذكره تحت عنوان "إنشاء برامج الحد من المخاطر" يعتبر أداة قيمة للحد من المخاطر.

١٦٨- أشار أحد المشاركين الآخرين إلى أن التدابير المحددة المعروضة في المصنوفة والتي تم إعدادها أثناء الاجتماع الأفريقي الإقليمي هي مجرد مجالات مواضيعية، لذلك فإن هناك حاجة إلى بلورة تدابير محددة.

١٦٩- كان هناك تأييد لاقتراح بضرورة أن يشار في العمود إلى الخطوات المؤقتة المتعلقة بالأهداف والأطر الزمنية ومؤشرات التقدم، كما قبل الاقتراح بإدخال عمود في الجدول عن الرؤية بموافقة عامة.

١٧٠- اقترح أحد المشاركين أن تشمل المصنوفة وصفاً للوكالات المسؤولة عن التمويل.

١٧١- لذلك اتفق أن تشمل المصنوفة أنشطة الوكالات المسؤولة عن التمويل على النسق التالي وتحمل العناوين التالية "الرؤية" و"تدابير محددة" و"أنشطة" و"اللاعبون الأساسيون"، "أطر الأهداف والأطر الزمنية" و"مؤشرات التقدم" و"جوانب التنفيذ".

١٧٢- استجابة لطلب بالحصول على إيضاحات، وافقت رئيسة اللجنة على أنه يمكن للوفود أن تقترح إجراءات جديدة قبل الانتهاء من الوثيقة في ٢٠٠٦، على الرغم من أن اللجنة قامت بجهد كبير بخصوص هذا الموضوع وقامت بتجميع قائمة طويلة من التدابير المحددة.

١٧٣- وافقت اللجنة على تشكيل مجموعة اتصال، برئاسة السيد/جاميدو كاتيمبا (جمهورية تنزانيا المتحدة) تبدأ مزاولة أعمالها المتعلقة بالتدابير المحددة. أما مهمة المجموعة فهي تطوير جدول التدابير المحددة باستخدام الوثائق ذات الصلة المعروضة على الاجتماع والتعليقات أثناء الدورة العامة. كما ينبغي اتخاذ تدابير إفرادية وإضافة بيان عن الجوانب في كل عمود من الأعمدة. وطلب إلى مجموعة الاتصال أيضا العمل على الحد من أو القضاء على الازدواج وإضافة التدابير الناقصة، وتجميع وتنظيم التدابير ذات الصلة. ويمكن أن تكون المحاولة الأولى هي تجميع المعلومات تحت كل عنوان من العناوين الفرعية الأربعة من أجل الأهداف التالية وهي: الحد من المخاطر، والمعرفة والمعلومات، وأسلوب الإدارة، وبناء القدرات.

١٧٤- في صبيحة اليوم الثالث للدورة تحدث رئيس مجموعة الاتصال المتعلقة بالتدابير المحددة باختصار عن التقدم الذي أحرزته المجموعة، وأشار إلى الوثائق التي استخدمتها المجموعة أثناء مداولاتها (بما في ذلك وعلى وجه الخصوص (SAICM/PREPCOM.2/2 and SAICM/PERCOM.2/INF/8) ووافقت اللجنة على أن تواصل مجموعة الاتصال عملها جنبا إلى جنب من الجلسة العامة.

١٧٥- وفي اليوم الأخير من الدورة قدم رئيس فريق الاتصال المعني بالتدابير المحددة، السيد كاتيمبا تقريرا إلى اللجنة، وقدم ورقة تبين مصنوفة منقحة من التدابير المحددة، وموجزاً جدولياً حسب الهدف المحدد. (على النحو المشار إليه في الفصل ثانياً - ألف من هذا التقرير، وقد تم تنقيح الأهداف في نفس الوقت بحيث تشمل الاتجار الدولي غير المشروع كهدف خامس. وهكذا فإن التدابير المحددة في الورقة

المنقحة قد وضعت تحت خمسة أهداف. وقال إن مسألة اتساع الثغرة قد تم تناولها بصورة محددة ولم يتم محاولة إصدار صياغة جديدة نظرا لضيق الوقت، وقال إن مواصلة العمل فيما بين الدورات ضروري للانتقال بالوثيقة إلى مستوى مقبول من الوضوح لتعرض على الدورة الثالثة للجنة.

١٧٦- وتعقبيا على العمل الذي يقوم به فريق الاتصال قال ممثل منظمة تكامل اقتصادي إقليمية إنه لا يزال هناك ثغرات كما لا يزال هناك القليل من تحديد الأولويات. وأوصى بالقيام بالعمل فيما بين الدورات للنهوض بهذه المهمة. وأضاف أن المعلومات المتوفرة في وثائق الدورة حول الخيارات المحتملة لتحديد أولويات التدابير المحددة والمساهمة من قطاع الصحة ينبغي بحثها عند وضع اللمسات الأخيرة على ورقة فريق الاتصال.

١٧٧- وذكر ممثل منظمة الصحة العالمية بأن العمل التنسيقي الذي تم داخل قطاع الصحة كمساهمة في وضع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ينبغي إدراجه في التدابير المحددة ويمكن استكماله مع تقدم العمل. ووافقت اللجنة على إرفاق وثيقة الدورة بشأن مدخلات قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي بتقرير الدورة الراهنة (أنظر المرفق الثالث لهذا التقرير) وعرض ممثل البرنامج المشترك بين الوكالات المعني بإدارة المواد الكيميائية المساعدة من جانب منظمته لتحديد "الفعاليات الرئيسية" التي تدرج في المصنوفة على أنها المسؤولة بالدرجة الأولى عن كل نشاط المنظمات الأخرى التي يمكن أن تسهم في مواصلة تطوير ورقة التدابير المحددة. واقترح كذلك بأن المنظمة والهيئات المدرجة في عمود "الفعاليات الرئيسية" يمكن أن تركز على القضايا الداخلة في نطاق اختصاصها، ويمكن أن تبحث وأن تستكمل القطاعات الأخرى وأن تقوم كذلك بتحديد أي مجالات إضافية يمكن أن تسهم فيها مساهمة مفيدة.

١٧٨- طلب ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الأخرى أن تنظر في مشاركة جميع أصحاب المصلحة أثناء المشاورات الإقليمية. وعلق مشارك آخر على العمل واسع النطاق الذي قامت به المنظمات غير الحكومية لصالح هذه الدورة وحث على تحديد مصادر الأموال من أجل استمرار مشاركة تلك الجهات وكذلك على المستوى الإقليمي.

١٧٩- واقترح أحد المشتركين إضافة حانة إضافية تخصص للمخرجات بحيث يمكن للتدابير المحددة أن توضع قرين الأهداف ولضمان تحقيق هذه التدابير.

١٨٠- وافقت اللجنة على أن المعلومات الواردة في وثيقة الدورة بشأن الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية كمكون أساسي في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يجب أن ترفق بتقرير هذا الاجتماع (المرفق الرابع).

١٨١- وعلى النحو الوارد تفصيلا في الفصل الثالث - هاء من هذا التقرير اتفق على أن تقوم الأمانة عن طريق العمل بالتشاور مع الرئيسة باستعراض ورقة فريق الاتصال وتنقيحها لإزالة الأجزاء غير الضرورية والأجزاء المكررة ثم تعميمها لتلقي التعليقات عليها على الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ثم إرفاقها كمرفق لهذا التقرير (المرفق الخامس). وبعد النظر في التقرير أثناء الاجتماعات الإقليمية القادمة يمكن مواصلة تنقيح الورقة لتعكس نتائج تلك الاجتماعات وذلك

كتوطئة للدورة الثالثة للجنة. وقد تم التشديد على أنه ينبغي للتعليقات الواردة من البلدان أن تدرج بالقدر الممكن في التقديمات التي تقدمها الأفرقة الإقليمية بدلا من أن تقدم بصورة افتراضية. وذكرت الرئيسة للجنة بأن أي عمل يتم فيما بين الدورات يعهد به إلى الأمانة يمكن أن يتم إذا توافرت الموارد المالية لتمويل ذلك.

دال - إعلان سياسي عالي المستوى

١٨٢ - بدأت رئيسة اللجنة المناقشات بخصوص هذا البند وذكرت أنه على الرغم من أن الوقت لا يتسع أثناء الدورة الحالية لبحث هذا الموضوع بشكل كامل، إلا أنه سيكون من المفيد أن نبدأ فيه وأن من الضروري وضع موجز يرفق بتقرير الدورة الراهنة (المرفق السادس). وأشار أحد المشتركين إلى أن الموجز سيكون موضع مناقشة في الاجتماعات الإقليمية التي تعقد قبل الدورة الثالثة للجنة، وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لذلك أن يكون الشكل النهائي للموجز مفتوحاً أمام مدخلات من تلك الاجتماعات. وتم الاتفاق على أن تقوم الرئيسة، استناداً إلى الموجز والتعليقات الواردة عليه، بإعداد أول مشروع لإعلان سياسي يتم تعميمه على أعضاء اللجنة التحضيرية قبل دورتها الثالثة:

(أ) أن يكون جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرج للتنفيذ هي الأساس الذي يستند إليه الإعلان؛

(ب) إصدار بيان يفيد بأن المواد الكيميائية لها فوائدها كما أن لها أضرارها، وأن هناك حاجة إلى وجود تغيير أساسي في طريقة استخدامها من جانب المجتمع؛

(ج) التصميم على تحقيق هدف ٢٠٢٠؛

(د) التصميم على استئصال الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(هـ) الحاجة إلى تنفيذ الاتفاقيات البيئية الحالية متعددة الأطراف؛

(و) الحاجة إلى إشراك جميع طوائف المجتمع في التنفيذ؛

(ز) أهمية المشاركة الجماهيرية، بما في ذلك دور المرأة؛

(ح) أهمية العمل بطريقة شفافة وواضحة؛

(ط) التمويل؛

(ي) ضمان إشراك اللجنة التحضيرية في برامج عمل جميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ذات الصلة؛

(ك) التنفيذ وتقييم التقدم المحرز؛

(ل) اتباع استراتيجية جامعة للسياسات.

١٨٣- أيد معظم المشتركين العناصر المقترحة وذكروا أنها تمثل أساسا جيدا لمزيد من الجهد فيما يتعلق بالإعلان السياسي والذي يشكل عنصرا حيويا للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٨٤- أعرب عدد من المشتركين عن اعتقادهم بضرورة أن يتبنى الإعلان السياسي رفيع المستوى خطة العمل بالإضافة إلى الاستراتيجية الشاملة للسياسات وأن يلتزم بتنفيذها. وذكر البعض أنهم يفضلون أن يرد في الاستراتيجية الشاملة للسياسات ما يشير بوضوح إلى العزم على تنفيذ التدابير المحددة.

١٨٥- طلب أحد ممثلي المجموعة الأفريقية أن تأخذ اللجنة علما بالرؤية السياسية الاستراتيجية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المقدمة من مجموعة البلدان الأفريقية، بحيث تكون أساسا لإجراء المزيد من التعديلات على الإعلان رفيع المستوى المتعلق باللجنة التحضيرية (SAICM/PREPCOM.2/INF/8).

١٨٦- استرعى ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي الأنظار إلى التقرير المقدم عن الاجتماع الإقليمي لتلك المجموعة (SAICM/PREPCOM.2/INF/25*) والذي يغطي كثيرا من العناصر التي يتعين إدراجها في الإعلان السياسي، واقترح بأن تؤخذ نتائج تلك الاجتماعات في الاعتبار.

١٨٧- أشار عدد من المشتركين إلى ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة، مركزين على الدور الهام الذي تقوم به الجماعات المعرضة، بما في ذلك النساء حسبما أكد عليه البند ٧ من اتفاقية استكهولم، والأطفال. وطلب عدد من المشاركين أن تذكر النساء والأطفال والعمال وكبار السن في الإعلان على وجه التحديد.

١٨٨- أبرز أحد المشتركين أهمية استعراض تطورات صناعات المواد الكيميائية والسلامة الكيميائية في سياق التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل في ضوء المقررات التي تم التوصل إليها في قمتي ريو وجوهانسبرج.

١٨٩- شملت التعقيبات الأخرى ضرورة أن تشمل العناصر المجالات التي لم تغطيها الإدارة الدولية للمواد الكيميائية وضرورة إبراز أهمية المبادرات الإقليمية، والتأكيد على أهمية اشتراك جميع القطاعات من أجل إدخال السلامة المهنية والصحة المهنية، وأن يبرز التقرير الصادر عن الاجتماع جميع المقترحات المقدمة أثناء الاجتماع بخصوص عناصر الإعلان السياسي، كما ينبغي أن تبرز الوثيقة أهمية قيام الحكومات باتخاذ موضوع السلامة الكيميائية مأخذ الجد في خططها الإنمائية.

١٩٠- وفي ضوء المناقشة السابقة، قامت الرئيسة في اليوم الأخير من الدورة، بتقديم موجز إعلان رفيع المستوى إلى اللجنة كانت قد أعدته. ووافقت اللجنة على ضرورة إلحاقه بتقرير هذه الدورة (أنظر المرفق الخامس). وأشار أحد الممثلين إلى أن الموجز سوف يخضع للمناقشة في الاجتماعات الإقليمية قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة، وأعرب عن رأي من أن الشكل النهائي للموجز ينبغي أن يكون قابلا لتلقي المساهمات من تلك الاجتماعات. وقد تم الاتفاق على أن تقوم الرئيسة بإعداد المشروع الأول لبيان سياسي يعمم على أعضاء اللجنة التحضيرية قبل انعقاد دورتها الثالثة.

هاء - العمل فيما بين الدورات

١٩١- وبالنظر إلى أن اللجنة ترى أنه سوف يكون من الضروري الاضطلاع بعمل فيما بين الدورات بشأن مواصلة تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للفترة المؤدية إلى انعقاد الدورة الثالثة للجنة من أجل التوصل إلى هدف اعتماد خطة نهائية أثناء المؤتمر الدولي رفيع المستوى في عام ٢٠٠٦، فقد وافقت على ما يلي:

(أ) يجب على الأمانة بالتشاور مع الرئيسة - أن تنقح الوثائق الداخلية للجلسة التي تم إعدادها أثناء الاجتماع بشأن بيان الاحتياجات، وتخفيض المخاطر والمعارف والمعلومات، وبناء القدرات، وأسلوب الإدارة والاتجار الدولي غير المشروع. ثم تقوم الرئيسة عندئذ بإدماج الوثائق المنقحة في مشروع استراتيجية سياسات جامعة، توضع على الموقع الشبكي للأمانة لتلقي التعليقات عليها من الحكومات وغيرها. ثم تقوم الأمانة والرئيسة بعد ذلك بإصدار نسخة منقحة من مشروع الاستراتيجية تضم تلك التعليقات وتلحق في صورة مرفق بتقرير هذه الدورة، والتي تصدر خلال ٣ أشهر من اختتام الدورة. ويرد مشروع استراتيجيات السياسات الجامعة بالصورة التي نقحت بها في المرفق السادس لهذا التقرير؛

(ب) تقوم الأمانة باستعراض ورقة فريق الاتصال بشأن التدابير المحددة وتنقحها لإزالة التكرارات والحشو وإدراج عناصر من مشروعات تجميعات الموضوعات تحت فئة "الأهداف" التي - طبقاً لتعليقات اللجنة - يكون من الأحرى إدراجها كتدابير محددة، ثم تقوم بإلحاق الورقة في مرفق بتقرير الدورة الحالية، الذي سيصدر خلال ثلاثة أشهر من اختتام الدورة. وترد هذه الورقة بالصورة التي نقحت بها بصفتها المرفق الرابع لهذا التقرير؛

(ج) وبعد استكمال تقرير الدورة الحالية، تقوم الأمانة بطرح مشروع استراتيجية السياسات الشاملة والورقة الخاصة بالتدابير المحددة بالصورة التي نقحت بها لأغراض التقرير لتلقي التعليقات عليها. وقد تم التأكيد على ضرورة القيام بقدر الإمكان بإدراج هاتيك التعليقات في تقديمات الأفرقة الإقليمية بدلاً من تقديمها بصورة انفرادية، وأنه ينبغي، بالمثل، على المنظمات غير الحكومية، والحكومية الدولية كل على حدة تقديم تعليقاتهما عن طريق الأفرقة الشاملة؛

(د) تعقد سلسلة اجتماعات إقليمية في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠٠٥ إعطاء الحكومات وغيرها فرصة لاستعراض الوثائق جنباً إلى جنب مع المواقف الإقليمية المفصلة بما في ذلك مشاركة المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصالح الآخرين؛

(هـ) وبعد انتهاء الاجتماعات الإقليمية تقوم الأمانة التي تعمل مع الرئيسة بمواصلة تنقيح مشروع استراتيجية السياسات الجامعة وورقة التدابير المحددة لكي تعكس نتائج المشاورات الإقليمية؛

(و) استناداً إلى التعليقات الواردة من الاجتماعات الإقليمية والتقديمات الأخرى تضع الرئيسة مشروع استراتيجية سياسات شاملة منقحة تضمن التماسك وتنفذ الازدواج مع الإعلان رفيع المستوى وورقة التدابير المحددة؛

- (ز) تضع الرئيسة مشروع إعلان رفيع المستوى استناداً إلى الموجز الذي قدمته إلى اللجنة في دورتها الثامنة، وإلى التعليقات التي تلقتها عليها ومخرجات المشاورات الإقليمية؛
- (ح) تقوم الأمانة بإجراء دراسة بشرط توافر الأموال، حول الاعتبارات المالية المرتبطة بتنفيذ مستقبل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بالاستفادة من الأعمال ذات الصلة التي يتم تنفيذها على يد أمانة اتفاقية روتردام وذلك طبقاً لما جاء في تقرير فريق الاتصال المعني بالاعتبارات المالية (المرفق الثاني) لهذا التقرير؛
- (ط) تقوم الرئيسة بالاتصال بلجنة المساعدات المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمناقشة المساعدة الثنائية في ميدان السلامة الكيميائية؛
- (ي) يقوم المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بإعداد ورقة توليد أفكار بشأن الحوافز لمواجهة المرامي، والحوافز التي تجعل أصحاب المصالح يواجهون الأهداف في وقت مبكر والتحديات التي قد تحول دون الوفاء بهذه الأهداف؛
- (ك) سوف تقوم سويسرا بدراسة محدودة لبيان المبادئ والنهج الحالية مثل، تلك الواردة في جدول أعمال القرن ٢١؛
- (ل) تتبوأ كندا موضع القيادة في وضع ورقة توضح الكيفية التي يمكن بها تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مع مرور الوقت وإعداد النتائج النهائية؛
- (م) يقوم البرنامج المشترك بين الوكالات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بتقديم المساهمات التالية:
- ١' ورقة بشأن استراتيجية بناء القدرات؛
- ٢' ورقة بشأن طرق رصد التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛
- ٣' تقييم لنظم تبادل المعلومات الخاص بتقييم بناء القدرات؛
- ٤' المساهمات فيما يتعلق بالوثيقة الخاصة بالتدابير المحددة؛
- (ن) يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد تقييم مقتضب للمساهمة التي يمكن أن تقدمها شعبة المواد الكيميائية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوحدات الأخرى لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإشراف عليها؛
- (س) تقوم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة وصندوق الصحة البيئي، بالتعاون مع المجموعة الأفريقية، بإعداد ورقة عن استيعاب التكاليف المتصلة بالأضرار التي تلحقها المواد الكيميائية بالبيئة وبصحة البشر؛
- (ع) تقوم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة (IPEN) بإعداد ورقات بشأن مختلف الموضوعات لكل واحد من الاجتماعات الإقليمية.

١٩٢- شددت رئيسة اللجنة مجدداً بأنه ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تدرج في الاجتماعات الإقليمية في عملية مفتوحة وشفافة وشاملة.

١٩٣- ذكرت الرئيسة اللجنة بأن العمل فيما بين الدورات المعهود به للأمانة لا يمكن أن يتم بدون توفير الموارد المالية له.

١٩٤- ذكر ممثل سويسرا بصدد إشارته إلى أهمية الاجتماعات الإقليمية بالنسبة لعملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بأن حكومة سويسرا وحكومة مانحة أخرى ملتزمين بتقديم التمويل لتلك الاجتماعات.

رابعاً - مسائل أخرى

١٩٥- ذكرت ممثلة من النمسا أنه بالنظر إلى أن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية عقد في مكتب الأمم المتحدة في بانكوك ويعقد الاجتماع الحالي في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي، فقد يكون من الملائم عقد الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، النمسا، وذكرت أنه في حالة موافقة اللجنة، إن حكومة النمسا ستساهم بمبلغ ١٢٥ ٠٠٠ يورو من أجل عقد ذلك الاجتماع.

١٩٦- أعربت اللجنة عن ابتهاجها الشديد لأن البروفسور وانغاري ماثاي مساعدة وزير البيئة في كينيا قد فازت بجائزة نوبل ونقلت تهانيتها الحارة إلى البروفسور ماثاي.

١٩٧- صوتت اللجنة بتقديم الشكر للسيد جين ويلز، الذي سيسبقه عما قريب كمدير لشعبة المواد الكيميائية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساهمة المهمة التي قدمها لقضية الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية أثناء عمله لمدة تسع سنوات لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خامساً - اعتماد التقرير

١٩٨- اعتمدت اللجنة هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقتين SAICM/PREPCOM.1/L.1 وL.1/Add.1، بالصورة التي عدلها بها شفهيًا وعلى أساس الفهم بأن وضع اللمسات النهائية على التقرير سوف يعهد به إلى المقرر الذي يعمل جنباً إلى جنب مع الأمانة.

سادساً - اختتام الاجتماع

١٩٩- وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن الرئيس انتهاء الدورة في تمام الساعة السادسة مساءً يوم الجمعة الموافق ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

المرفق الأول

النطاق

التعريف الذي وضعه فريق الاتصال المعني بالنطاق والذي اعتمده اللجنة بصفة مؤقتة

إن النهج الاستراتيجي الدولي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ذو نطاق واسع يشمل على الأقل - ولكن دون أن يقتصر على - ما يلي:

(أ) الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وجوانب العمل المتعلقة بالسلامة الكيميائية؛

(ب) المواد الكيميائية الزراعية والصناعية.

وذلك بغية تشجيع التنمية المستدامة وبغرض تغطية المواد الكيميائية في جميع مراحل دورة حياتها بما في ذلك المنتجات.

وينبغي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن يضع في اعتباره على النحو الواجب الصكوك والعمليات التي تم تطويرها حتى تاريخه، وأن يتسم بما يكفي من المرونة للتعامل مع ما يستجد منها دون حدوث ازدواجية في الجهود، وتحديدًا الجهود التي تبذلها المنتديات التي تتعامل مع الاستخدامات العسكرية للمواد الكيميائية.

المرفق الثاني

الاعتبارات المالية

تقرير فريق الاتصال

اجتمع فريق الصياغة المعني بالاعتبارات المالية يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وقام بتجميع النص التالي الذي يحتوي على عناصر مختلفة قدمتها الوفود من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال كمساهمة في مناقشة الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بنهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية:

[بالنظر إلى وجود فجوة في الموارد والقدرات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، فإن من المهم للغاية أن يقرن وضع الأهداف الطموحة في عملية النهج الاستراتيجي الدولي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بتقديم موارد مالية جديدة وإضافية وذلك لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من المشاركة في الجهد المشترك المبذول لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على نطاق عالمي في موعد غايته ٢٠٢٠.

وإدراكاً لضرورة تحديد موارد وآليات مالية جديدة لضمان تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، ينبغي لعملية وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن تشمل التزاماً واضحاً فيما بين جميع أصحاب المصلحة للنهوض بهذه المهمة.

تضطلع الفعاليات العامة والخاصة والمحلية والدولية بأدوار تكميلية لتوفير الإدارة المستدامة والمسؤولة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وينبغي أن تحاول هذه الفعاليات أن تعمل معاً أيضاً على ضمان توافر الموارد المالية التي ستكون ضرورية لتنفيذ عملية وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تدرج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة في استراتيجياتها الوطنية المعنية بالتقليل من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. سوف يقوم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بتحديد الآليات المالية بوضوح والتي ستكون مسؤولة عن تقديم الدعم المطلوب لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

ينبغي استخدام الإمكانيات المتوافرة لدى الآليات المالية العالمية القائمة مثل مرفق البيئة العالمية أو مواصلة تطويرها لضمان أن تكون للتدابير المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة القدرة على التمويل من خلال الآليات القائمة.

ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن مثل هذه الموارد يمكن توجيهها عن طريق الوكالات القائمة، أو الآليات المنشأة حديثاً، إذا كان من المضمون أن هذا التمويل سوف يكون إضافياً ولن يقدم بصورة تعوق الالتزامات المالية الحالية تجاه الاتفاقيات أو الأنشطة البيئية.

إن الإعلان رفيع المستوى المقرر إصداره في نهاية العملية التحضيرية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية سوف يقدم احتصاصاً للقيام بهذه المهمة. وسوف يشتمل كذلك على التزام واضح من جانب البلدان المانحة بتقديم الموارد الجديدة والإضافية المطلوبة.]

توصيات فريق الاتصال بشأن العمل فيما بين الدورات

إن اللجنة،

إذ تضع في اعتبارها المناقشات التي دارت بشأن الاعتبارات المالية أثناء دورتها الثانية،

وإذ تفهم أن أي عمل يتم ما بين الدورات سيكون رضا بتوافر التمويل،

وإذ تفهم بأن الاجتماعات الإقليمية المحتملة المتوقعة بالفعل ستعالج هي الأخرى قضية

الاعتبارات المالية،

وإذ تدرك الحاجة إلى منع الازدواجية في العمل وإلى الاستفادة من الدراسات والمعلومات

المتاحة (ولا سيما الدراسة التي طلب القيام بها مؤخراً مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام وأي أعمال وثيقة الصلة تتم تحت رعاية اتفاقية بازل واتفاقية استكهولم ومرفق البيئة العالمية، إلى آخره)،

تطلب إلى الأمانة الاضطلاع بدراسة وفق للاختصاصات التالية، وأن تقدم النتائج في الوقت

المناسب لكي تقوم اللجنة بالنظر فيها في دورتها الثالثة:

الآليات

الحالة

- تحديد الآليات [القائمة [والمحتملة]] المستخدمة بشأن قضايا السلامة الكيميائية والثغرات المحتملة؛
- [آليات جديدة]؛

هيكل إدارة الآليات المحتملة

الموارد

- القطاع الخاص؛
- القطاع العام؛
- المنظمات غير الحكومية؛ المنظمات الحكومية الدولية؛

المؤشرات

- الملاءمة؛
- الاستدامة؛
- الجدوى؛
- الإنصاف؛

الموارد [إضافية]

- استراتيجية لتعبئة الموارد؛
 - [جديدة وإضافية]؛
 - قائمة ومحملة/تحديد الأولويات/التوزيع؛
 - استخدام أكثر فعالية وكفاءة لموارد التمويل القائمة؛
 - [استيعاب التكاليف التي يتكبدها المجتمع والمتصلة بإنتاج واستخدام المواد الكيميائية].
- ووافقت اللجنة على ألا يتم بحث القضايا الموضوعية بين أفواس معقوفة في تلك الدراسة وإنما يمكن أن يأخذها المشتركون في الاعتبار عن استعدادهم للدورة الثالثة للجنة.

المرفق الثالث

الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية

ورقة قاعة اجتماعات عن الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية كمكون أساسي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مقدمة من كوستاريكا وجامايكا ونيجيريا والسنغال وسري لانكا وسويسرا

لقد ثبت أن مفهوم الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية ووضع برامج وطنية متكاملة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية يعتبر أداة فعالة وكفوءة للنهوض بسياسة متماسكة ومتآزرة ومتضامنة للمواد الكيميائية. ولذلك فإننا نقترح ضرورة إدماج هذا المفهوم في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١ - استراتيجية جامعة لسياسات المواد الكيميائية

ينبغي إدراج الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية، كمفهوم هام في الاستراتيجية الجامعة لسياسات المواد الكيميائية. ولذلك ينبغي إدراج إشارات إلى ذلك في كل من بيان الحاجات والفصل الخاص بالمبادئ والنهج.

٢ - خطة العمل العالمية

ينبغي أن تتضمن خطة العمل في فصلها المتعلق بأسلوب الإدارة التدابير التالية:

رؤية: تقوم البلدان بوضع نهج منظم وبرنامجي منسق لإدارة المواد الكيميائية بطريقة مستدامة

تدابير محددة	النشاط	الفعاليات الرئيسية	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
تنفيذ البرامج الوطنية المتكاملة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني بطريقة مرنة تعكس الحاجات المخصصة للبلدان وتعترف بتدعيم الأدوات القائمة	وضع ملامح قطرية شاملة	الحكومات الوطنية	× ٢٠٠	عدد البلدان التي وضعت ملامح وطنية	إدراج البرامج الوطنية المتكاملة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية تحديد الأولويات وفقاً للحاجات المخصصة للبلدان الاستفادة الكاملة من التعاون والخبرات وأفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي الدعم المالي من البلدان المانحة الدعم بالتدريب، وبناء القدرات من البلدان المانحة
إضفاء الصفة الرسمية على آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات ومتعددة أصحاب المصالح بشأن قضايا إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك تنسيق مواقف الحكومات الوطنية وأصحاب المصالح المتعددين في الاجتماعات الدولية	إضفاء الصفة الرسمية على آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات ومتعددة أصحاب المصالح بشأن قضايا إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك تنسيق مواقف الحكومات الوطنية وأصحاب المصالح المتعددين في الاجتماعات الدولية	الحكومات الوطنية أصحاب المصلحة	× ٢٠٠	عدد البلدان التي استحدثت آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات وأصحاب المصلحة مشاركة جميع من يعينهم الأمر من الوزارات وأصحاب المصلحة في آليات التنسيق	تخصيص بند في الميزانية للتنسيق فيما بين الوزارات الدعم بالتدريب وبناء القدرات من البلد المانح
وضع سياسة وطنية للسلامة الكيميائية توجز الأهداف والمعالم الاستراتيجية بشأن تحقيق أهداف مؤتمر قمة جوهانسبرج	وضع سياسة وطنية للسلامة الكيميائية توجز الأهداف والمعالم الاستراتيجية بشأن تحقيق أهداف مؤتمر قمة جوهانسبرج	الحكومات الوطنية	× ٢٠٠	عدد البلدان التي وضعت سياسات وطنية للسلامة الكيميائية	إدراج وضع سياسات وطنية للسلامة الكيميائية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية

تدابير محددة	النشاط	الفعاليات الرئيسية	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
					تخصيص بند في الميزانية للسلامة الكيميائية الوطنية الدعم بالتدريب وبناء القدرات من البلدان المانحة
	وضع نظم وطنية لتبادل المعلومات بشأن السلامة الكيميائية	الحكومات الوطنية	×٢٠٠	عدد البلدان التي استحدثت نظاماً وطنياً لتبادل المعلومات عن السلامة الكيميائية	
	وضع استراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد الوطنية والخارجية والارتقاء بأهمية إدارة المواد الكيميائية في سياق أطر التنمية المستدامة الوطنية	الحكومات الوطنية	×٢٠٠	عدد الاستراتيجيات الوطنية الموضوعة لتعبئة الموارد الوطنية والخارجية	تخصيص بند في الميزانية للسلامة الكيميائية الوطنية إدراج البرامج الوطنية المتكاملة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية
	وضع سياسات لإشراك أصحاب المصلحة بصفة منتظمة تحقق التأزر بين المبادرات الوثيقة الصلة بشأن إدارة المواد الكيميائية	الحكومات الوطنية أصحاب المصلحة	×٢٠٠	عدد البلدان التي وضعت سياسات لإشراك أصحاب المصلحة بصفة منتظمة انخراط جميع أصحاب المصلحة وثيقة الصلة في سياسات المواد الكيميائية لكفالة معالجة جميع الاهتمامات على النحو الوافي	

المرفق الرابع

تدابير محددة

تقرير فريق الاتصال المعني بالتدابير المحددة بالصيغة التي نقحته بما الأمانة بالتشاور مع رئيسة اللجنة

مقدمة

١ - خلال الدورة الثانية، شرع فريق اتصال يرأسه السيد جاميدو كاثيما (جمهورية تنزانيا المتحدة) في العمل بشأن التدابير المحددة. وكانت اختصاصات الفريق تتمثل في وضع مصفوفة بالتدابير المحددة باستخدام الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى الاجتماع والتعليقات المقدمة عليها أثناء الجلسة العامة.

٢ - قسّمت المصفوفة إلى أقسام تعكس المواضيع الخمسة للأهداف الواردة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات: الحد من المخاطر، والمعارف والمعلومات، وأسلوب الإدارة، وبناء القدرات والتعاون التقني، والاتجار غير القانوني. وأنشطة مقترحة والفعاليات الرئيسية المنخرطة فيه، وإطاراً زمنياً (رغم أن آخر هذه العناصر لم يستكمل إلى حد كبير) وتتكون الصفحة الأولى من المصفوفة من موجز يبين الأهداف التي يعالجها كل تدبير محدد.

٣ - وقامت الأمانة، وفقاً لما طلبته اللجنة، بمواصلة تنقيح تقرير فريق الاتصال، بالتشاور مع رئيسة اللجنة، لإزالة التكرار والحشو وإدراج العناصر التي حددتها الأمانة أثناء إعداد مشروع النص المجمع لاستراتيجية جامعة للسياسات، والتي يمكن، استناداً إلى تعليقات اللجنة، تصنيفها على الوجه الصحيح على أنها تدابير محددة. ويشار إلى هذه التدابير الإضافية في المصفوفة على النحو التالي لكي تعكس كونها مأخوذة من مناقشات الجلسة العامة بشأن أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بشأن، (١) الحد من المخاطر؛ (٢) المعارف والمعلومات؛ (٣) وأسلوب الإدارة؛ (٤) وبناء القدرات والتعاون التقني؛ (٥) والاتجار الدولي غير القانوني؛ علاوة على (٦) بيان احتياجات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٤ - من المتوقع أن يقدم المشتركون عرائض بشأن مصفوفة التدابير المحددة، بما في ذلك ما يتم من خلال المشاورات الإقليمية في أوائل عام ٢٠٠٥. وستقوم الأمانة، في ضوء هذه التعليقات، بتنقيح الورقة مرة ثانية بالتشاور مع الرئيسة، وجعلها متاحة من أجل نظر اللجنة فيها في دورتها الثالثة.

مصفوفة التدابير المحددة

موجز الأهداف التي يتوخاها كل تدبير من التدابير المحددة

التدبير المحدد	الهدف ١: الحد من المخاطر	الهدف ٢: المعلومات والمعارف	الهدف ٣: أسلوب الحكم	الهدف ٤: بناء القدرات والتعاون التقني	الهدف ٥: الاتجار غير القانوني
الأطفال والسلامة الكيميائية	×	×		×	
السلامة والصحة المهنتان	×	×			
النظام العالمي المنسق لتصنيف وعتونة المواد الكيميائية	×	×	×	×	
مبيدات الآفات الشديدة السمية	×	×			
الإنتاج الأنظف	×			×	
معالجة المواقع الملوثة	×			×	
الرصاصة في الوقود	×			×	
الممارسات الزراعية الجيدة	×			×	
المواد الكيميائية الثابتة السمية المتراكمة أحيائياً/المسرطنات والمطفرات وسميات الإنسان/المطفرات الضارة	×				
تقييم المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها	×	×			
الوقاية والاستجابة للطوارئ	×				
البحوث والرصد والبيانات	×				
توليد بيانات المخاطر		×			
إدارة المعلومات		×			
دورة الحياة		×			
سجلات إطلاق الملوثات ونقلها		×	×		
التثقيف والتدريب		×			
مشاركة أصحاب المصلحة		×			
الاتفاقيات الدولية		×			
الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية		×			
النهوض بمشاركة الصناعة ومسؤوليتها		×			
الجوانب المتعلقة بالقانون والسياسات والمؤسسات		×			
المسؤولية والتعويض		×			
الاستفادة وتحقيق التقدم		×			
المناطق المحمية	×	×			
بناء القدرات	×				
التجارة والبيئة	×				
منع الاتجار غير القانوني	×				

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
• أدوات توجيه بحلول عام ٢٠٠٦	<ul style="list-style-type: none"> • منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة العمل الدولية) • حكومات وطنية • أصحاب مصلحة • منظمات إقليمية 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء بنية تحتية لازمة للبحث في تأثير التعرض للمواد الكيميائية على الأطفال والنساء. • إعداد تقييمات قطرية مبدئية للصحة البيئية للأطفال والسلامة الكيميائية. وهذه التقييمات يجب أن تحدد أولويات الشواغل، وأن توفر قاعدة لوضع خطط عمل لمواجهة تلك الشواغل. • تطوير أدوات توجيهه، لمساعدة البلدان على إعداد التقييم وخطط العمل. • إيلاء الاعتبار للحالات التعرض الكيميائية التي يمكن أن تحدث أثناء فترة ما قبل الحمل، وطوال فترة الحمل، والطفولة المبكرة، والطفولة والبلوغ. • عقد اجتماع متعدد أصحاب المصالح لاستكشاف آليات لجمع البيانات، وبث المعلومات التي يمكن استخدامها في التقليل من عدم اليقين الذي يكتنف تقييمات المخاطر. • إلغاء على سبيل الأولوية أي عمل للأطفال قد يعرضهم لمواد خطيرة. 	الأطفال والسلامة الكيميائية
	<ul style="list-style-type: none"> • منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، منظمة العمل الدولية) • حكومات وطنية • نقابات مهنية/اتحادات عمالية • صناعات 	<ul style="list-style-type: none"> • سنّ وتعزيز التشريعات الرامية لحماية صحة العمال والجمهور، تشمل النطاق الكامل لأوضاع العمل التي يتم في إطارها التعاطي مع المواد الكيميائية بما في ذلك بعض القطاعات كالزراعة والصحة. • وضع وتنفيذ نهج ومعايير ومواد توجيهية ذات صلة لتسجيل وجمع وتحليل بيانات تتعلق بمكان العمل وإتاحة المعلومات التي جمعت أيضاً لأولئك الذين يجرون تقييماً للمخاطر الكيميائية على المستويين الوطني والدولي. • وضع عناصر منسقة تتعلق بالبيانات لتسجيل بيانات مكان العمل ذات الصلة في قواعد بيانات محددة حسب الشركة. • وضع نظام تقييم التأثيرات على البيئة والصحة لدى تناول المواد الكيميائية وإدراجها في برامج الصحة والسلامة المهنية لدى البلدان وذلك كمطلب مسبق لتعزيز جهود منع حدوث المخاطر. 	الصحة والسلامة المهنية

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<ul style="list-style-type: none"> ● وضع وتعزيز واستكمال وتنفيذ معايير سلامة العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، المبادئ التوجيهية بشأن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO-OSH 2001) والمبادئ التوجيهية ومدونات قواعد الممارسة غير الملزمة قانوناً لتشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في أماكن العمل بما في ذلك تلك الخاصة بالسكان الأصليين والقبليين. ● إدراج احتياجات العمال في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والقطاع غير النظامي، والعمال غير الشرعيين والوافدين من أماكن بعيدة، وأصحاب الأعمال الخاصة، والعمال ذوي الأجر والمجموعات المعرضة، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والمسنين في التعاطي مع برامج تقليل المخاطر من أجل السلامة الكيميائية في مكان العمل. ● تشجيع التدريب الضروري وبناء القدرات لجميع الأشخاص الضالعين مباشرة وغير مباشرة في استخدام المواد الكيميائية. ● تعزيز برامج تقليل المخاطر عن طريق التوسع في التغطية التأمينية ونظم التعويض. ● وضع سياسات وطنية للسلامة والصحة المهنية تحتوي على نصوص محددة عن إدارة المواد الكيميائية، مع التشديد بشكل واضح على التدابير الوقائية التي تتطلب إجراء تقييمات لمخاطر مكان العمل وتدابير الوقاية من المخاطر استناداً إلى الهرمية المتدرجة المعترف بها لتدابير الوقاية والرقابة. ● إنشاء برامج متكاملة لجميع المهنيين وذوي الاختصاص في مجال الصحة والسلامة العامة مع التشديد على تحديد وتقييم ورقابة عوامل المخاطر المهنية في مجال المواد الكيميائية في جميع أماكن العمل (صناعية، قروية، أشغال وخدمات). ● تشجيع تبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة والمشروعات ذات الصلة بالسلامة والصحة المهنيين في الميدان الكيميائي. ● إجراء بحوث في إعداد معدات وقائية مناسبة. 	

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

تدابير محددة	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الغايات/الأطر الزمنية
النظام الموحد عالمياً (GHS)	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ النظام الموحد عالمياً في أسرع وقت ممكن. المراعاة، رهناً بطاقات وقدرات، كل بلد، للنظام الموحد في أي تغييرات مقترحة للنظم القائمة والخاصة بالتصنيف ووضع البطاقات التعريفية، وفي تنفيذ وإنفاذ تشريعاتها الخاصة بالمواد الكيميائية. تحديد أدوار ومسؤوليات العاملين وأرباب العمل وموردي المواد الكيميائية والحكومات في تنفيذ النظام الموحد عالمياً. وضع سجل بخبراء النظام الموحد عالمياً الذين يمكنهم توفير الدعم لأنشطة التدريب وبناء القدرات بشأن استخدام التصنيف القائم على أساس النظام الموحد عالمياً ووضع البطاقات التعريفية وكشوف بيانات السلامة. 	<ul style="list-style-type: none"> منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية) منظمات حكومية دولية إقليمية (مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا) حكومات وطنية صناعات نقابات مهنية/اتحادات عمالية لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام الموحد عالمياً للتصنيف ووضع العلامات التعريفية على المواد الكيميائية (لجنة خبراء الأمم المتحدة) لجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بالنظام الموحد عالمياً للتصنيف ووضع البطاقات 	<ul style="list-style-type: none"> يصبح النظام الموحد عالمياً سارياً كلياً بحلول عام ٢٠٠٨ وجود سجل خبراء النظام الموحد عالمياً بنهاية عام ٢٠٠٤ مواد لزيادة الوعي والتدريب المجربة بنهاية عام ٢٠٠٤ حلقات عمل إقليمية لاستراتيجية التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠٠٥

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
● إكمال مشاريع ريادية وتقييمها بحلول عام ٢٠٠٦	<ul style="list-style-type: none"> التعريفية على المواد الكيميائية المنظمات المانحة المؤسسات المالية متعددة الأطراف 		
	<ul style="list-style-type: none"> منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، أمانة اتفاقية روتردام) منظمات إقليمية حكومات وطنية صناعات خبراء المجتمع المحلي المعنيين بالصحة 	<ul style="list-style-type: none"> التصديق على وتنفيذ اتفاقية روتردام والتأكد من أنه لدى السلطات الوطنية المعنية موارد كافية. التنفيذ الكامل لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة كأساس لنهج دورة حياة شامل لإدارة مبيدات الآفات على المستوى الوطني. إعطاء الأولوية المناسبة لإدارة الآفات ومبيدات الآفات في استراتيجيات التعاون الإنمائي الوطنية من أجل النفاذ إلى المساعدة التقنية والمالية، بما في ذلك التكنولوجيا المناسبة. إرساء المقررات الوطنية المتعلقة بمبيدات الآفات شديدة السمية على تقييم مخاطرها الذاتية، والتعرض المحلي المحتمل للنواتج، مع مراعاة ظروفها المشتركة الخاصة بالاستخدام والحاجة إلى تقنين المخاطر. ترتيب أولويات احتياز تدابير مراقبة الآفات الأقل خطورة، واستخدام أفضل الممارسات لتفادي الإمدادات المفرطة أو غير المناسبة لأنشطة المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة. حظر أو تقييد توافر واستخدام مبيدات الآفات شديدة السمية (بما في ذلك استخدام الواردات و/أو باستخدام ضوابط الواردات و/أو الصادرات حسب المطلوب) (مثل التركيبات التي صنفتها منظمة الصحة العالمية^(١) على أنها شديدة الخطورة (رتبة أ) وعالية الخطورة (رتبة اب) و/أو مبيدات الآفات المرتبطة بحوادث التسمم الشديدة والمتكررة. 	<ul style="list-style-type: none"> مبيدات الآفات شديدة السمية - إدارة المخاطر وتقليلها

(١) منظمة الصحة العالمية، التصنيف الموصى به لمبيدات الآفات حسب الخطورة والمبادئ التوجيهية للتصنيف، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢، WHO/PCS/01.5، <http://www.who.int/pcs/does/Classification%20Pesticides%202000-02.pdf>

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<ul style="list-style-type: none"> ● إحلال مبيدات الآفات ذات المخاطر القليلة محل المبيدات شديدة السمية وتوفير المكافحة غير الكيميائية. ● التمييز بين البرامج التي حققت تخفيضات ملحوظة ومستدامة في المخاطر عن الأخرى التي لم تفعل ذلك وإدراج آليات التقييم وقياسات التقدم المحرز في برامج مستقبلية. ● تشجيع الإدارة المتكاملة للآفات والإنتاج. ● تشجيع دوائر الصناعة على زيادة العناية بالمنتجات، والسحب الطوعي لمبيدات الآفات شديدة السمية عندما تحدث عنها حوادث تسمم. ● دعم وتعزيز مراكز مكافحة السموم. 	
	<ul style="list-style-type: none"> ● منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) ● منظمات إقليمية ● حكومات وطنية ● صناعات 	<ul style="list-style-type: none"> ● تشجيع وتنفيذ واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأنظف ولا سيما أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. ● الاستعاضة عن المواد الكيميائية والمنتجات والعمليات الخطرة ببدائل تشكل مخاطر أقل. (١) ● تشجيع الإنتاج والاستخدام المستدام ونقل التكنولوجيات الأنظف المناسبة كعنصر من عناصر التنمية المستدامة. (٤) ● إدراج مفهوم منع التلوث في سياسات وبرامج وأنشطة تتعلق بإدارة المواد الكيميائية. ● إجراء بحوث في سبل مبتكرة للإنتاج الأنظف بما في ذلك تلك التي تتضمن تدنية النفايات وبحوث في الاستخدامات المحتملة للنفايات. ● وضع واستخدام تكنولوجيات تكون أكثر سلامة من الناحية البيئية وأكفأ استخداماً للطاقة وأقل استخداماً للموارد وأقل تلوثاً وموجهة بصورة أكبر نحو الاستدامة. ● دعم تطوير واعتماد المواصفات بشأن مبيدات الآفات التابعة لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأغذية والزراعة. 	الإنتاج الأنظف

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> • المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للعمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) • منظمات إقليمية • حكومات وطنية 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع خطة لعلاج المواقع الملوثة وتنفيذ الخطة للحد من المخاطر الواقعة على الجمهور وعلى البيئة. • التأكد من معالجة المواقع الملوثة الناجمة عن الحوادث وحينما يتضح ذلك عملياً توفير التعويض المناسب. (١) 	معالجة المواقع الملوثة
	<ul style="list-style-type: none"> • منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) • منظمات إقليمية • حكومات وطنية • صناعات 	<ul style="list-style-type: none"> • إزالة الرصاص من وقود وسائل النقل. • إنشاء البن التحتية اللازمة لتحليل الوقود. • إجراء بحوث بشأن المضافات البديلة. 	الرصاص في الوقود
	<ul style="list-style-type: none"> • منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، منظمة الأغذية 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء بحوث بشأن وتنفيذ ممارسات زراعية أفضل بما في ذلك الأساليب التي لا تتطلب استخدام مواد كيميائية. • وضع استراتيجيات متكاملة وسليمة من الناحية البيئية لإدارة الآفات وحسبما يتناسب ناقلات 	الممارسات الزراعية الجيدة

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<p>والزراعة، منظمة العمل الدولية)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● منظمات إقليمية ● حكومات وطنية ● النقابات المهنية/ الاتحادات العمالية ● منظمات غير حكومية 	<p>الأمراض التي تنقل الأمراض المعدية.</p>	
	<ul style="list-style-type: none"> ● منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) ● منظمات إقليمية ● حكومات وطنية ● مؤسسات البحوث ومؤسسات التدريب المعتمدة 	<ul style="list-style-type: none"> ● تشجيع استخدام البدائل بما في ذلك البدائل غير الكيميائية والمواد الكيميائية العضوية الشديدة السمية والثابتة والتي تتراكم أحياناً. ● اتباع نهج متكامل إزاء إدارة المواد الكيميائية يأخذ في الاعتبار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والاستراتيجيات التي تستهدف نطاقاً واسعاً من المواد الكيميائية، مثل الفلزات الثقيلة، والمواد الثابتة التي تتراكم أحياناً، وعوامل اختلال الغدد الصماء وسميات التناسل (CMRs). ● تشجيع تخفيض المخاطر التي تسببها الفلزات الثقيلة، والتي تضر بصحة الإنسان والبيئة، وذلك بعدة طرق من بينها استعراض الدراسات ذات الصلة، كالتقييم العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الزئبق ومركباته. ● التحديد الواضح للأولويات لإدارة المواد الكيميائية السمية، والمواد الثابتة التي تتراكم أحياناً، والعوامل المسببة إلى اختلال وظائف الغدد الصماء ومسببات تسمم التناسل والفلزات الثقيلة مثل الرصاص والزئبق والكاديوم، حيث تكون الحاجة مباشرة لذلك. ● القضاء بحلول عام ٢٠٢٠ على إنتاج واستخدام المواد الكيميائية الخطرة مثل المواد الثابتة التي تتراكم أحياناً والعوامل المسببة لاختلال الغدد الصماء، والمواد الكيميائية المسرطنة والمطفرة والسمية للإنسان والفلزات الثقيلة. 	<p>المواد الثابتة السمية والتي تتراكم أحياناً (PBTs)؛ والمسرطنات، والمطفرات، وسميات الإنسان (CMRs)؛ والعوامل المؤدية إلى اختلال الغدد الصماء، [والفلزات الثقيلة]، والمواد الكيميائية شديدة التراكم الأحيائي/شديدة الثبات [المعادن التي تشكل مخاطر حادة على صحة البشر والبيئة]</p>

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> • المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، الفاو، اليونيب، منظمة العمل الدولية، اليونيدو، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) • منظمات إقليمية (الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، دول الجماعة الإنمائية لأفريقيا الغربية) • حكومات وطنية • نقابات مهنية/اتحادات عمالية • منظمات غير حكومية • صناعات 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مرافق اختبار معتمدة للمواد الكيميائية. • الدمج بشكل وثيق لرقابة المواد الكيميائية ومبادرات مكافحة التلوث وتطبيق النهج الوقائي الموجز في المبدأ ١٥ من إعلان ريو. • التصدي لقضايا السلامة الكيميائية فيما يتعلق بالمجموعات سريعة التأثير (مثلاً الأشخاص في عمر الخصوبة، الحوامل، الأجنة والأطفال والمرضى والمتقدمين في السن) في مجال إدارة المخاطر لحماية صحة الجمهور عامة. • تنفيذ نظم الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمخاطر التي يشكلها إنتاج المواد الكيميائية أو استخدامها أو التخلص منها. (٣) • تعميق الفهم لتأثير الحروب على انبعاثات المواد الكيميائية الضارة وما ينجم عن ذلك من حالات تعرض البشر والأحياء البرية. • استخدام النهج العلمية الأساسية. • تشجيع وضع أدوات مبسطة وموحدة لإدراج العلم في وضع سياسات وصنع القرارات المتصلة بالمواد الكيميائية ولا سيما التوجهات بشأن منهجيات تقييم المخاطر وإدارتها. (٢) 	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم وإدارة المخاطر

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (أمانة اتفاقية بازل، المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل، أمانة اتفاقية استكهولم، منظمة العمل الدولية) حكومات وطنية مؤسسات التمويل الصناعات 	<ul style="list-style-type: none"> تيسير تحديد والتخلص من مخزونات مبيدات الآفات المتقادمة والمواد الكيميائية الأخرى (وبخاصة ثنائي الفينيل متعدد الكلور، PCBs) وذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية وبخاصة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية فيما يتعلق بتدنية النفايات والتخلص منها، مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقات الدولية ذات الصلة. منع وتدنية إنتاج النفايات الخطرة من خلال استخدام البدائل التي تشكل خطراً أقل. (١) تنفيذ تدابير تدنية النفايات عند المصدر وتحديد قضايا النفايات الأخرى التي تتطلب الاعتبار الكامل من المهد إلى المهد ومن المهد إلى اللحد لمصير المواد الكيميائية في عملية الإنتاج وفي نهاية الحياة المفيدة للمنتجات التي توجد فيها. (١) (٢) تشجيع مبادرات إعادة تدوير النفايات صغيرة النطاق التي تدعم إدارة النفايات الحضرية والريفية وتولد فرص مولدة للدخل، وذلك بدعم دولي يقدم إلى البلدان النامية. تشجيع منع توليد النفايات، وتدنيها، عن طريق تعزيز إنتاج السلع الاستهلاكية المعاد استعمالها/ تدويرها والنواتج القابلة للتحلل الأحيائي وتطوير البنية الأساسية اللازمة. 	إدارة النفايات وتدنيها
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير نظم وطنية لمنع الحوادث الصناعية الرئيسية ولأجل الاستعداد والاستجابة للطوارئ. ومن شأن هذه النظم التي تستخدم التوجيهات والبرامج المتوافرة أن تشمل تطبيق عملية الإدارة الآمنة للعمليات الكيميائية. وضع آلية دولية للاستجابة للطلبات الواردة من بلدان متضررة بالحوادث الصناعية. (٦) تدنية الحوادث الكيميائية على جميع أشكالها. (١) 	<ul style="list-style-type: none"> صياغة تدابير المنع والاستجابة للتخفيف من حدة التأثيرات على الصحة والبيئة الناجمة عن حالات الطوارئ

(٢) يشمل مصطلح "المواد الكيميائية" جميع منتجات الصناعات الكيميائية، ومن بينها البوليمرات، والمواد اللاصقة ومواد الختم، والأصبغ ومبيدات الآفات وغيرها الموجودة في المنتجات والمواد المصنعة. وتستنأثر هذه بجزء كبير من النفايات الصلبة في بلدان كثيرة، ولذا يتطلب نهج "دورة الحياة" النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للتصدي ليس للإدارة السليمة للنفايات الخطرة فحسب بل لجميع النفايات الصلبة أيضاً.

تدابير محددة للتصدي للحد من المخاطر (الهدف ١)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<p>الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على المستوى المحلي (APELL)، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا،^(٣) أمانة اتفاقية روتردام)</p> <ul style="list-style-type: none"> الحكومات الوطنية الصناعات 	<ul style="list-style-type: none"> تدنية حدوث حالات التسمم والأمراض التي تسببها المواد الكيميائية. (١) إنشاء وتعزيز مراكز للسموم تقدم المعلومات والنصائح عن السموم، وتطوير بتسهيلات سريرية وتحليلية سمية تبعاً للاحتياجات التي يتم تحديدها والموارد المتوفرة على مستوى كل بلد. الإعداد لجمع البيانات المنسقة، التي تشمل التقسيم إلى فئات، مثلاً نوع التسمم، وهوية المادة الكيميائية، والتركيب، والاستخدام أو الوظيفة. التصدي للثغرات في تطبيق تدابير السلامة على تشغيل المرافق ذات المواد الكيميائية الكثيفة، بما في ذلك الإدارة السليمة بيئياً للمواد والمنتجات الخطرة. التصميم، واختيار المواقع، وتزويد المرافق الكيميائية ضد التخريب المحتمل. تعزيز النهج المتكاملة للاستجابة والتأهب لحالات الطوارئ المتعلقة بالحوادث الكيميائية، ويشمل ذلك توسيع نطاق تغطية جميع أنواع الحوادث، وزيادة عدد مراكز السموم. معالجة النقص الكامل في فهم الظروف التي يحدث فيها التلوث الكيميائي أثناء الحروب وكذلك التدابير الممكن اتخاذها للتخفيف من حدة التأثيرات السلبية والضارة بصحة البشر والبيئة. 	<p>بالمواد المتعلقة الكيميائية</p>

(٣) مثل الاتفاقية (رقم ١٧٤) لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٣ بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستعداد والتأهب للحوادث، وبرنامج الوعي والتأهب لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي (APELL)، ومدونة الممارسات بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى، لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٩١، ووثيقة التوجيه بشأن الصحة العامة والحوادث الكيميائية الصادرة عن البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية لعام ١٩٩٩، وبالإضافة إلى ذلك توجد توجيهات إضافية لدى اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE)، بشأن الآثار العابرة للحدود الناتجة عن الحوادث الصناعية.

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (المهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> ● منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ● منظمات إقليمية ● حكومات وطنية ● صناعات 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقييم ورصد التعرض والتأثيرات بما في ذلك التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتأثيرات المزمومة والمتأخرة على الصحة وعلى البيئة. ● تقييم ورصد مستويات الملوثات في البيئة. ● تقييم ورصد المجموعات السكانية المعرضة بصفة خاصة، مثل الأطفال، والنساء والمسنين. ● تطوير تقنيات عملية تحليلية يُعتمد عليها لرصد المواد في الأوساط البيئية والعينات الأحيائية ولجعل هذه الطرق في المتناول ومحملة الكلفة. ● تحديد الأولويات وتقاسم الأعباء. ● مواصلة تطوير المعرفة العلمية للمساهمة في التنمية المستدامة من أجل تعزيز وتسريع الإبداع والبحوث والتنمية والتدريب والتثقيف. ● جمع البيانات عن نمط استخدام المواد الكيميائية. ● توسيع نطاق البحوث والقدرة على البحوث بشأن التدابير البديلة لمكافحة مبيدات الآفات وإنتاج المحاصيل (سواء الكيميائية وغير الكيميائية). ● القيام بالمزيد من العمل لتحديد و(٢) تشجيع البدائل للمواد الكيميائية العالية السمية والثابتة. ● وضع استراتيجيات متكاملة وسليمة إيكولوجياً لإدارة الآفات، وحسبما يتناسب، ناقلات الأمراض المعدية. ● استكشاف ترتيب الأولويات للإجراءات بشأن الفلزات الثقيلة.. الخ. ● وضع واستخدام تكنولوجيات أكثر سلامة من الناحية البيئية وأكفاً استخداماً للطاقة، وأقل استخداماً للموارد وذات درجة أقل من التلوث وموجهة بصورة أكبر نحو الاستدامة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● البحوث والرصد والبيانات
	<ul style="list-style-type: none"> ● منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي 	<ul style="list-style-type: none"> ● تشجيع الشراكات لتعزيز الأنشطة الرامية إلى جمع واستخدام البيانات العلمية الإضافية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● توليد البيانات عن المخاطر وتوافرها

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (الهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<p>(منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● منظمات إقليمية ● حكومات وطنية ● صناعات 	<ul style="list-style-type: none"> ● بالنسبة لجميع المواد الكيميائية المتداولة في التجارة، توفير المعلومات المناسبة التي تورد تفاصيل الأخطار الكامنة، وإاحتها للجمهور. وينبغي القيام بصورة منتظمة بتعريف معلومات المخاطر القائمة، وجمعها والتثبت من صحتها والتشارك فيها لتفادي الاختبارات المزدوجة، ومن أجل توليد معلومات جديدة ينبغي تطبيق جوانب التقدم في تعريف المخاطر والنهج الأخرى ذات الصلة التي تقلل من استخدام الحيوانات في الاختبارات المتعلقة بالسمية. ● وضع أولويات قطرية لتوليد المعلومات الخاصة بالمواد الكيميائية التي لا تنتج بأحجام كبيرة، مثل استخدام قوائم الإنتاج/الاستيراد الخاص بالمواد الكيميائية المتداولة في التجارة وعن طريق جمع أو توليد المعلومات الأخرى ذات الصلة مثل المعلومات عن التعرض بدرجة كبيرة. ● استخدام التدابير المناسبة، حسب الضرورة طبقاً للوضع الخاص بكل دولة، وتشجيع توليد المعلومات الخاصة بالمخاطر في الوقت المناسب. ● تشجيع استخدام بطاقات الصحة والسلامة الخاصة بالبرنامج الدولي المعني بالسلامة الكيميائية. ● إيجاد مستودع دولي لمعلومات المخاطر يكون متوافر بدون تكاليف. ● الاتفاق على أطر زمنية حول الكيفية التي تولد بها الدوائر الصناعية، بالتعاون مع أصحاب المصالح والتنسيق معهم بشأن المعلومات الخاصة بالمخاطر بالنسبة للإنتاج كبير الحجم الذي لا تتناوله التعهدات الحالية. ● وضع مبادئ توجيهية يسيرة التطبيق بصفة عامة بشأن الأدوار كلاً على حدة والمسؤوليات والمحاسبة لدى الحكومات، ومشاريع الإنتاج، الاستيراد وموردي المواد الكيميائية فيما يتعلق بتوليد المعلومات الخاصة بالمخاطر وتقييمها. ● مواصلة توحيد استمارات للبيانات الخاصة بالمخاطر. ● وضع توصيات بشأن النهج الطباقية لتناول متطلبات فحص المعلومات بالنسبة للمواد الكيميائية التي لا تنتج بأحجام كبيرة. 	

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (المهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد نهج محتملة لمنح الأولوية للمواد الكيميائية التي لا تعتمد بالضرورة على حجم الإنتاج ولكن، تتراكم نتيجة لحالات التعرض الكبيرة، على سبيل المثال. 	
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي ● المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية (مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا) ● الحكومات الوطنية ● الصناعات ● النقابات المهنية/الاتحادات العمالية ● لجنة الأمم المتحدة للخبراء ● لجنة الأمم المتحدة الفرعية للخبراء المعنية بالنظام الموحد عالمياً ● المنظمات المانحة ● المؤسسات المالية متعددة الأطراف 	<ul style="list-style-type: none"> ● استعراض التشريعات الوطنية لكي تتماشى مع متطلبات النظام المنسق عالمياً. ● وضع نظم إدارة معلومات بشأن المعلومات عن الأخطار. ● إعداد كشوف بيانات السلامة وبطاقات تعريفية بشأن ذلك. ● تكملة التوجيهات بشأن بناء الوعي بالنظام الموحد عالمياً وبناء القدرات بشأنه والمواد التدريبية (بما في ذلك توجيهات بشأن وضع خطة عمل للنظام الموحد عالمياً، وتوجيهات تحليل الأوضاع القطرية وأدوات تدريبية أخرى) وإتاحتها للبلدان. 	النظام الموحد عالمياً
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي 	<ul style="list-style-type: none"> ● تطوير وتعزيز القدرة على حيازة وتوليد وتخزين ونشر والحصول على المعلومات بما في ذلك شبكة دولية لتبادل معلومات من أجل بناء القدرات. 	إدارة المعلومات ونشرها

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (المهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<p>(المخفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، منظمة العمل الدولية)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● حكومات وطنية ● منظمات غير حكومية ● نقابات مهنية/اتحادات عمالية 	<ul style="list-style-type: none"> ● وضع الترتيبات لتبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن المواد الكيميائية بما في ذلك ما يلزم منها للتغلب على الحواجز التي تعترض تبادل المعلومات (مثلاً توفير المعلومات باللغات المحلية). ● النظر في إقامة غرفة تبادل المعلومات للمعلومات بشأن السلامة الكيميائية لتعظيم استخدام الموارد (٢). ● التأكد من أن جميع المسؤولين الحكوميين من بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال المسؤولين عن إدارة المواد الكيميائية تتوافر لديهم سبل الحصول على الإنترنت والتدريب على استخدامها. ● التغلب على الحواجز التي تعترض تبادل المعلومات فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل تعزيز الاتصال فيما بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. ● تعزيز تبادل المعلومات التقنية فيما بين القطاعات الأكاديمية والصناعية والحكومية والحكومية الدولية (٢). ● وضع إجراءات لضمان أن أية مادة خطيرة تدور في الهواء تكون مصحوبة كحد أدنى بكشوف بيانات السلامة المناسبة والموثوقة والتي توفر معلومات من السهل الحصول عليها وقراءتها وفهمها مع الأخذ في الاعتبار النظام الموحد عالمياً. ● تشجيع قيام البلدان بالنظر في مفهوم "لا بيانات لا أسواق" (٢). ● زيادة الحصول على المعلومات عن البدائل للمواد الكيميائية الثابتة والمتراكمة أحياناً والمسببة لاحتلال وظائف الغدد الصماء المسرطنة المطفره أو السامة للتناسل. (٢) ● تحسين قاعدة البيانات بما في ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية مثل الإنترنت والأقراص المتراصة بذاكرة قراءة فقط (CD ROMs) (٢) ولا سيما في البلدان النامية والتأكد من أن المعلومات تصل إلى المجموعات المستهدفة المناسبة لتقويتها وضمان حقها في المعرفة. 	

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (الهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<ul style="list-style-type: none"> ● إدراج مجموعة من الاستراتيجيات الوقائية والتنقيف وإزكاء الوعي وبناء القدرات في الاتصال بشأن المخاطر. ● توفير المعلومات المناسبة بالنسبة لجميع المواد الكيميائية المتداولة في التجارة والتي تبين تفصيلاً المخاطر الكامنة وتوفير تلك المعلومات للجمهور، وتوليدها حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك (٢). والنفاذ إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة. أما المعلومات الأخرى فيجب أن تتوافر طبقاً لتوازن يتم بين الحق العام في العلم والحاجة إلى حماية الأعمال السرية بصورة سليمة والمصالح المناسبة الشرعية. ● إزكاء الوعي وخاصة عن طريق تثقيف المستهلكين بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية، والمخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية عليهم وعلى بيئاتهم والمرات التي تحدث فيها حالات التعرض. 	
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (أمانة اتفاقية روتردام، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة) ● منظمات غير حكومية ● نقابات مهنية/ اتحادات عمالية 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحسين القدرة على النفاذ إلى المعلومات بشأن مبيدات الآفات وبخاصة مبيدات الآفات شديدة السمية ووضع تدابير مكافحة بديلة للآفات تكون أكثر أماناً وذلك باستخدام أدوات اتفاقية روتردام وشبكات المعلومات الأخرى. ● توسيع أنشطة تعميق الوعي والتنقيف والتدريب المناسبة للجمهور ومجموعات المستخدمين. ● تشجيع وتيسير تبادل المعلومات والتكنولوجيا والدراية داخل البلدان وفيما بينها عن طريق القطاعين العام والخاص، من أجل تقليل المخاطر والتخفيف من حدتها. ● تيسير النفاذ إلى نتائج البحوث المتعلقة ببدايات مكافحة الآفات (سواء الكيميائية وغير الكيميائية) وتدابير إنتاج المحاصيل من جانب مستخدمي مبيدات الآفات، وأولئك الذين يتعرضون لمبيدات الآفات، وتقديم خدمات الإرشاد. ● تقييم فعالية برامج تقليل المخاطر الناجمة عن مبيدات الآفات، والطرق البديلة لمكافحة الآفات التي تقوم حالياً المنظمات الدولية والحكومات وقطاع مبيدات الآفات والقطاع الزراعي والتجاري 	إدارة وتخفيض مخاطر مبيدات الآفات شديدة السمية

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (الهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		وأصحاب المصالح الأخرى بتخطيطها وتنفيذها.	
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة العمل الدولية) ● الحكومات الوطنية ● المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف ● الصناعات 	<ul style="list-style-type: none"> ● وضع استراتيجيات وأولويات بالأخذ في الاعتبار نهج دورة الحياة التام حيال الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية ولا سيما فيما يتعلق بنهج الوقاية من تلوث الطرف الأمامي. ● التصدي لمسائل تتعلق بتكامل السياسات (مثل تكامل قضايا إدارة المواد الكيميائية مع السياسات الخاصة بالأمن الغذائي، وإدارة النظم الإيكولوجية الخاصة بالمياه/البحرية، والصحة، والسلامة والصحة المهنية، وتطوير التعاون، والإنتاج والاستهلاك المستدامين). ● التنسيق فيما بين المؤسسات والعمليات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف على المستويات الدولي والوطني والمحلي. ● الاستفادة من مفهوم إدارة دورة الحياة لتحديد الثغرات في أولويات نظم إدارة المواد الكيميائية وممارستها، وتصميم التدابير اللازمة لسد أي نقص، الأمر الذي يكثف الوعي بالفرص المتاحة لإدارة النواتج الخطرة، والانبعاثات السمية غير المقصودة والنفايات الخطرة، وفي أكثر النقاط المواتية في دورة حياة المادة الكيميائية. ● وضع مفهوم "من المهد إلى اللحد" الخاص بإدارة دورة الحياة، بحيث تكون النواتج النهائية إما قابلة للتحلل بالكامل وبذلك تعود إلى الطبيعة بعد استخدامها، أو عند الاستخدام النهائي حيث يعاد تدويرها مرة أخرى بكاملها كمادة صناعية بسيطة لإنتاج نواتج جديدة. ● تنفيذ القوانين القائمة و صكوك السياسات المعلنة في إطار نظم الإدارة البيئية الوطنية، التي تشمل الوفاء بالالتزامات التي تترتب على صكوك دولية ملزمة قانوناً. ● إدراج قضايا دورة الحياة في المناهج المدرسية. 	دورة الحياة
	<ul style="list-style-type: none"> ● منظمات حكومية دولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، 	<ul style="list-style-type: none"> ● على البلدان التي ليست لديها قائمة إنبعاثات/سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها أن تبحث في أمر تدشين عملية تصميم قائمة وطنية للإنبعاثات/سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها تشمل الأطراف المتضررة والمعنية وتأخذ في اعتبارها الظروف والاحتياجات الوطنية. 	سجلات وطنية ودولية لإطلاق وانتقال الملوثات (PRTRs)

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (الهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	اليونيب، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أمانة اتفاقية استكهولم ● منظمات إقليمية ● حكومات وطنية	● استخدام سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها تكون مفصلة حسب الظروف القطرية المتغيرة كمصدر لمعلومات بيئية قيمة بالنسبة للصناعات (الحكومات والجمهور وكالات لتنشيط خفض الانبعاثات). ● تعزيز سبل حصول الجمهور على معلومات سجلات إطلاق الملوثات وانتقالها. (٢)	
	● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، التأهب والاستعداد لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المحفل الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، البرنامج المشترك بين	● وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن تكن متباينة ينبغي للمصنعين والمستوردين والقائمين على الصياغة بتحمل المسؤولية الرئيسية لتقييم البيانات وتوفير المعلومات الكافية والموثوقة لاستخدامها ^(٤) . ● إن السلطات العامة هي مسؤولة عن تحديد الإطار العام لإجراءات تقييم المخاطر ومكافحتها ^(٤) . ● يجب إجراء التقييمات للأخطار وفقاً لمتطلبات تقييمات منسقة للمخاطر المتعلقة بالصحة والبيئة بما في ذلك المنهجيات الموصى بها دولياً. ● توحيد المصطلحات المستخدمة في تقييم المخاطر والأخطار. ● مواءمة المبادئ والأساليب لتقييم المخاطر (مثلاً الأساليب للفتات المعرضة، وللمحطات النهائية في السمية الإيكولوجية المحددة مثل السرطنة وإصابة المناعة بالسمية واختلال وظائف الغدد الصماء وعلوم السمية البيئية ولأدوات جديدة تستخدم علم الأوبئة الجزيئي والبيانات السريرية وبيانات التعرض والطفرات العلمية في مجال علم السموم الجينية والأساليب المتصلة بالتعرض الفعلي). ● التصدي للفتوحات في وضع أدوات جديدة لتقييم المخاطر ومواءمة أساليب تقييم المخاطر وتحسين الأساليب لتقدير تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة في أوضاع واقعية والقدرة على الحصول على	تقييم وإدارة المخاطر والاتصال بشأنها

(٤) ملاحظة من الأمانة: قد يبدو هذا التدبير المقترح على أنه مبدأ يتصل بتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ويجب النظر في حذفه من هذا الجدول وتضمينه في الجزء المناسب من OPS. ونظراً لعدم وجود تجميعات للمبادئ أو أوجه تنفيذ في المشروع اجمع لـ OPS الناجم عن الدورة الثانية للجنة التحضيرية فلم يتم حذفه من هذا الجدول ويطلب من القراء التعليق على هذا المقترح.

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (الهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية ● المنظمات الإقليمية (المبادرة البيئية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) ● الحكومات الوطنية ● الصناعات 	<p>المعرفة عن المخاطر وتفسيرها وتطبيقها.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التصدي للثغرات في دراسة ممرات حدوث التعرض للمواد الكيميائية والفرص لحدوث تدخل في الممر (مثلاً في إنتاج الغذاء). ● مواصلة تطوير منهجيات تستخدم إجراءات شفافة لتقييم المخاطر القائمة على أساس علمي وإجراءات شفافة لإدارة المخاطر القائمة على أساس علمي مع الأخذ في الاعتبار النهج التحوطي. ● مقرنة تقييمات النواتج والممارسات البديلة لضمان أنها لا تشكل خطراً أكبر. ● ملء الثغرات في القدرات المتعلقة بالحصول على المعرفة وتفسيرها وتطبيقها (تحسين توافر المعلومات بشأن المخاطر والأخطار والاستخدام المأمون للمواد الكيميائية في الأشكال التي تتصل بالمستخدمين النهائيين وتحسين استخدام تقييمات المخاطر القائمة). ● سد الفجوات في العلوم (مثلاً الفجوات في فهم المسببات للاختلال في وظائف الغدد الصماء). ● وضع مبادئ مشتركة للنهج المنسقة من أجل إجراء تقييمات المخاطر البيئية والصحية والإبلاغ عنها. 	
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (البرنامج الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، منظمة العمل الدولية، المحفل الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، منظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية 	<ul style="list-style-type: none"> ● وضع سبل لتطوير وتحديث المصادر التي قيمت دولياً للمعلومات بشأن المواد الكيميائية في مكان العمل من جانب منظمات حكومية دولية بأشكال ولغات مناسبة للاستخدام من جانب المشتركين في مكان العمل. ● جعل المعلومات عن المواد الكيميائية في مكان العمل من منظمات حكومية دولية ميسرة ومتاحة بسهولة دون تكاليف (٢) للموظفين وأصحاب العمل والحكومات. ● تعزيز شبكات المعلومات العالمية في تقاسم وتبادل وتنفيذ المعلومات المتعلقة بالسلامة الكيميائية (مثلاً منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، الشبكة الدولية لتبادل المعلومات لبناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية). ● تشجيع وضع برامج العمل الآمن التابعة لمنظمة العمل الدولية على المستوى الوطني بما في ذلك 	السلامة والصحة المهنية

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (الهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<p>في الميدان الاقتصادي)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الحكومات الوطنية ● النقابات المهنية/ الاتحادات العمالية ● الصناعات 	<p>التصديق على وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية ١٧٠، ١٧٤ و ١٨٤.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تنفيذ نهج متكامل تجاه الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية في مكان العمل وذلك من خلال إنشاء آليات جديدة لتوسيع وتحديث اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتصلة بالمواد الخطرة وربطها بمختلف الإجراءات الأخرى مثل تلك المرتبطة بالمدونات ونشر المعلومات والإنفاذ والتعاون التقني ونحو ذلك. ● وضع نهج وأساليب لتوصيل المعلومات ذات الصلة من نتائج تقييمات المخاطر الدولية إلى المشاركين في مكان العمل المناسب والنص على الأدوار والمسؤولية ذات الصلة للموظفين وأصحاب العمل والحكومات. ● تشجيع إنشاء نظم تفتيش وطنية وذلك لحماية الموظفين من التأثيرات المعاكسة للمواد الكيميائية وتشجيع الحوار بين الموظفين وأصحاب العمل لتعظيم السلامة الكيميائية وتدنية الأخطار في مكان العمل. (٣) ● تعزيز نشر المعلومات المتصلة بالسلامة الكيميائية فيما بين الشركاء الاجتماعيين وعن طريق وسائل الإعلام العام على المستويين الوطني والدولي. ● التشديد على أهمية حق العمال في المعرفة في جميع القطاعات (الرسمية وغير الرسمية) أي أن المعلومات التي تقدم إلى العمال يجب أن تكون كافية بحيث توفر لهم حماية سلامتهم وصحتهم وكذلك بيئاتهم. (٢) ● القضاء على مخاطر مكان العمل الناجمة عن المواد الكيميائية من خلال اتباع أساليب بسيطة وعملية ولا سيما بتطويق المواد الكيميائية. ● التأكيد على حق الموظفين في رفض العمل في بيئات خطيرة إذا لم يتم تزويدهم بمعلومات كافية وصحيحة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الخطرة التي يتعرضون إليها في بيئة عملهم وبشأن الطرق المناسبة التي توفر لهم الحماية منها. (٢) 	

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (الهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<ul style="list-style-type: none"> تشجيع توافر الجبر التعويضي من خلال نظم المسؤولية والتعويض عن الأضرار التي يعاني منها الموظفون من جراء التعرض للمواد الكيميائية الخطرة في مكان العمل. (٢) 	
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة العمل الدولية) المنظمات الإقليمية الحكومات الوطنية أصحاب المصلحة منظمات غير حكومية 	<ul style="list-style-type: none"> تشجيع التثقيف والتدريب في مجال السلامة الكيميائية للأطفال. الحصول على إلتزامات أصحاب المصلحة المسؤولين بشأن اتخاذ إجراءات لمنع أو خفض التعرض حين يتم تحديد وجود المخاطر على الأطفال. تعزيز مواءمة جمع البيانات والبحوث والتشريعات واللوائح واستخدام المؤشرات بشأن السلامة البيئية للأطفال. النظر في حالات التعرض والعرضة المعززة المحتملة للأطفال عند تحديد المستويات أو المعايير المقبولة وطنياً المتصلة بالمواد الكيميائية. الحيازة على الإلتزامات من أصحاب المصلحة المسؤولين بشأن تقاسم المعلومات عن الخيارات لإتخاذ الإجراءات الفعالة لحماية الأطفال من التهديدات الكيميائية الأكدية ومن المخاطر الكيميائية حين يوجد حد من عدم اليقين. وضع استراتيجيات عريضة موجهة تحديداً نحو صحة الأطفال والأسر الصغيرة في السن. 	الأطفال والسلامة الكيميائية
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (أمانات التجارة الدولية، منظمة العمل الدولية، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب) الحكومات الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> إدراج عامل السلامة الكيميائية في المناهج المدرسية والجامعية. إجراء التدريب المدربين. توفير التدريب المناسب والتوعية بشأن السلامة الكيميائية لأولئك المعرضين للمواد الكيميائية في كل مرحلة من مراحل التصنيع وحتى التخلص (القائمين على زرع المحاصيل، والصناعات، القائمين بالإنفاد، ونحو ذلك). (٢) 	التثقيف والتدريب (التوعية العامة)

تدابير محددة لتناول المعرفة والمعلومات (المهدف ٢)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> ● المؤسسات التدريبية ● معاهد وسائل الإعلام 		
	<ul style="list-style-type: none"> ● منظمة العمل الدولية ● منظمات غير حكومية ● معاهد وسائل الإعلام ● دوائر الأعمال وأوساط الصناعة 	<ul style="list-style-type: none"> ● إطلاق حملات إزكاء الوعي. 	مشاركة أصحاب المصلحة

تدابير محددة لتناول أسلوب الإدارة (الهدف ٣)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> الحكومات الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> استعراض التشريعات الوطنية ومدى توافقها مع متطلبات النظام الموحد عالمياً. 	<ul style="list-style-type: none"> النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها
	<ul style="list-style-type: none"> أمانات الاتفاقيات الدولية الحكومات الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> التصديق على وتنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتشجيع وتحسين الشراكات والتنسيق (مثلاً اتفاقية روتردام، اتفاقيات منظمة العمل الدولية) والتأكد من وضع الإجراءات اللازمة موضع التنفيذ. إنشاء التنسيق المؤسسي أو تعزيزه بما في ذلك التنسيق بين المؤسسات والعمليات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف على المستويات الدولي والوطني والمحلي من أجل معالجة الثغرات في السياسات والمؤسسات. تعزيز جوانب التأزر على جميع المستويات فيما بين المنظمات الدولية والبرامج الجارية والمنشأة حديثاً وأمانات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المعنية في إدارة المواد الكيميائية. (٤) تشجيع الإدارة المتناسكة للمواد الكيميائية على المستوى الدولي من خلال التعاون بين العمليات والجهات الفاعلة وعن طريق الموقع المشترك للأمانات وعلى المستوى الوطني من خلال اعتماد وتطبيق نهج متكامل حيال إدارة المواد الكيميائية. (٣) تعزيز الشراكات والتأزر فيما بين الهيئات الدولية وأمانات الاتفاقيات والوزارات والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن السلامة الكيميائية أو المعنية بها وتعظيم فعالية مدخالاتها استناداً إلى الحلول الواقعية وتوفير إطار يمكن فيه تحقيق مساعيها على الوجه الأفضل. (٣) وضع مشاريع ريادية لتابعة تنفيذ التنسيق بين نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقيات البيئية متعددة 	<ul style="list-style-type: none"> الاتفاقيات الدولية

تدابير محددة لتناول أسلوب الإدارة (الهدف ٣)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<p>الأطراف المعنية بالمواد الكيميائية (اتفاقيات روتردام واستكهولم وبازل) بتحقيق التأزر في تنفيذها. (٦)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التصدي للثغرات على المستوى المحلي في تنفيذ القوانين القائمة وصكوك السياسات المعلنة في إطار نظم الإدارة البيئية الوطنية وتشمل الوفاء بالالتزامات التي ترتبها الصكوك الدولية الملزمة قانوناً. ● ضمان التماسك مع خطة بالي الاستراتيجية المقترحة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. (٤) ● زيادة الوعي فيما بين ممثلي الحكومات بشأن مجالس إدارة المنظمات الحكومية الدولية بالحاجة إلى التماسك فيما بين الوكالات. ● القيام عند الضرورة بتشجيع مواصلة وضع اتفاقات دولية تتصل بالمواد الكيميائية. (٣) 	
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (أمانة اتفاقية استكهولم) ● المنظمات الإقليمية (مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا) ● الحكومات الوطنية ● الصناعات 	<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء الإطار المطلوب لإيجاد سجلات وطنية لإطلاق وانتقال الملوثات. 	<p>سجل إطلاقات وانتقال الملوثات - إيجاد سجلات وطنية ودولية</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (منظمة العمل الدولية) 	<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء قدرة لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية. ● إنشاء قدرة لإجراء تقييم للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية. 	<p>الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية</p>

(٥) اقترح أحد المشاركين تقسيم هذه الفقرة إلى فقرتين فرعيتين:

تدابير محددة لتناول أسلوب الإدارة (الهدف ٣)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> الحكومات الوطنية النقابات المهنية/اتحادات العمال المنظمات غير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> النظر في نهج لتدخيل التكاليف الناجمة عن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية التي تتكبدتها صحة البشر والمجتمع والبيئة ولهذا الغاية تطبيق مبدأ تغريم الملوث. (٣) وضع منهجيات ونهج لدمج إدارة المواد الكيميائية في الاستراتيجيات الاجتماعية والإنمائية. إدراج قضية بناء القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية باعتبارها إحدى الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر واستراتيجيات المساعدة القطرية. (٤) تعزيز الجهود لتنفيذ قيم المسؤولية الاجتماعية والبيئية المؤسسية. العمل على ضمان المشاركة الواسعة والمثمرة لأصحاب المصلحة بمن فيهم النساء على جميع المستويات في استنباط الاستجابات لتحديات إدارة المواد الكيميائية وفي العمليات التنظيمية وعمليات صنع القرار التي تتصل بالسلامة الكيميائية. (٣) وضع إطار لتعزيز الشراكات العامة - الخاصة والمشاركة الناشطة للمنظمات غير الحكومية والمديرين والعمال والنقابات العمالية في جميع المؤسسات - الخاصة والعامة والخدمة المدنية - في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. (٥) (٦) 	
	<ul style="list-style-type: none"> الصناعات 	<ul style="list-style-type: none"> تشجيع استخدام المبادرات الطوعية (الرعاية المسؤولة مثلاً). تشجيع وضع معايير للسلوك للمؤسسات متعددة الجنسيات المعنية في توريد المواد الكيميائية واستخدامها داخل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. (٣) تعزيز المسؤولية الاجتماعية المؤسسية من أجل سلامة إنتاج واستخدام جميع المنتجات. (١) تعزيز المسؤولية الاجتماعية المؤسسية المشتركة من خلال وضع نهج تعمل على الحد من المخاطر الواقعة على البشر والبيئة بالنسبة للجميع ولا تقوم بمجرد نقل المخاطر إلى أولئك الأقل قدرة على 	<p>تشجيع مشاركة الصناعات والمسؤولية</p>

"توفير إطار يعزز الشراكات العامة - الخاصة في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وتوفير إطار يعزز المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لتشجيع إنتهاز الفرص من أجل تطوير البدائل للمواد الكيميائية السمية والخطرة."

تدابير محددة لتناول أسلوب الإدارة (الهدف ٣)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<p>التصدي لها. (١)</p> <ul style="list-style-type: none"> تشجيع الابتكار والتحسين المتواصل لإدارة المواد الكيميائية على امتداد سلسلة المنتجات. (١) ضمان مشاركة الصناعات في جميع جوانب إدارة المواد الكيميائية على امتداد دورات حياة المواد الكيميائية. تشجيع الصناعات على توليد المعارف الجديدة القائمة على أساس علمي بالاستفادة من المبادرات القائمة. (٢) 	
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أمانات الاتفاقيات) المنظمات الإقليمية الحكومات الوطنية المؤسسات التدريبية المعتمدة 	<ul style="list-style-type: none"> تشجيع ثقافة الامتثال والمساءلة والإنفاذ الفعال وبرامج الرصد بما في ذلك من خلال وضع وتطبيق صكوك اقتصادية. (٣) تعزيز السياسات والقوانين والأطر التنظيمية وتشجيع الامتثال والإنفاذ. إنشاء هيئات وطنية تنسيقية لأصحاب المصلحة المتعددين المعنية بالمواد الكيميائية لتوفير المعلومات وزيادة الوعي بالمخاطر المقترنة بالمواد الكيميائية. (٢) استكشاف عمليات تشاورية مبتكرة مثل المناقشات التي تتم بالوساطة بغية العثور على أرضية مشتركة واتفاق فيما بين القطاعات المتضررة من المجتمع بشأن القضايا الحرجة التي تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. (٣) إدراج استراتيجيات بناء القدرات وتشجيع الأنشطة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بكل قطر لتنفيذ السلامة الكيميائية عبر جميع الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة. (٤) تشجيع البلدان على موازنة معايير السلامة الكيميائية الخاصة بها. (٣) 	الجوانب القانونية والمؤسسية والمتعلقة بالسياسات
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أمانات الاتفاقيات) 	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء أو الحفاظ على نظم المسؤولية والتعويض المؤسسية المشتركة لجعل الأطراف المختصة مسؤولة عن إلحاق الضرر بصحة البشر والبيئة والناجمة عن المواد الكيميائية. (٣) وضع وتنفيذ الآليات التي توزع على أساس عادل التكاليف الناجمة عن جميع التأثيرات الواقعة على صحة البشر والمجتمع والبيئة الناجمة عن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بما في ذلك من خلال 	المسؤولية والتعويض

تدابير محددة لتناول أسلوب الإدارة (الهدف ٣)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> الاتفاقيات) المنظمات الإقليمية الحكومات الوطنية مؤسسات التدريب المعتمدة 	<ul style="list-style-type: none"> آليات المسؤولية والتعويض. (٦) إنشاء ترتيبات فعالة للتنفيذ والرصد. وضع صكوك قانونية دولية ووطنية تتعلق بضحايا التلوث وبالأضرار التي تلحق بصحة البشر والبيئة. إنشاء نظام المسؤولية الصارمة والترتيبات الفعالة لتأمين التعويض عن المخاطر والأضرار. بما في ذلك تلك التي تلحق بصحة البشر والبيئة والناجمة عن المواد الكيميائية. 	
	<ul style="list-style-type: none"> المفعل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية 	<ul style="list-style-type: none"> ملء استبيانات دورية لقياس مدى تنفيذ إعلان باهيا. وضع مؤشرات قابلة للقياس لإيضاح التخفيضات في المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية على صحة البشر والبيئة. (١) 	قياس التقدم المحرز
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية) المنظمات الإقليمية الحكومات الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> وضع آليات تشريعية تتصل بالمناطق المحمية بما في ذلك استخدام المواد الكيميائية في هذه المناطق. 	المناطق المحمية

تدابير محددة للتصدي لبناء القدرات والتعاون التقني (الهدف ٤)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> ● الحكومات الوطنية ● مؤسسات البحوث ومؤسسات التدريب المعتمدة 	<ul style="list-style-type: none"> ● وضع برامج لتطوير صكوك إدارة المواد الكيميائية (الدراسات الإجمالية الوطنية، خطط التنفيذ الوطنية، الخطط الوطنية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ). ● وضع استراتيجيات مستدامة لبناء القدرات في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من خلال توفير الدعم التقني والمالي وأساليب الإنتاج الأنظف بما في ذلك نقل التكنولوجيا النظيفة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية مع الاعتراف بالطابع المتشعب والشامل لبناء القدرات من أجل السلامة الكيميائية. (٤) ● تعزيز القدرات وثيقة الصلة بالبنى التحتية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. (٤) ● تشجيع تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل وضع قواعد بيانات وسجلات للمواد الكيميائية ومن أجل إنشاء مراكز لجمع وتبادل المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. (٢) ● تشجيع استخدام والتنسيق والتعاون فيما بين آليات تبادل المعلومات مثل شبكة تبادل المعلومات بشأن بناء قدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (INFOCAP) وكذلك إن كان مناسباً تطويرها إلى آلية مركزية واحدة لتبادل المعلومات بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية. (٢) ● تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وثيقة الصلة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية. (٤) ● إشراك جميع أصحاب المصلحة في بلورة وتنفيذ خطط شاملة لتعزيز بناء القدرات. (٤) ● تطوير الكفاءات والقدرات من أجل التخطيط الوطني للمشروعات ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية. (٤) ● إقامة برامج للتدريب العلمي والتقني للموظفين. 	<p>بناء القدرات لدعم التشريعات الوطنية</p>

تدابير محددة للتصدي لبناء القدرات والتعاون التقني (الهدف ٤)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء مرافق مختبرية وطنية مستكملة بأدوات ومعدات حديثة بما في ذلك تلك الضرورية لاختبار الانبعاثات. ● إنشاء مختبرات إقليمية مرجعية تعمل وفقاً للمقاييس الدولية. ● إنشاء بنى تحتية لتيسير إدارة المعلومات. ● وضع الموارد للتنفيذ الوطني للخطط والمشاريع ● إنشاء بنى تحتية وطنية بما في ذلك إنشاء وتعزيز مراكز إدارة السموم وقدرات الاستجابة للطوارئ في حالات الحوادث الكيميائية على المستويين الوطني والدولي. ● التصدي لاحتياجات القدرات للنهج التنظيمية والطوعية (الرعاية المسؤولة مثلاً حيال إدارة المواد الكيميائية). ● تحسين التنسيق على المستوى الوطني. ● تعزيز تكامل السياسات على امتداد القطاعات والتنسيق المؤسسي. ● إدراج قدرة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخل الوزارات المعنية في دعم إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها وإدارتها. ● تعزيز القدرة التقنية والتكنولوجيا المتاحة (بما في ذلك نقل التكنولوجيا). ● تعزيز الآليات للإبلاغ ودمج المعلومات اللازمة لوضع لوائح عامة عن خط الأساس التي تسهم في تحديد الأولويات والثغرات في الإدارة على المستوى المحلي (مثلاً سجلات إطلاق وانتقال الملوثات وقوائم الجرد الخاصة بها). ● إنشاء بنى تحتية للتعويض عن الإفتقار لهيئات معتمدة ومختبرات معتمدة ومرجعية ذات قدرة على تصنيف المصفوفات البيئية والبشرية والمواد الغذائية. ● إنشاء ما يلزم من خدمات تدريبية وبنى تحتية لإجراء الاختبارات اللازمة للمواد الكيميائية لإدارتها طوال دورات حياتها. 	

تدابير محددة للتصدي لبناء القدرات والتعاون التقني (الهدف ٤)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
		<ul style="list-style-type: none"> • وضع برامج تدريبية في مجال تقييم وإدارة المخاطر المتصلة بتقنيات الصحة والاتصال. • التصدي للتدريب اللازم لتطوير القدرة في النهج التشريعية وصياغة السياسات وتحليلها وإدارتها. • توفير التدريب في مجال تطبيق آليات المسؤولية والتعويض. • توفير التدريب في حالات الاستجابة للطوارئ. • توفير التدريب التقني اللازم والموارد المالية اللازمة للحكومات الوطنية لكشف ومنع الاتجار غير المشروع في البضائع السمية والخطرة والنفايات الخطرة. • وضع الخطوط العريضة لتدابير بناء القدرات المحددة لكل منطقة من المناطق. 	
	<ul style="list-style-type: none"> • المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) • المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير التدريب في مجال تقنيات الإنتاج الأنظف. • تدريب المدربين. • النظر في سبل لإدارة نقل التكنولوجيات غير النظيفة عبر الحدود. 	الإنتاج الأنظف
	<ul style="list-style-type: none"> • المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء بنى تحتية لتحليل ومعالجة المواقع الملوثة. • توفير التدريب في نهج إعادة التأهيل. • تطوير قدرات لإعادة تأهيل المواقع الملوثة. • تطوير تقنيات المعالجة. • زيادة التعاون الدولي في توفير المساعدة التقنية والمالية لمعالجة التأثيرات الواقعة على البيئة وصحة البشر من المواد الكيميائية الناجمة عن الحوادث الكيميائية والممارسات العسكرية والحروب. (٦) 	معالجة المواقع الملوثة

تدابير محددة للتصدي لبناء القدرات والتعاون التقني (الهدف ٤)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> الإثرائي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث • هيئات إقليمية (مراكز التدريب الإقليمية لاتفاقية بازل) • الحكومات الوطنية • مؤسسات التدريب المعتمدة 		
	<ul style="list-style-type: none"> • المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) • الهيئات الإقليمية • الحكومات الوطنية • الصناعات 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء البنى التحتية الضرورية لتحليل الوقود. • إقامة قدرة لتحديث البدائل للرصاص في الوقود. • تطوير البنى التحتية اللازمة لإدخال الوقود الخالية من الرصاص. 	الرصاص في الوقود
	<ul style="list-style-type: none"> • المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة العمل الدولية) • المنظمات الإقليمية • الحكومات الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع آليات لتيسير إجراء البحوث التعاونية على المستويين الوطني والدولي وتقاسم التكنولوجيا. 	الأطفال والسلامة الكيميائية

تدابير محددة للتصدي لبناء القدرات والتعاون التقني (الهدف ٤)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> المنتدى العالمي المعني بالصحة والبحوث المنظمات البحثية 		
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي المنظمات الإقليمية (مثلاً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا) لجنة الأمم المتحدة للخبراء لجنة الأمم المتحدة الفرعية للخبراء التابعة للجنة النظام الموحد عالمياً مؤسسات التدريب المعتمدة 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ النظام الموحد عالمياً (بما في ذلك كشف بيانات السلامة). إنشاء مرافق معتمدة للاختبار لإجراء اختبار للخصائص الخطرة للمواد الكيميائية وذلك لتصنيفها والتحقق من معلومات البطاقات التعريفية. تشجيع التدريب في مجال تصنيف المخاطر. إتاحة ما يكفي من الموارد المالية والتقنية لدعم مشاريع دعم بناء القدرات الوطنية والإقليمية التابعة للنظام الموحد عالمياً في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. 	<p>النظام الموحد عالمياً</p> <p>لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها</p>
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية) المنظمات الإقليمية الحكومات الوطنية مؤسسات البحوث ومؤسسات 	<ul style="list-style-type: none"> توفير التدريب في الممارسات الزراعية البديلة والإيكولوجية بما في ذلك البدائل غير الكيميائية. توفير تبادل المعلومات بشأن الممارسات الزراعية البديلة والإيكولوجية بما في ذلك البدائل غير الكيميائية. 	<p>الممارسات الزراعية الصالحة</p>

تدابير محددة للتصدي لبناء القدرات والتعاون التقني (الهدف ٤)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	التدريب المعتمدة		
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة التجارة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ● الحكومات الوطنية ● مؤسسات التدريب المعتمدة 	<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التدريب في مجال صلات الربط بين التجارة والبيئة بما في ذلك مهارات التفاوض اللازمة. 	التجارة والبيئة
	<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (مرفق البيئة العالمية) ● المنظمات الإقليمية ● الحكومات الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> ● توفير التدريب في مجال مفهوم المناطق المحمية. ● تنفيذ بناء القدرات في مجال تحديد ورصد المؤشرات الأحيائية. 	المناطق المحمية

تدابير محددة للتصدي للاتجار الدولي غير المشروع (الهدف ٥)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> المنظمات الحكومية الدولية على المستوى الدولي (البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الجمارك العالمية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أمانة اتفاقية بازل وأمانة اتفاقيات 	<ul style="list-style-type: none"> صياغة استراتيجيات وطنية لمنع واقتفاء أثر، والرقابة على، الاتجار غير المشروع تشتمل على تعزيز القوانين والآليات القضائية، وقدرات الإدارات الجمركية والسلطات الوطنية الأخرى للرقابة على، ومنع الشحنات غير المشروعة من المواد الكيميائية السمية والخطرة،^(٦) عن طريق دعم نظم المعلومات، بما يتماشى خاصة مع المادة ١٣ (١) من اتفاقية روتردام، وينبغي للدول أن تقدم الدعم المناسب للمبادرات التي يتخذها أعضاء منظمة الجمارك العالمية التي ترمي إلى إسناد رموز محددة في النظام الموحد لمواد كيميائية معينة تقع في إطار اتفاقية روتردام والملوثات العضوية الثابتة، وتساعد على مقارنتها ببيانات الامتثال البيئية. القيام مع منظمة الجمارك العالمية بتشجيع نشر واستخدام الدراسات الإجمالية للمخاطر فيما يتعلق بالجمارك وكشوف السلامة كوسائل رسمية لتحديد الحالات المحتملة للاتجار غير المشروع. (٥) التأكد من أن البلدان التي تفرض حظراً على بيع أو استخدام مواد كيميائية محددة ضمن نطاق أقاليمها لا تعمل على تصدير أو السماح بتصدير هذه الكيميائيات.^(٧) (٥) التصدي لمسألة الموارد والآليات التشغيلية للمساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إما مباشرة أو عن طريق منظمة إقليمية ذات صلة. (٥) التصدي لمدى الاتجار غير المشروع على المستويات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية وتقييم تأثيره على هذه المستويات. توسيع مستوى التنسيق والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة. تناول الكيفية التي يمكن بها جعل الاتفاقيات الدولية المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والقوانين الوطنية أن تطبق بفعالية أكبر على النقل العابر للحدود للمواد الكيميائية السمية والخطرة. 	<p>منع الاتجار غير المشروع في البضائع السمية والخطرة</p>

(٦) فيما يتعلق بالهدف ٥ يقصد "بمصطلح المواد الكيميائية السمية والخطرة" أن تتضمن المواد الكيميائية والمنتجة والمواد التي تحتوي على هذه المواد الكيميائية أو مخلفاتها وعلى نفايات ذات صلة.

(٧) رأى بعض المشاركين أنه ينبغي حذف هذه الفقرة.

تدابير محددة للتصدي للاتجار الدولي غير المشروع (الهدف ٥)

الغايات/الأطر الزمنية	الجهات الفاعلة الرئيسية	الأنشطة	تدابير محددة
	<ul style="list-style-type: none"> ● (الأخرى) ● الممثلون الإقليميون (المبادرة البيئية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) ● الحكومات الوطنية ● سلطات الجمارك العالمية والوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة الجهود الرامية لمنع الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخطرة ومنع الأضرار الناتجة عن النقل والتخلص عبر الحدود من النفايات الخطرة. ● تشجيع اعتماد المنظمات الحكومية الدولية لمقررات تتعلق بمنع الاتجار الدولي غير المشروع في المنتجات السمية والخطرة. ● تدريب مسؤولي الجمارك والمجال الزراعي والصحي بشأن القدرة على كشف المواد الكيميائية السمية والخطرة غير المشروعة. ● إنشاء شبكة معلومات بما في ذلك نظم الإنذار المبكر عبر الحدود الدولية ولا سيما على المستوى الإقليمي. (٥) 	

المرفق الخامس

إعلان رفيع المستوى

موجز وضعته الرئيسة

- ١ - المرجع: جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرج للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.
- ٢ - المواد الكيميائية لها فوائدها كما أن لها مضارها.
- ٣ - ثمة حاجة إلى تغييرات جذرية في الطريقة التي تدير المجتمعات بها المواد الكيميائية.
- ٤ - التصميم على بلوغ هدف ٢٠٢٠ الخاص بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وسدّ الفجوات في إطار السياسات الدولية والفجوات التي تفصل بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.
- ٥ - التصميم على تنفيذ الاتفاقيات البيئية الوثيقة الصلة بالكامل.
- ٦ - إشراك جميع قطاعات أصحاب المصلحة في هذا المسعى.
- ٧ - المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات، ولا سيما إيجاد دور معزز للنساء.
- ٨ - العملية الشفافة والصريحة في وضع وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.
- ٩ - اعتبارات التنفيذ والاستفادة لها أهميتها في كفاءة النجاح.
- ١٠ - اعتبارات التمويل لها دورها الرئيسي في التنفيذ الناجح.
- ١١ - كفاءة إدراج المواد الكيميائية والنفايات الخطرة في استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة وورقات استراتيجية الحد من الفقر.
- ١٢ - كفاءة إدراج النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في برنامج العمل الخاص بجميع منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الوثيقة الصلة.
- ١٣ - اعتماد استراتيجية جامعة للسياسات وتدابير محددة مع التزام قوي بتنفيذها.

المرفق السادس

استراتيجية جامعة للسياسات

مشروع عناصر تم وضعها أثناء الدورة، وقامت الأمانة بمراجعتها ودمجها بالتشاور مع الرئيسة
مقدمة

١ - وافقت اللجنة في دورتها الثانية، بدون الإخلال بالهيكل النهائي، على استخدام الموجز الثاني الذي اقترحتة الرئيسة كأساس لمناقشتها لاستراتيجية جامعة للسياسات.

أولاً - النطاق

ثانياً - بيان الحاجات

ثالثاً - الأهداف

ألف - الحد من الفقر

باء - المعارف والمعلومات

جيم - أسلوب الإدارة

دال - بناء القدرات والتعاون التقني

هاء - الاتجار غير القانوني الدولي

رابعاً - الاعتبارات الدولية

خامساً - المبادئ والنهج

سادساً - التنفيذ والاستفادة من التقدم المحقق

٢ - وتم، خلال الدورة الثانية، اقتراح إدراج العديد من العناصر في مختلف أقسام موجز الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وفي حالة بيان الحاجات والمواضيع الخمسة للأهداف، قامت الأمانة بإيجاز المناقشة، وبعد ذلك واصلت اللجنة مناقشتها. وقام فريق الاتصال بوضع نص مؤقت بشأن النطاق والاعتبارات المالية. وأجرت اللجنة مناقشة أولية فحسب حول المبادئ والنهج وحول التنفيذ والاستفادة من التقدم المحقق.

٣ - وقامت الأمانة، وفقاً لما طلبته اللجنة، وبالتشاور مع الرئيسة، بتنقيح تلك النصوص الموضوعية أثناء الدورة الثانية والتي تعالج ما اقترح بشأن بيان الحاجات والمواضيع الخمسة للأهداف في ضوء التعليقات التي قدمها المشتركون أثناء الدورة. وسعت الأمانة، أخذاً في الاعتبار بما طلبته اللجنة من إلغاء الازدواجية، إلى تبسيط النصوص، بما في ذلك القيام بنقل العناصر الأكثر تفصيلاً إلى مشروع الوثيقة المصاحبة "تدابير محددة" (المرفق الخامس) التي ستعتمد عليها الاستراتيجية الجامعة للسياسات. كما قامت الأمانة، في حالات قليلة، بتحديد عناصر يبدو أنها تنتمي بشكل أصح إلى الإعلام الرفيع المستوى

المزمع إصداره مستقبلاً؛ وقد تم تجميعها في ضميمة لهذا المرفق وينبغي النظر فيها بالاقتران مع موجز الإعلان الرفيع المستوى الوارد في المرفق السادس.

٤ - وأدرجت النصوص المتفق عليها مؤقتاً بشأن الأقسام الأخرى من الاستراتيجية الجامعة للسياسات في الأقسام المنقحة المشار إليها آنفاً لكي تشكل النص الموحد التالي للاستراتيجية الجامعة للسياسات والذي ينبغي اعتباره موضوعاً بأكمله بين قوسين معقوفين. ومن المتوقع أن يقدم المشاركون عرائض بشأن المشروع الموحد للاستراتيجية، بما في ذلك ما يتم تقديمه من خلال المشاورات الإقليمية ا لمعترمة في أوائل عام ٢٠٠٥، وستقوم الرئيسة بإعداد تنقيح آخر للاستراتيجية من أجل نظره في الدورة الثالثة للجنة في أواخر عام ٢٠٠٥.

مشروع موحد لاستراتيجية جامعة للسياسات

أولاً - النطاق^(٨)

٥ - إن النهج الاستراتيجي الدولي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ذو نطاق واسع يشمل - ولكن لا يقتصر على - ما يلي:

(أ) الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وجوانب العمل المتعلق بالسلامة الكيميائية؛ و

(ب) المواد الكيماوية الزراعية والصناعية.

وذلك من أجل تشجيع التنمية المستدامة وبغرض تغطية المواد الكيميائية في جميع مراحل دورة حياتها بما في ذلك المنتجات.

٦ - وينبغي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن يضع في اعتباره بالصورة الواجبة الصكوك والعمليات التي تم تطويرها حتى الآن، وأن يتسم بالمرونة الكافية للتعامل مع ما يستجد منها دون ازدواجية في الجهود.

ثانياً - بيان الحاجات^(٩)

٧ - وفي حين أنه تم تحقيق تقدم جم في العقود الماضية في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد الدولي، فمن المسلم به أنه توجد فجوات عديدة فيما يلي من جملة أمور:

(أ) الإطار الحالي للسياسة الدولية بشأن المواد الكيميائية؛

(ب) وتنفيذ السياسات الدولية الموضوعية؛

(ج) والتلاحم والتضافر بين المؤسسات والعمليات القائمة؛

(٨) تعريف وضعه فريق الاتصال بشأن المجال والذي اعتمدته اللجنة مؤقتاً أثناء دورتها الثانية.

(٩) نص قامت الأمانة بتنقيحه في ضوء تعليقات اللجنة على تجميع الأمانة لما دار في المداولات أثناء الدورة الثانية للجنة.

(د) والمعلومات وقواعد البيانات الخاصة بالآلاف من المواد الكيميائية المستخدمة في الوقت الراهن؛^(١٠)

(هـ) وقدرات البلدان على جميع مستويات التنمية على تنفيذ الاشتراطات الراهنة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية^(١١)؛

(و) والموارد المتاحة لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية في جميع البلدان، ولا سيما من أجل سد الفجوة المتوسعة بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى.

٨ - إن الحد من المخاطر حاجة رئيسية في مواصلة السعي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك المنتجات والمستلزمات المحتوية على مواد كيميائية، طوال دورة حياتها. ويتعين تصميم وتنفيذ تدابير من أجل منع و/أو تقليل ومعالجة وتدنية والقضاء على المخاطر المتصلة بمرحلة أو أكثر من مراحل دورة حياة المادة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين مواصلة التماس نهج تكفل وضع وتنفيذ بدائل أكثر أمناً، وتكنولوجيات مستدامة مقدور عليها وبدائل لمواد كيميائية تثير انشغالاً خاصاً، والعمل على مواصلة الابتكار في هذه الأمور.

٩ - المعارف والمعلومات من الحاجات الأساسية لصنع السياسات بشأن المواد الكيميائية، بما في ذلك المنتجات والمستلزمات المحتوية على مواد كيميائية:

(أ) المعرفة بالخصائص المادية والكيميائية والسمية والبيئية الأساسية للمواد الكيميائية ضرورية لاتخاذ قرارات بشأن المواد الكيميائية، بما في ذلك تحديد استخداماتها المحتملة، وتقييم أخطارها ومخاطرها على البشر والبيئة، وتحديد الحاجة إلى تدابير و/أو لوائح وقائية. وثمة حاجة مستمرة لوضع وتوفير معايير مستندة إلى العلوم، وإجراءات لتقييم المخاطر وإدارتها، وإتاحة نتائج تقييم الأخطار والمخاطر لجميع الفعاليات. كما أن ثمة حاجة إلى مواصلة البحث العلمي والارتقاء بسرعه من أجل تحديد آثار المواد الكيميائية واستحداث أدوات لتحسين إدارة تلك الآثار، وتحديد القضايا الجديدة والبازغة ومعالجتها؛

(ب) وثمة حاجة إلى معلومات عن جميع أوجه دورة حياة المواد الكيميائية، بما في ذلك البحث والتطوير، والإنتاج المتعمد أو العفوي، والنقل، والتوزيع، والتغليف، ووضع بطاقات العبوة؛ والمناولة، والاستخدام، وإعادة الاستخدام، والتدوير، والإطلاق في البيئة، والتخلص في نهاية المطاف. ويتعين جعل المعلومات الملائمة متاحة وميسورة بطريقة حسنة التوقيت وباللغات المحلية أمام الفعاليات المنخرطة في جميع مراحل دورة الحياة.

(١٠) اقترح أحد المشاركين صياغة بديلة لهذه الفقرة، هي: "توافر معلومات كاملة عن جميع المواد الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية في المنتجات، وبيانات عن خصائصها الجوهرية وآثارها على صحة البشر والبيئة، ومعلومات عن بدائلها؛"

(١١) طلب أحد المشاركين إضافة ما يلي في نهاية هذه الفقرة: "بما في ذلك مستوى المنشأة".

١٠ - وأسلوب الإدارة قضية هامة يتعين معالجتها على الصعيد الوطنية و الإقليمية والعالمية في معرض مواصلة العمل على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية:

(أ) ثمة حاجة إلى الاعتراف بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية قضية مشتركة بين القطاعات على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن ثمة حاجة إلى مشاركة مجدية وتامة من قبل جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء، في جميع أوجه صنع القرارات المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(ب) ثمة حاجة مسلم بها تماماً إلى تنفيذ النظام الدولي الراهن لإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك الصكوك الملزمة وغيرها من المبادرات الوثيقة الصلة، وإلى معالجة الفجوات الموجودة في هذا النظام. كما أن هناك حاجة إلى منع التداخل والازدواجية في هذه الأنشطة الكيميائية والنهوض بالتلاحم والتضافر والتكامل والتآزر، بما يكفل الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ج) يتعين وضع وتنفيذ نهج لمعالجة الأوجه الاجتماعية والاقتصادية لآثار المواد الكيميائية على صحة البشر والمجتمع والبيئة، بما في ذلك قضايا المسؤولية المدنية والتعويض والإنصاف؛

(د) قد تمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني للتصديق على الصكوك الإقليمية والعالمية الملزمة وغيرها من المبادرات الوثيقة الصلة و/أو تنفيذها، ومعالجة الفجوات في نظم المواد الوطنية. وقد تمس الحاجة أيضاً إلى إجراءات لإدراج قضايا المواد الكيميائية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وفي استراتيجيات الحد من الفقر وورقات الاستراتيجية، بقدر ما هو ملائم، بما في ذلك خطط العمل الوطنية. وثمة حاجة أيضاً لآليات وطنية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية.

١١ - تسري الحاجة إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية على الأنشطة المتصلة بجميع أوجه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وينظر إليها على أنها ضرورية للتنفيذ الناجح للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية سعياً وراء الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على النطاق العالمي. ولا بد من سد الفجوة المتوسعة في القدرات ما بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى إذا ما أريد لجميع البلدان أن تحقق تقدماً صوب بلوغ هدف عام ٢٠٢٠ لمؤتمر قمة جوهانسبرج. بيد أن البلدان المتقدمة تواجه هي الأخرى قضايا القدرات في سعيها إلى الوفاء بهدف مؤتمر قمة جوهانسبرج.

١٢ - ثمة حاجة ملحة إلى منع ومراقبة الاتجار الدولي غير القانوني في المواد الخطرة وفي المنتجات الخطرة.

١٣ - تسليماً بالتحديات التي ستواجهها البلدان على جميع مستويات التنمية في السعي إلى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ الخاص بمؤتمر قمة جوهانسبرج، فإن ثمة حاجة إلى تدفقات جممة ومستدامة من الموارد المالية وغير المالية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وهناك حاجة، على وجه الخصوص، إلى تحديد الآليات المالية وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتسليماً بالموارد المحددة التي قد تتوافر من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي

للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، فإن هناك حاجة إلى تحديد الأولويات فيما بين العديد من أعمال النهج الاستراتيجي.

١٤ - سيتطلب وضع وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مشاركة جميع أفراد المجتمع الدولي والتزامهم المتلاحم والمستدام. وستكون هناك حاجة إلى آلية إشراف مناسبة لإبلاغ أهداف ومنهجيات تنفيذ النهج الاستراتيجي، ورصد التقدم المحقق والإبلاغ عنه، وكفالة الاستمرار في تحقيق إنجازات للوفاء بهدف عام ٢٠٢٠ الخاص بمؤتمر قمة جوهانسبرج.

ثالثاً - الأهداف^(٩)

ألف - الحد من المخاطر

١٥ - تتمثل أهداف النهج الاستراتيجي بشأن الحد من المخاطر فيما يلي:

- (أ) تدنية المخاطر على صحة البشر والبيئة طوال دورة حياة المواد الكيميائية، بما في ذلك استخدامها في المنتجات والمستلزمات؛
- (ب) كفالة أخذ البشر^(١٢) والنظم الإيكولوجية والكائنات العضوية البيئية المعرضة للتضرر بوجه خاص و/أو التي هي رهن التعرض للمواد الكيميائية، في الاعتبار وأن تكون موضع الحماية عند صنع القرارات بشأن المواد الكيميائية؛
- (ج) تنفيذ استراتيجيات شاملة وكفوءة وفعالة لإدارة المخاطر، بما في ذلك استراتيجيات الحد من المخاطر، والقضاء على المخاطر، ومنع التلوث، وذلك لمنع حالات التعرض غير المأمون وغير الضروري للمواد الكيميائية؛
- (د) إيلاء اعتبارات الأولوية لتطبيق تدابير الوقاية عندما تكون هناك أسباب معقولة للانشغال، حتى ولو كان هناك عدم يقين علمي بشأن العلاقة السببية بين مادة كيميائية وآثارها البيئية أو الصحية؛
- (هـ) كفالة ألا تكون المواد الكيميائية التي تظهر خواصاً لا يمكن تناولها بدون مخاطر هامة على صحة البشر و/أو البيئة، وضع إنتاج أو استخدام أو إطلاق أو إدماج في منتجات أو مستلزمات بعد عام ٢٠٢٠.^(١٣)

(١٢) على سبيل المثال، الأطفال والمسنون والعمال، إلى آخره.

(١٣) اقترح أحد المشتركين الصياغة البديلة التالية: "كفالة إدارة المواد الكيميائية بما يتناسب مع المخاطر التي تخلقها، بما في ذلك التخلص التدريجي الكامل منها عند الضرورة".

باء - المعارف والمعلومات

١٦ - تتمثل أهداف النهج الاستراتيجي بشأن المعارف والمعلومات فيما يلي:

- (أ) كفالة أن تكون المعارف والمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية وإدارة المواد الكيميائية كافية للتمكين من معالجة جميع الفعاليات للمواد الكيميائية بأمان طوال دورة حياتها، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمنتجين والموردين والمستهلكين والجهات القائمة بالتخلص منها؛
- (ب) كفالة أن تكون المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية والسلامة الكيميائية متاحة وميسورة وملائمة ووافية وسهلة الاستخدام بالنسبة لجميع تلك الفعاليات، وأن يتم نشرها عليهم.

جيم - أسلوب الإدارة

١٧ - تتمثل أهداف النهج الاستراتيجي بشأن أسلوب الإدارة فيما يلي:

- (أ) إنجاز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بوساطة نظم وطنية ودولية شاملة وفعالة وكفوءة وشفافة وجامعة وتكفل المساءلة، مع الأخذ في الاعتبار بظروف البلدان وحاجاتها، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛
- (ب) النهوض بتكامل المواد الكيميائية في القطاعات ذات الأهمية الخاصة لإدارة المواد الكيميائية، مثل الزراعة والتجارة والصناعة، والمستهلكين، والجهات الأكاديمية، والنقل، والتعاون الإنمائي، والبيئة، والصحة، والصحة المهنية؛
- (ج) تعظيم الاحترام للقوانين والقواعد التنظيمية الدولية والوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية والصكوك الوثيقة الصلة، مثل مدونات السلوك، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات، والامتثال لها؛
- (د) كفالة المشاركة الجماهيرية المجدية، بما في ذلك مشاركة النساء، في العمليات التنظيمية وعمليات صنع القرارات المتصلة بالسلامة الكيميائية.

دال - بناء القدرات والتعاون التقني

١٨ - تتمثل أهداف النهج الاستراتيجي بشأن بناء القدرات والتعاون التقني فيما يلي:

- (أ) زيادة القدرة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في جميع البلدان؛
- (ب) تضيق الفجوة المتسعة في القدرات بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى؛
- (ج) إنشاء أو تدعيم الشراكات والآليات من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛
- (د) وضع استراتيجيات لبناء القدرات المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والنهوض بالتعاون فيما بين تلك البلدان؛

(هـ) كفالة سبل الحصول على المعلومات عن بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتعزيز الشفافية بشأن اهتمامات الجهات المانحة.

هاء - الاتجار الدولي غير القانوني

١٩ - تتمثل أهداف النهج الاستراتيجي بشأن الاتجار الدولي غير القانوني فيما يلي:

- (أ) منع ومراقبة الاتجار الدولي غير القانوني في المواد الكيميائية السمية والخطرة؛
- (ب) تدعيم آليات المراقبة في الاتفاقات متعددة الأطراف القائمة التي تتضمن أحكاماً تتعلق بمنع الاتجار الدولي غير القانوني.

رابعاً - الاعتبارات المالية

٢٠ - [لم يتم وضع نص بشأن هذا القسم من الاستراتيجية الجامعة للسياسات في الدورة الثانية للجنة، ولكن أنظر المرفق الثاني للتقرير الحالي للاطلاع على تقرير فريق الاتصال بشأن الاعتبارات المالية.]

خامساً - المبادئ والنهج

٢١ - [لم يتم وضع نص بشأن هذا القسم من الاستراتيجية الجامعة للسياسات في الدورة الثانية للجنة، ولكن أنظر الفصل الثالث، القسم باء، القسم الفرعي ٥ من هذا التقرير.]

سادساً - التنفيذ ومتابعة التقدم المحقق

٢٢ - [لم يتم وضع نص بشأن هذا القسم من الاستراتيجية الجامعة للسياسات في الدورة الثانية للجنة، ولكن أنظر الفصل الثالث، القسم باء، القسم الفرعي ٦ من هذا التقرير.]

ضميمة للمرفق السادس

مع الأخذ في الاعتبار التعليقات التي قدمها المشتركون أثناء الدورة الثانية للجنة، وفي ضوء ترشيد النصوص التي حاولت الأمانة القيام به لاحقاً، فمن المقترح النظر في الوجه الصحيح في إدراج العناصر التالية المستنبطة من مشروع أقسام الاستراتيجية الجامعة للسياسات في الإعلان رفيع المستوى (بالإضافة إلى الموجز الذي وضعته الرئيسة والمستنسخ في المرفق الخامس).

من مشروع بيان الحاجات

١ - تعتبر المواد الكيميائية مفيدة من خلال مساهمتها في زيادة مستوى الحياة العام في البلدان في جميع مستويات التنمية، أو المحافظة عليه. بيد أن التعرض للمواد الكيميائية يمكن أن يسبب آثاراً ضارة على صحة البشر و/أو البيئة. وكي تستفيد جميع البلدان من منافع المواد الكيميائية، يجب تنفيذ تدابير للتوصل إلى منع التلوث وإلى مستوى مرتفع من الحماية من الآثار الضارة للمواد الكيميائية.

٢ - هناك احتياج إلى نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لإضفاء درجة أكبر من التلاحم والكفاءة والفعالية على الأنشطة العالمية والإقليمية والوطنية لجميع أصحاب المصلحة المتصلة بإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال فترة حياتها ومن ثم فإن هناك حاجة إلى تغييرات جذرية في الطريقة التي تدير كل المجتمعات بها المواد الكيميائية، وثمة حاجة إلى وضع نهج استراتيجي عالمي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في ذلك الوقت لتوفير آلية جامعة لمعالجة الفجوات والقضايا وتوفير خريطة طريق للتوصل إلى الهدف التالي الوارد في الفقرة ٢٣ من خطة التنفيذ الخاصة بمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢):

"تجديد الالتزام بإدارة السليمة للمواد الكيميائية كما جاء في جدول أعمال القرن ٢١ طيلة دورة حياتها والنفايات الخطرة من أجل التنمية المستدامة والحماية الصحية البشرية والبيئة، ويستهدف ذلك، في جملة أمور، أن يكفل بحلول عام ٢٠٢٠ استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة، وذلك باستخدام إجراءات شفافة لتقدير المخاطر على أساس علمي، وإجراءات لإدارة المخاطر على أساس علمي، على أن يوضع في الاعتبار النهج الوقائي المنصوص عليه في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ودعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها من أجل إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بشكل سليم عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية."

من مشروع الأهداف بشأن الحد من المخاطر

٣ - كفالة السلامة الكيميائية والإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية على جميع المستويات، مما يساهم في تحسين الصحة البشرية والبيئية، والسلامة، والتنمية الاقتصادية من أجل نوعية حياة أفضل.